١٨٤١ انچی یلده حمل سنک ١٧ انچی کنشنبه ١٨ ماه رد
انچی
سنک ١٧ انچی کننده بعد صلوة الجمعه اوغلوم
انچی
امیر احمد الحاج وجوده کلدی حق تبارک
وتعالی توفیق وطالعه وعمری ایله کلتورکان
اولسون آمین کنه ١٨٤٤ انچی یلده
عنوار سنک ٤ نچی کننده ١٨ ماه شوال سنک ٩ نچی
٤٧ نچی یلده وفات امیر محمد الحاج
کننده قبیل الفجر اوغلوم امیر محمد الحاج وجوده
کلدی حق تبارک وتعالی توفیق وطالعه وعمر ایله
کلتورکان اولسون آمین

١٨٤٥ انچی یلده آغوس سنک ٩
نچی کننده اوغلوم میرزا احمد الحسن وجوده کلدی توفیق
وطالعه ایله کلتورکان اولسون آمین

حديث اربعين

حكاية في انفاق المال حكي ان عمر بن عبد العزيز رض قصد ان
يذهب الى مكة ليزور بيت الله فحمل على بعيره الزاد واسباب
السفر وركب على بعير فلما وصلوا الى الارض نزلوا على شط الوادي فاذا
بدجاجة تسيل بها المرأة التي تمشي على شط الوادي وتنظر اليها فظن
عمر بن عبد العزيز انها تأخذها لغوها او لجعلها فاتبعها فلما قربت مدت
يدها واخذتها وجعلتها في ابطها فقال عمر بن عبد العزيز يا ضعيفة في
اما تعرفين ان الميتة حرام لقوله تع حرمت عليكم الميتة والدم فقالت المرأة
اعرف ولكن سمعت العلماء يحل الحرام وقت الضرورة فمن اضطر في مخمصة
غير متجانف لاثم ولي اطفال فمات ابوهم فمضى عنه ايام فما وصل رزقهم اليهم
كلما اخرج وادخل يبكون ويتضرعون من شدة الجوع فما اصبر على بكائهم
اخذت هذه الميتة لاجل هذا المعنى يا شيخ فرحم عليها عمر بن عبد
العزيز وبكى وتفكر فقال ان رسول الله صم اخبرنا بافضل العباد
النافعون للناس لقوله عم خير الناس من ينفع الناس فانا
حملت المال على بعير وقصدت سفرا بعيدا لحصول الثواب وهذه
الطاعة اولى فنزل عن بعيره واعطاها خيرا فقال خذها ملكتك
البعير مع حمله انفقيها على اولادك فان لم يبق اخبريني فدعت المرأة
دعاء كثيرا فلما انصرفت القافلة من مكة حج عمر بن عبد العزيز ليصافحهم

ويزور

ويزورهم وكل من يراه من اصحابه ليصافحه وهو يسئل عمر اياهم من قدمت
وهو ما ذهب الى مكة فتعجب من قولهم فلما صارت الليل فنام عمر بن
عبد العزيز فرأى فيما يرى النايم كان القائل يقول يا عمر ابشر فان الله تعالى
غفر لك ذنوبك ما تقدم ورحمك وارسل على صورتك ملكا طاف مع الطا
ئفين وسعى مع الساعين ووقف مع الواقفين ورمى مع الرامين ولبى
مع الملبين فان الحاجين ظنوا ان عمر يحج منهم فكتب الله ثواب حج
الملك وثواب الحاجين في هذه السنة في ديوانك وقبل حجة الحاجين
من بركة صحبة الملك الذى نزل على صورتك وهذا من بركة الصدقة
فانفاق المال في سبيل الله تعالى وهو امر من الله تعالى وانفقوا في سبيل
الله تعالى لان الموتى ينادون في قبورهم ربنا ما قدمنا وجدنا ما خلفنا
فلا جرم ينبغى ان يعقل ينفق ماله في حيوته وفي يوم القيمة يعطى ما اعطى
لقوله تعالى وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله وقوله تعالى ان احسنتم احسنتم
لانفسكم وامسك الفضل من قوله يعني طوبى لمن منع لسانه فيما لا يعنيه
كلام الدنيا كالنميمة والغيبة لان الله تعالى نهى عباده لا يغتب بعضكم
بعضا فينبغى للعاقل ان لا يتكلم في الدنيا الا بالخير فان فعل مثل هذا
نجى من الآخرة فلو لم يحفظ لسانه من كلام الدنيا لاستحقا نفسه عذاب
العقبى ولهذا المعنى نهى عم امته فقال من اراد الا فرح فليتكلم خيرا او
يصمت ولقوله عم من صمت نجى صدقه حكى ان واحدا من المشايخ كان يمشى

3

في المحلة رأى بناء مرتفعا فأعجبه رفعه فاشتغل قلبه به فيتوقف
فسأل عن واحد فقال من بنى هذه العمارة وكم مضى من الدهور ثم
ينتبه فقال يا مسكين ما لك اشتغلت بما لا يشغلك وما لا يعنيك
فتاب وندم في تعجيب هذه العمارة فنذر فقال ان اعطى الله تعالى
عمري بعد هذا لا يتكلم ثلثين سنة بكلام الدنيا فاوفى في عهده فما
اشتغل بكلام الدنيا ثلثين سنة بعد ذلك او وسعة السنة يعني
سنة النبي عم يقال وسعة المكان اي كفاه ما من يوم الا وينزل ملك من
السماء ويقع على بيت المقدس وينادي يا امة محمد صلى الله عم الا من
ترك سنة رسول الله عم فقد خرج من شفاعتي والمستنة بسنة رسول
الله عم مستوجب بشفاعته وتاركها محروم عن شفاعته لقوله عم من
ترك سنتي لم ينل شفاعتي ولم يستهونه البدعة استهوته الشيطان
اضله المبتدع هو الضال في النار حكي كان شيخ من مشايخ بخارا
يفيد المتعلمين فجاء واحد بشواء فوضع عنهم فقال كلوا هذا وادعوا الله
ان يتوب من عمري فلما ارادوا ان ياكلوا قام الشيخ ليغسل يده لامتثال
قول رسول عم الوضوء قبل الطعام ينفي الفقر فوافقه تلاميذه فلما سهلوا
اشتغلوا بغسل اليديهم فجاء سنورة فاكلت من ذلك الشواء فماتت
في ساعة لان الشواء كان مسموما فكان هذا احيلة من جهة عدو
ذلك العالم فحفظ الله تعالى وتلاميذه من الهلاكة ببركة احياء السنة
الحديث الثاني بالاسناد الذي ذكرنا عن صهل حليفة بن

حصيف

حصين قال سمعت قيس بن عاصم يقول قدمت النبي عم في وفد
بني تميم قدم لها البلوى اى جاءها يعني لحضرت رسول عم مع جماعة بني
تميم جاءلان في هذا المعنى مع كما قال الله تع فادخلي في عبادي ويجيء البعض
بمعنى على كقوله تع في جذوع النخل اى على جذوع النخل فقال لي اغتسل بماء
اوسدر ففعلت ثم عدت اليه فقلت يا رسول الله عظنا فان قيل لم
امر بالغسل لما اراد ان يعظه الجواب لما اراد النبي عم ان يعظه عظة لينتفع
بها امره بالغسل لكونه اكمل الطهارة كما قال النبي عم من توضأ يوم
الجمعة فحسن ومن اغتسل فيها فنعمة ويكون امينا من وسوسة
الشيطان لان الوضوء سلاح المؤمن ولقوله عم الوضوء سلاح المؤمن
ولذلك المعنى يأمر المشايخ المريد المرتاض ان يغتسل كل يوم ليكون امينا
من وسواس الشيطان واعوانه فالطهارة الصورى اذا كان سلاحا
فالكبرى اولى عظنا عظة فننتفع بها فان قيل لم قال القيس عظنا بلفظ
الجمع فالجواب لان فيه حفظ الادب ونفي الانانية كما قال الله تع انا انزلناه
ولم يقل انزلت تعليما العباده والثاني فيه شفقة على الاخوان لانه لا
يحصل يخص نفسه بالنصحة بل يخص الجمع لقوله تع رحماء بينهم فقال
يا قيس ان مع العز ذلا فان الالف واللام للاستغراق لا الجنس فيشمل
العزة الآجلة والعاجلة اما عزة العاجلة بالمال وعزة الآجلة بالا
عمال فاذا اعطى الرجل عز الدنيا وهو المال ينبغي ان يحترز من ذله وهو الفقر

له
النبي عم ان
يعظهم

BOLGAR
ISLAMIC ACADEMY

BOLGAR
ISLAMIC ACADEMY

حاشیهٔ عبد الغفور
المسمی باللبیب

BOLGAR
ISLAMIC ACADEMY

قال المسكين عبد الله الملقب باللبيب ابن عبد الحكيم بن شمس الدين

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين يا كريم قوله

قوله مصدر العلوم وهو الاظهر لكونه معدولا عن حمدين حمد الله للدلالة
على العموم والدوام ولكثرة الاستعمال قوله اي كل حمد اه تفسير على
كلا الوجهين واشارة الى انه لا فرق بين الجنس والاستغراق
في اختصاص جميع المحامد به تعالى انما الفرق بان الجنس لا يحتاج
الى معونة المقام الخطابي بخلاف الاستغراق وعموم كل حمد اي قول
يشعر بالتعظيم او فعل كذلك مستفاد من اللام وعموم الاوقات من
اسمية الجملة وعموم كل حامد اي حامد من ترك الفاعل قصدا للعموم
وفيه اشارة الى ان اختلاف الاعراض باعتبار محالها لا يعتبر بالعرف
والا لكان هذا العموم داخلا في عموم كل حمد قوله او القدر المشترك
في الرضي ان المصدر موضوع للحدث الساذج من غير نسبة الى الفا
عل او الى متعلق آخر والفعل مأخوذ في مفهوم النسبة وضعا
فان اعتبر من حيث انه منسوب الى الفاعل فهو مبني للفاعل وان
اعتبر نسبته الى متعلق آخر فهو مبني للمفعول واذا لم يعتبر شيء منهما
فهو القدر المشترك ما يطلق عليه لفظ قوله الحاصل بالمصدر
المعنى المصدري من مقولة الفعل او الانفعال فهو امر غير قار
الذات والحاصل بالمصدر الهيئة القارة المترتبة عليه فالحمد بالمعنى
المصدري ستودن والحاصل بالمصدر سپاس وليس المراد منه

BOLGAR ISLAMIC ACADEMY

منه الاثر الذي يترتب على المعنى المصدري كالالم على الضرب قوله
اي للحي بجنس الحمد اي الضمير راجع الى الجنس سواء كان اللام
للجنس او الاستغراق وعموم المرجع لا يقتضي عموم الراجع كما
صرح به القاضي في تفسير قوله تع وبعولتهن احق بردهن
وذلك ليفيد ان غيره تع ليس جديرا بالحمد اصلا ثم ان الولي
بمعنى الحري ليس من اسمائه تع وانما هو بمعنى النصير او المتولي
للامر القائم به بل لم يوجد بهذا المعنى في الكتب المتداولة نعم ذكر
في الصحاح هو اولى به واحرى وفي شمس العلوم ولي البيع
وغيره اذا صار اولى به فتفسيره بالحري مبني على قصد المعنى الو
صفي دون ذاته تع بخصوصه على ان استعمال مبداء الاشتقاق
كاف في الاشتقاق فان تم تم والا فلا وتفسيره بالمحب او
النصير او المتولي لا يساعده الذوق السليم كما ترى قوله
وان العزم عطف تفسيري للتعيين قوله صريحا بخلاف الحمد
لله فانه تعليقا بما يشعر بالعلية ضمنا بكونه علما للذات المستجمع
لجميع المحامد فكان التعليق به كالتعليق بالمشتق قوله
من النبوة على وزن المروة في شمس العلوم النبوة الارتفا
ع وفي الصحاح والقاموس النبوة والنباوة ما ارتفع من الا
رض فان جعلت ~~النبوة~~ الارتفاع النبي ماخوذا منه اي
شرفا على سائر الناس فاصله غير الهمزة فعيل بمعنى مفعول
وتصغيره نبي والجمع الانبياء كالاتقياء وان جعلت ماخوذا من النباء

بمعنى الخبر لانه انباء عنه سبحانه وتقع فاصلة الهمزة وتصغيره
نبيء وجمعه نباءة كما سراء على ما قال سيبويه ليس احد من
العرب الا ويقول تنباء مسيلمة بالهمزة غير انهم تركوا الهمزة
في النبي كما تركوها في الذرية والبرية والخابية الا اهل مكة فا
نهم يهمزون غيرها وانما جمع على انبياء لان الهمزة لما ابدل والزم
الابدال جمع كجمع ما اصل لامه حرف العلة كعيد واعياد ولعدم احتيا ج
للوجه الاول الى ارتكاب تكلف اختاره وقيل انه منقول عن النبي
بمعنى الطريق لانه طريق الى الله تعالى انسان بعثه اه الخ قال انسان
ليشمل مريم ام عيسى عم فانه قال بعضهم بنبوتها قوله اهل بيته
اولاده وازواجه وخدامه لما جاء في الحديث سلمان منا اهل البيت
قوله كطاهر واطهار تنظير للاستشهاد لانه يحتمل التاويل المذكور
ايضا قال في شرح الكشاف انه جمع طهر بمعنى طاهر كعدل وعادل و
في المطول اطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب قوله او جمع صحب
بمعنى صاحب او جمع صاحب على ما في الصحاح فيكون الاصحاب
جمع الجمع قوله مخفف صاحب بحذف الالف ويجوز ان يتعلق
بكليهما قوله بناء على ما قيل متعلق بكلا الوجهين حيث ان فاعلا
اسما كان او صفة قوله اي الذي ثبت آه لما كان ظاهر الفقرة
يقتضي ان يكون كل صحابي متادبا بجميع ادابه عم بناء على ان
الجمع المعرف باللام والمضاف للاستغراق اذا لم يكن للعهد الخارجي
وذلك باطل في نفسه ومستدعي لاستواء جميع الصحابة في الفضل

اولها بجعل الاسناد في الجمع الاول على التجوز مع ابقائه على العموم
كما في قولهم بنو فلان قتلوا فلانا واليه اشار بقوله اي الذين
ثبت فيما بينهم التأدب بادابه وبجعل الجمع الثاني مجازا اي على الجنس عن
واعتبار الاختصاص المستفاد من الاضافة فيه اي جنس الادب
من حيث انه مختص بذاته عم وقائم به واليه اشار بقوله والا
نصباغ بصبغته حيث اورد بصيغة المفرد ولما كان الاتصاف
بصفة الغير محالا علله بقوله للفناء في ذاته ومعنى الفناء في مصطلح
الصوفية تبديل الصفات البشرية بصفات الالهية دون الذات
فكلما ارتفع صفة منها قامت الصفة الالهية مقامها فيكون
الحق سمعه وبصره كما نطق به الحديث كذلك حال الفناء في النبي
والشيخ وهذا مبني على وحدة الوجود كما هو مذاق الشارح ره
ولعل المحشي سمع منه والا فالظاهر المناسب للمقام ان المعنى
الساعين غاية السعي في التأدب بادابه بجعل صيغة التفعل
على المبالغة والاضافة لمجرد الارتباط قوله اي ما سيتلى عليك
وهو المعاني المدونة الموجودة بالوجود اللفظي ان كانت الخطبة
الحاقية والاستقبال بالنظر الى المخاطب او الى حضرة في الذهن
ان كانت ابتدائية او الالفاظ الدالة عليها على تقدير جعلها
مشارا اليها بتنزيلها منزلة المبصر لكمال امتيازها وصيرورتها
نصب العين كالمشاهد وفي هذا التعبير اشارة الى ان المشار اليه المحل
المعاني من حيث التدوين والترتيب الخاص لان المقصود مدح الكتاب والى ان خصوصية

غير معتبرة في التسمية فالمسمى المعاني المدونة باي محل كانت كيلا
يلزم الاشتراك او القول بالوضع العام قوله من الفيد في اللغة
الفيد زيادة شدن ومنه الفائدة في القاموس فادت له
فائدة اى حصلت وفي الصراح الفائدة انجه داده وكرفته
شود از دانش ومال فلعله يعني نقل اليه من الوصفية قوله
من الاشكال بمعنى الاشتباه اشكل الامر دخل في اشكاله وامثاله
ثم استعمل بمعنى الاشتباه قوله للمبالغة يعني في الاصل صفة
جعل علما فان اعتبرت زيادة التاء حين النقل فهي اما للمبالغة
في كفاية للمبتدي في علم النحو او للنقل من الوصفية الى الاسمية وان
اعتبرت سابقة عليه فهي لتأنيث الموصوف ولما كان هذا الوجه
محتاجا الى زيادة اعتبار آخر وان كان فيه ابقاء التاء على اصله قوله
لتوهم اى لمانع وهو توهم التأنيث قوله كناية اى المشارق والمغارب
كناية عن جميع الارض والاشتهار فيهما كناية عن الاشتهار فيه
قوله من اول السرطان الى اول الجدي وهو من غاية القرب من
القطب الشمالي الى غاية من القطب الجنوبي قوله يعني ستر الله
خاصة اذا كان التعمد بمعنى الستر المطلق فنسبته الى الضمير اما
على سبيل التوسيع للمبالغة او على حذف المضاف اى تقصيراته
واضافة الغفران الى ذاته تعالى للاختصاص كيلا يلزم كون الشيء
آلة لنفسه اذ يصير المعنى ستر الله ذنوبه بستر ذنوبه قوله من غير
سابقة عمل يقال له سبقة وسابقة في هذا الامر اذا سبق الناس اليه
فالمعنى

BOLGAR ISLAMIC ACADEMY

فالمعنى من غير سبق في العمل قوله ويجوز اه اى يجوز بدون ان يكون
الستر كناية عن الاحاطة فح لا حاجة الى التوسع او الحذف ولا
الى جعل الاضافة للاختصاص قوله قال في التاج التغمد كناه
پوشيدن انتهى يعني التغمد اذا كان بمعنى ستر المعصية فان قصد
بالاضافة الاختصاص كان مفاد الكلام المعنى الاول من غير احتياج
الى معونة التوسع او الحذف وان لم يقصد لا يمكن حمل التغمد على
المعنى الحقيقي لاستلزامه التيه الشئ لنفسه فلا بد من تجريده عن بعض
المعاني وهو الذنب وجعله بمعنى الستر مطلقا ليصح جعله كناية عن
الاحاطة فان ستر ذاته بالغفران يلزم ان يكون محاطا به لا ستر
ذنوبه بخلاف ما اذا جعل بمعنى الستر مطلقا فانه حينئذ لا يحتاج
في جعله كناية الى معونة التجريد فالحاصل ان جعل التغمد بمعنى الستر
مطلقا احتاج استخراج المعنى الاول الى معونة التوسع او الحذف
وان جعل بمعنى ستر الذنوب احتاج في استخراج المعنى الثاني الى التجريد
قوله التلهف اه فالتلهف الحسرة والحزن على فوات المطلوب وا
لتأسف الحسرة والحزن على نزول المكروه قوله جعل الاسباب
اه ويشترط ان يكون المطلوب خيرا فانه اذا كان شرا يقال له
الخذلان قوله الحسب اه يعني انه في الاصل مصدر استعمل بمعنى
اسم الفاعل قوله عطف جملة وهو حسبي او كلاهما انشائيان وكذا
قوله وما توفيقي الا بالله والواو فيه اعتراضية وهو تذييل لدفع تو
هم العجب الناشئ عن الكلام السابق قوله لتضمنه معنى الفعل فانه بمعنى محسبي قوله وا لمخصوص اه

BOLGAR ISLAMIC ACADEMY

النغ

يجوز تقديم المخصوص نص عليه في المفتاح قوله ترك التصدير فسر
بالترك ليكون فاعل الفعل والمفعول له متحدا فانه شرط نصبه عند الجمهور
اذ لا يصح جعله علة للتصدير ولو جعل علة للنغ بتأويل اشتغل التصدير
ففاعل التصدير وفاعل الاشتغل المصنف قوله تخييل التخييل در خيال انداختن
اى تخييله لنفسه دفعا للعجب بهذا التصنيف الانيق فان النفس اطوع
للمخيلات من المعقولات قوله من حيث انه مصنفه اشار بذلك الى ان الحيثية
في عبارته للتقييد وان كان الشائع في تقييد الشيء بنفسه افادة الاطلاق
وذلك يجعل الاضافة في الحيثية على الاختصاص بكونه مصنوعا له قوله
فانهم انما يستحسنون آه بدليل تركهم فيما لا يعتنون به كالمطايبات والامور
الخسيسة ولان المأمور به في الحديث افتتاح امر ذى بال وشرف قوله لكن
بقي توهم آه انما قال توهم لانه قد اندفع بقوله بان جعله جزءا او ما
لانه مبنى على جعل الباء في الحديث صلة الابتداء فيفيد كون الحمد جزءا للمبتدا به
وهو توهم اذ لا يصح ذلك الا فيما هو من قبيل الالفاظ مع ان المأمور به
الابتداء في كل امر ذى بال فهو باء الملابسة اى لم يبدأ ذلك الامر متلبسا
بالحمد له فيكون المأمور به التلفظ به في اول الامر لا الجزئية وهو حاصل
جواب الشارح قوله اى عن احوال منسوبة اليهما من حيث آه
قيد الحيثية مستفاد من جعل محط الفائدة الاختصاص المستفاد
من الاضافة او مما تقرر من ان الامور المختلفة بالاعتبار يجب اعتبار
قيد الحيثية فيها وفائدة الحيثية الاحتراز عن الاحوال المنسوبة اليهما
باعتبار امر اعم لكونهما عرضا وقسمي غير قار الذات او باعتبار امر اخص

لكو

لكونهما فصيحا او غير فصيح وانما لم يقل عن احوال عارضة لهما من
حيث انهما كلمة كما يشعر به تعريف الموضوع بما يبحث فيه عن عوارضه
الذاتية اشارة الى ان هذه الاحوال امور اعتبارية اعتبرها البلغاء
لمعرفة كيفية التراكيب العربية صحة وسقاما قوله سواء تثبت
الخ البحث اثبات المحمول للموضوع والبحث عن العوارض الذاتية
لموضوع العلم باثباتها لنفسه او لنوعه او لعرضه الذاتي او لنوع
عرضه ولما كان القسمان الاخيران راجعين الى القسم الثاني لان
الموضوع المقيد بالذاتي قسم من الموضوع اكتفى المحشي على القسمين
وفائدة قيد الحيثية ان الشيء الواحد قد يكون قسما لموضوعين
من حيثية يبحث عنه في علم ومن اخرى في آخر قوله وفيه اشارة
وليس بيانا للموضوع قصدا حتى يرد ان التوضيح للتصريف والمعاني
والبيان والبديع والنحو بل جميع العلوم الادبية يشترك في ان مو
ضوعه الكلمة والكلام فلا بد من اعتبار الحيثية حتى يتميز موضوعه عما
عداه بان يقال ان موضوعه الكلمة والكلام الخ من حيث يعرف بهما
كيفية التراكيب العربية صحة وسقاما قوله ردا على من قال ان مو
ضوعه الكلمة والكلام الخ هو جواب لزوم تعدد الموضوع لكن تعدد
الموضوع جائز اذا تحققت جهة الوحدة قوله تكلف لان كلا منهما
مبحوث عنه في العلم وبكل منهما يعرف كيفية التركيب العربي فجعل البحث
عن احدهما تبعا للاخر تكلف وبقي انه يبحث فيه عن احوال المركب الغير
الاسنادي ايضا فيجب ان يجعل موضوعه الامور الثلثة اللهم
الا ان يقال انه لقلة مباحثه لم يعتد به وجعل راجعا الى احدهما والصواب ان موضوعه

لانفسها
او لافسادها

اللفظ الموضوع باعتبار صدقه على كل واحد من الاقسام الثلاثة قوله
اى لم يتصوروا اشارة الى انه لم يعرف احد المعرفة لامن التعريف اذ البحث
عن احوالهما موقوف على معرفتهما لا على التعريف قوله ولما ثبت وجوب
تصورهما اه دفع لما يرد من ان توقف البحث على المعرفة لا يستلزم التو
قف على التعريف خصوصا على هذا التعريف فلا يتم التقريب وحاصل
الدفع انه لما ثبت وجوب تصورهما اى فابهذين التعريفين لتحصيل
ما هو الواجب لا الوجوب بهما بخصوصهما والفاعل المختار اذا ظهر له طريقان
فى تحصيل المقصود يختار ايهما شاء بارادته والمرجح ارادته كما هو طريقة
اهل الحق قوله ان قيل اه لا يخفى ان البحث عن الاحوال المنسوبة اليهما
من حيث انهما كذلك موقوف على تصورهما بوجه ما والا لم يتمكن من
اثبات الاحوال المخصوصة لهما والتعريف انما يتوقف على تصورهما مطلقا
فلا ورود لهذا البحث بعد اعتبار قيد الحيثية او اسقاط هذا البحث
الذى تكلف فى دفعه اعتبار حال المتعلم الغير المخاطب وهو الحق قوله
وجه جهة التقدم اه وهى الجزئية اما جزئية المفرد للفرد فظاهر واما جزئية
المفهوم للمفهوم فلانه اخذ فى تعريف الكلام الكلمة باعتبار ما صدق عليه
حيث جعل عنوانا للملاحظة ومن لم يفهم وقع فى حيص بيص قوله لتوافقت
اه لان التصور يتبع التلفظ والتلفظ يتبع الكتابة فتقدم بكتابة
يستلزم التقدم فى الوجوديين اللفظى والذهنى والتقدم فى الوجود
الخارجى متحقق فتوافقت الكل فى التقدم قوله الاشتقاق اه توقيف
للاشتقاق باعتبار العلم وحذف قولهم فرد احدهما الى الآخر اشارة
الى انه ليس داخلا فى الحد بل هو بيان لتعيين المشتق والمشتق منه

فالمردود مشتق والمردود اليه مشتق منه قوله تناسبا اشارة به
الى انه لا بد من التغاير بين المعنيين بوجه فلا يجعل المعتل مصدرا
مشتقا من المعتل وكلمة او للتقسيم و لبيان انواع المردود منه
الاشتقاق الصغير والكبير والاكبر لا للابهام والتشكيك قوله وقد
اشار آه حاصل ما ذكره الشارح في بيان التناسب المعنوي هو
ان المدلول الالتزامي للكلمة والكلام وهو تأثير معانيهما في النفوس
تشبيه بالمعنى المطابقي للكلم في كون كل منهما فردا للتأثير وحاصل
وجه البعد ان تشبيه تأثير المعنى مطلقا بالجرح غير مناسب لانتفاء
مرجح اعتبار الجرح مشبها به وان اريد تشبيه تاثير يصحبه الالم بكمال
التشبيه مناسبا لكن هذه مناسبة بعيدة عن الفهم لخفائها فا
نها مناسبة باعتبار ما يترتب على معاني بعض افرادهما غير لازمة
لشيء من معانيهما فان تاثير المعاني بالالم يختلف بحسب الاشخاص
والاوقات والاحوال وحاصل ما ذكره المحشي ان التناسب المعنوي
اشتراكهما من حيث انفسهما اي مع قطع النظر عن المعنى في المدلول
الالتزامي وهو التاثير التابع للقوة التي هي المدلول الالتزامي لجو
هر الحروف قوله مع ان المناسب اه لا يخفى اي لا يخفى بعد هذه
المناسبة مع وجود المناسبة قوله تاثير انفسهما اي انفس الكلمة
والكلام والكلم من غير نظر الى معانيها قوله ونقش الصور في الاذهان
اي صور ذواتها قوله ما يترتب عليها اي على القوى ونقش الصور من
الافعال والانفعال فانه يترتب عليها جذب الملائمات ودفع المنافرات والاقدام
والاحجام

والتألم والتلذذ والانقباض والانبساط والفرح والغم وغير ذلك
قوله من مستتبعات جزالة قوله مدلول الكاف واللام والميم اى المدلول
الالتزامى لها لكون الكاف من الحروف الشديدة واللام والميم من المجهورة
قوله فان تقاليبها اه يقال ملكت العجين اذا شددت عجنه ويعني
كمال الشيء اذا تم ففي التمام قوة ذلك الشيء ويقال كملت البئر اذا قل
ماؤها واللمك جلاء يكتحل به العين فان الاكتحال يوجب القوة
قوله فالكلمة فذلكة اى حاصلة لما تقدم اى فحصل من ذلك
التفصيل ان الالفاظ الثلثة متساوية الاقدام في المدلول
الالتزامى لها وهو تأثيرها في الاذهان او الاسماع لاجل القوة
المفهومة التزاما من جوهر تلك الحروف فيكون بينها تناسبا
معنويا من حيث اتحاد مدلولها الالتزامى واما كون الكلمة و
الكلام فرعين للكلم فلكونهما مشتملين على الزيادة من حيث
الحروف والحركات قوله لوجوب التانيث لكونه مسندا الى
جمع غير العقلاء قوله واليه ذهب صاحب الصحاح فانه قال الكلم
لايكون اقل من ثلثة كلمات لانه جمع كلمة قوله فان الصاعد اه
يعني ان تانيث الضمير وان كان ظاهرا بالنسبة الى لفظ الكلم
الا ان الصاعد في الواقع ليس الا بعضها فيجوز تذكيره باعتبار
تاويله بالبعض وهذا التذكير الضمير الراجع الى المؤنث بتاويله
بالشخص على ما تقرر من ان المرجع اذا كان مذكرا باعتبار ومؤنثا باعتبار
آخر

BULGAR ISLAMIC ACADEMY

آخر مجوز لتذكير ضميره وتأنيثه وليس مراد الشارح ان لفظ البعض
ههنا مقدر على ما توهم قوله يقتضي تعريف المصطلح لان المبحوث
عنه في العلم قوله لا تعريف الفرد النوعي اي يقتضي المقام تعريفه
بهذا العنوان وان كان متحدا بالمصطلح عليه قوله ولا بيان
الطرد لا يقتضي المقام بيان اطراد تعريف الكلمة وكونه شاملا لجميع
الافراد كما قيل اذ المقصود معرفة ما يبحث عن احواله فالمراد
عليها ان الذي يقتضي المقام قوله والتعريف اه يعني ان المقام
يقتضي تعريف المصطلح عليه اي التعريف ليس الا التصوير حقيقة
المعرف اما بالكنه او بالوجه من حيث هي والطبيعة اي الماهية من
حيث هي وفي عطف الطبيعة عليه اشارة الى ان ليس الجنس
ههنا بالمعنى الاعم الشامل للطبيعة والاستغراق والعهد الذهني
قوله لقائل ان يمنع اه يعني انه كان في اللغة فيه معنى الوحدة الفردية
ثم لما نقل الى المعنى الجنسي المصطلح عليه لم يعتبر معنى الوحدة فالتاء
ح لمجرد التأنيث اللفظي قوله على تقدير اه احتراز عن القول بوضعها
للمفهوم من حيث هو والوحدة مدلول التنوين للتنكير قوله وليس
التاء اه رد على الفاضل الهندي حيث منع التجريد مستندا بان التاء
نص فيه قوله بدليل كلمتين اه فيه ان الوحدة المعتبرة في كل كيف
منهما في نفسه لا ينافي التعدد الذي هو مدلول التثنية من لوجب التجريد
حيث اجتماعهما نعم لو كان مدلول التاء الوحدة بمعنى الانفراد وعدم الاجتماع مع آخر

وقد عرفت التثنية بما لحق في آخره الف او ياء ونون مفتوحة ما قبلها ليدل على ان معه غيره من جنسه ولك ان تقول لو كان التاء نصا في الوحدة لما جاء كتاءة للجنس كما للوحدة قوله وتسليم ما منعناه بقوله ولقائل ان يمنع قوله طبيعية كانت اى خلقية كما الانسان او اعتبارية كما فيما نحن فيه فالمراد بالصناعة ما يتعلق بالاعتبار والاصطلاح سواء حصلت بالصناعة او لا قوله ويمكن ان يجاب عنه آه يعني نقلت الكلمة من المعنى اللغوي اعني اللفظ الموصوف بالوحدة الشخصية الى المعنى الجنسي الموصوف بالوحدة الجنسية قوله فيجوز آه فيقال فيما نحن فيه جنس الكلمة الذي هو واحد بان يعتبر اللام مقدما في المعنى عن التاء كما هو في التلفظ رعاية لجهة المعنى او يقال ان الكلمة الواحدة التي هي جنس كما هو الظاهر من دخول اللام بعد التاء وفيه اشارة الى دفع ما يتوهم من استدراك قوله والواحد بالجنسية لانه يكفي لدفع المنافاة اتصاف الجنس قوله رمى شيء من الفم يعني ان اللفظ في اللغة يقال لمطلق الرمي سواء كان من الفم او غيره والرمي شيء من الفم حرفا او غيره والتكلم والشارح اختار انه لمطلق الرمي اذ لو كان موضوعا للواحد من المعنيين الاخيرين يكون استعماله في المطلق على سبيل الاشتراك او المجاز والاصل ينفيهما بخلاف ما اذا كان موضوعا

للمطلق

ل

للمطلق فان استعماله فيهما على سبيل الحقيقة من قبيل استعمال
المطلق في المقيد قوله خروج المنوي اه لعدم كونه لفظا بالمعنى
اللغوي قوله المراد باللفظ اه لا يخفى ان هذا التعميم اما بطريق
التجوز او بطريق النقل والاول ينفيه مقام التعريف فتعين الثاني
قوله لم يريد والمعنى اه صار المعنى اللغوي اعني الملفوظ به حقيقة
متروكا في استعمالاتهم وهذا معنى النقل قوله من قبيل تسمية
المسبب او من قبيل تسمية اه فان التلفظ سبب لحضور اللفظ
ويتعلق به فيجوز اعتبار كل واحد من العلاقتين قوله وليس فيه
مؤنة تعدد النقل بخلاف الوجه الثاني فان فيه نقلا من المعنى المصدري
الى الملفوظ به ثم الى ما يتلفظ به الانسان ولا يخفى ان استعماله المعنى
الملفوظ بطريق المجاز لا بالنقل الا انسب بالنقل المعنى اللغوي قوله
وهذا اقرب لقرب وجه المناسبة الى الفهم قوله الابتداء او بعد سقط
لما ذكره على تقدير كونه من الرمي مطلقا قوله والباء للتعدية لا
للسببية او الاستعانة حتى يستقصى بالثالث ونحوه قوله وليس
فيه دور اه تصريح بما علم ضمنا من تفسيره قوله التلفظ بنفسه قوله
اختلفوا اه فانها دالة على الفاعلية والمفعولية والاضافة فذهب
الشيخ الرضي الى انها موضوعة لهذه المعاني فتكون كلمة وبعضهم
الى ان الموضوع هو اللفظ الموضوع الموصوف بها اي بالحركة الا اه
عرابية بالوضع النوعي فلا يكون كلمة قوله في تحقيقها من اللفظ وفيه بحث
حيث اعتبر ان يكون متعلق المخصوص الكلام والحرف والحركة ليست شيئا منها قوله

BOLGAR ISLAMIC ACADEMY

يعني انه وان خرج عن ما يتلفظ به على التحقيق المذكور لكن التعميم
اى تعميم اللفظ بقوله لفظا او حكما يدخلها لكونها مشاركة حقيقة
الملفوظة اعني الواو والالف والياء في الدلالة على المعاني الثلاثة
قوله انما قيد تقريبا اه يعني كان الظاهر ما يتلفظ به مطلقا لكن
لما لم يكن تلفظ غير الانسان من الملك والجن معلوما قيد لذلك تقر
يبا لتصوير التلفظ من الفهم فالقيد المذكور للتصوير لا للتقييد
قوله اى تلفظا اه اشارة الى ان قوله حقيقة او حكما صفة لمصدر
محذوف اى تلفظا ثابتا بالنظر الى ذاته بان يكون من قبيل الحرف والصوت
او تلفظا ثابتا بالنظر الى الاحوال بان يشارك الملفوظ في الاحوال
قوله فالمستعمل اه بيان لكيفية ارادة الموضوع من المستعمل
بانه مجاز مرسل اما باعتبار المشارفة فان ما يصح استعماله مشارفا
للاستعمال او باعتبار ذكر الخاص وارادة العام قوله لانه في الا
صل مصدر والمصدر التاكيدى يستوى فيه الواحد والكثير لانه
موضوع للحدث المطلق ولذا لا يثنى ولا يجمع قوله اى الملفوظ به الحقيقي
فسره بذلك ليصح مقابلته بالحكمي والا فكلاهما لفظ حكمي حقيقي لكو
نهما فردين له قوله الذى هو الاعم من الحرف اى صدقا ان فسر
الحرف بصوت يعتمد على المخارج ووجودا ان فسر بالكيفية العارضة
للصوت فذكر نفي الصوت مبالغة في نفي كونه ملفوظا فلا يتوهم الا
ستدراك وفي شرح التسهيل المستكن ما لا صورة له في اللفظ والبارز
ما له صورة في اللفظ قوله ولا ادري من اى مقولة هو لتحقيق المقام يقتضي

بسطا

لما قال القوم قوله كناية عنه لكونهما دفوعيين فمثل ذلك المقدر
قوله فهو رعاية لان المقدر هو هذا المصرح به كيفما هذا او يجوز
الفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الا هو فانقلبت
المفعول المصرح به بغير المتصل فهو تحكم كذا في الرضي قوله عطف
على قوله ليس الخ والجامع ان المعطوف عليه لاثباته انه ليس لفظا
حقيقة والمعطوف لاثباته انه لفظ حكما اه قوله لانه على تقدير وجوده
وانما قال ذلك ليشمل المحذوف الواجب الحذف قوله يتلفظ
به الانسان لكونه من مقولة الحرف قوله وكلمات الله تعالى اه وعلم
ان هذا الكلام اشارة الى سؤال وجواب اوردهما السيد في حوا شيه
على شرح الرضي ومنشاؤه ما وقع فيه من ان اللفظ خاص بما يخرج من
الفم فلا يقع لفظ الله كما يقع كلام الله حيث قال فيكون اللفظ اخص
من الكلمة لانها تطلق على مفرداته كلام الله تعالى فلا يجوز اخذه في حدها
واجيب بان المراد ما هو لفظ حقيقة او حكما ليتناول الضماير
المنويات ولا شك ان تلك الكلمات من شانها ان يتلفظ بها
قطعا بل هي ملفوظة بالفعل وان لم يكن ملفوظا بالقياس اليه تعالى
فلا اعتراض بهذه الكلمات الالهية التي وصلت الينا ونقرؤها
وانه لا شبهة في دخول كلمات الملائكة والجن كيف وقد قال
المحشي ره سابقا ان قيد الانسان لتقريب تصوير اللفظ من الفهم
والا فالمراد مطلق التلفظ وحاصل الجواب الذي اختاره الشارح ره
وهو الاخير في كلام السيد ره ان كلام الله تعالى انما لا يقع له لفظ بالقياس الى ذاته تعالى

فلا يكون كلماته الفاظا من هذه الحيثية وهو الفاظ في نفسها
لانه يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان اي حين القراءة
وحاصل الجوابين الباقيين ان كلماته تع ليست الفاظا باعتبار
المعنى اللغوي وهو ما يخرج من الفم بل بالمعنى الاصطلاحي اعني ما
يتلفظ به حقيقة او حكما او من شانها ان يتلفظ به فعلى هذين
الجوابين تكون كلمات الله تع الفاظا بالقياس الى ذاته تع
ايضا وانما تركهما الش لان جعلها الفاظا حكمية والتاويل بما
من شانه انما يناسب ان يصار اليه اذا لم تكن الفاظا حقيقة
واذا عرفت ما ذكرنا لك ظهر لك ان ما ذكره المحشي ره بقوله لا يقع
لا موقع له اصلا لان الكلام في الكلمات الالهية التي وصلت الينا لا
فيما هو قائمة بذاته تع وكذا قوله ثم لا يخفى ان هذه الاعتذار
ات كلها وخروج الكلمات القائمة بذاته تع او المعلومة له او بما يظهره
في امر آخر سوى الانسان لا يضرنا حتى يتحمل لادخالها اذ تدوين
النحو انما لمعرفة احوال الالفاظ التي يتلفظ بها قوله اذا ثبت
ان كلمات الله تع كما ذهب اليه الحنابلة من كلامه تع هذه الالفاظ
المتلوة بهذا الترتيب وان القراءة حادثة والمقروء قديم والكرامية
ممن يجوز قيام الحوادث لذاته تع قوله والنصب جمع نصيبة
على وزن فعيلة كصحف وصحيفة في شمس العلوم والنصب
بضمتين وبالتخفيف العلم ويقال هو جمع نصيبة قوله الذي هو

اول اجزاء التعريف قيد بذلك لانه لو كان غير داخلة في الجزء الثاني
فمثلا مع دخوله في الجزء الاول واحتيج في تصحيح التعريف الى اعتبار
قيد هو الجزء الثاني كالمهملات فانها غير داخلة في الوضع وداخلة
في اللفظ لا بد في تصحيح التعريف عن اعتبار قيد الوضع قوله لم يحتج
آه يعني هذا النفي وكذا ما في قول الشارح انه لا قيد ههنا ولا احتياج
من قبيل لا يهتدي لمنارها اي لا اهتداء ولا منار ففيه اشارة الى
ان من قال انه احتراز عن الدوال الاربع غلط من وجهين لاشتمال
كلامه على انه لا بد من اخراجها من التعريف وان هذا القيد اخرج
له فائدة ما قيل من ان اللفظ ليس بقول فلا معنى لاخراجه ردا على من
قال انه احتراز عنها ولا حاجة لنفي الاحتياج الى اعتبار قيد قوله
حتى يلزم علينا آه هذا الاحتراز وقع في المصنف في شرحه ولو تعرضوا
في تصحيحهم ولعل مراده انه زيد لفظ ولم يكتفا بالموضوع لمعنى مع
كونه اخصر احترازا عن دخول دوال الاربع لانها من العموم
والخصوص من وجه قوله واما لما سيأتي في قوله فاذ لا يقع له الوجه
لفظة واحدة وهو الذي ذكره المصنف في الايضاح قوله وقد
استغنى ههنا آه لانه مصدر لا يحتمل الضمير ويستوي فيه المذكر والمؤ
نث قوله ويجعل المعنى حيز اللفظ كانه بذلك التعيين يستقر في ذلك
المعنى ولا يتجاوز عنه الا بقرينة كاستقرار الشيء في الحيز قوله ملحوظ
بخصوصه بان يلاحظ بخصوص جوهره وهيئته او بعمومه بان يلاحظ بامر اعم يشمله

وغيره وكذا الحال في جانب الموضوع له فهنا احتمالات اربعة ان يلاحظها
بخصوصها كما في الاعلام وفي اسماء الاجناس او يلاحظ الموضوع بخصوصه والمو
ضوع له بعمومه كما في المضمرات والمبهمات وعكس ذلك كما في المشتقات والمركبات
والاحتمال الرابع وهو ان يلاحظهما بعمومها فغير متحقق القول ولعل المنوي من هذ
القبيل على ما عرفت من تحقيقه قوله يتوهم انه مجهول له لمشابهة الحرف الموضوع
لذلك المعنى فلا حاجة الى التصريح بقيد التواطؤ لاخراج المحرفات كما في الرضي قوله
ان كانت الباء آه ذكر السيد ره في شرح المفتاح وحواشي الكشاف الاصل في
لفظ التخصيص والاختصاص والخصوص ان يستعمل بادخال الباء على
المقصور عليه فيقال اختص الجود بزيد اي صار مقصورا على زيد الا ان الاكثر
في الاستعمال ادخال الباء على المقصور كقولك زيد بالمال بناء على تضمين
معنى التميز والافراد انتهى فلذا قدم المحشي ره هذا الاحتمال قوله لا يوجد في
تقدير
كل موضع نحو وضع المرادف على والمشترك على تقدير آخر قوله بتجريد آه
اشار الى التعريف المختار وهو تعيين شيء بازاء شيء قوله بحسب الجعل
بان يكون احدهما مقصورا على الآخر غير مشارك معه آخر وقت الجعل قوله
لا بحسب الحكم اي الاثر المترتب على امر الجعل من كونه موضوعا او موضوعا له
ودالا ومدلولا قوله لما كانت الاوضاع بناء على ان الواضع واحد وهو الله
تعالى على ما هو مختار الشيخ الاشعري والحكمة في احداث الموضوعات اللغوية تعليم
طريق افادة في الغير فالاصل ان يكون لمعنى واحد لفظ واحد فان وضع
لفظ واحد لمعنيين مخل بالتفاهم فالاشتراك والترادف خلاف الاصل وقع من

الواضع بعد ذلك لعارض كتقليل الالفاظ تسهيلا للحفظ
وافاده طريق الاخفاء في الاشتراك والتوسعة في التلفظ وتحصيل
وجوه المحسنات في الترادف قوله وبان التخصيص اضافي
اي بالنسبة الى بعض الالفاظ وبالنسبة الى بعض المعاني قوله
وبان معنى كل من التراخيص اه يعني ان معنى تخصيص شيء بشيء
جعل الشيء خاصا بشيء آخر من حيث ذلك الجعل فقيد الحيثية مراد
لانه ترك في تعريفات الكليات بناء على ما تقرر من ان قيد الحيثية في
تعريفات الامور الاضافيات مأخوذة ثم لا يخفى ان الاجوبة هذه لكونه
انما تفيد صحة استعمال لفظ التخصيص لا اختياره على لفظ التعيين
والاوجه ان يقال ان التخصيص لكونه بمعنى جعل الشيء حال كونه خاصا
يتضمن معنى الجعل والخصوص فالباء متعلق به باعتبار الجعل
لا الخصوص كما في قولهم تعيين شيء بازاء شيء آخر فالمعنى
جعل الشيء حال كونه خاصا بمقابلة شيء سواء اعتبر خصوصية
من حيث المادة والصورة معا كما في وضع الجوامد او من حيث الصورة
فقط كما في وضع المشتقات وهذا القيد يخرج وضع المجاز عن
التعريف اذ لا يعتبر فيه خصوصية الموضوع اصلا بل مداره على وجود
على وجود العلاقة هذا اي على طبق ما قاله المحقق التفتازاني في
التلويح من ان قيد الحيثية في قولهم موضوع العلم كذا من حيث كذا لابد وان يتعلق

BOLGAR ISLAMIC ACADEMY

بالبحث وان يتعلق بالوضع لتضمن لفظ الموضوع كلاهما
قوله ومما ذكرنا آه اما اذا كان الباء داخلا على المقصور عليه فورود
الشبهة ظاهر لعدم قصر اللفظ على معنى واحد واما اذا كان داخلا
على المقصور فلوجود لفظ آخر في بعض منها كالمبهمات والمضمرات
فان ما يعبر بواحد منها وضع له لفظ آخر بخصوصه ايضا قوله
اى حال كونه اه اشارة الى ان الباء للملابسة والجار والمجرور
ظرف مستقر وقع حالا من الشيء الاول قوله متى اطلق وسمع يعني
ان المعطوف محذوف بقرينة الجزاء لان الفهم من اللفظ انما يترتب
على السماع لا على مجرد الاطلاق ومقابلة اخص به باعتبار تقييده
بغير السمع لما تقرر من ان العام اذا قوبل بالخاص يراد به ما سوى
الخاص وفائدة هذا التنويع التنبيه على قسمي الموضوع قوله
لا يبعد كل البعد وان كان بعيدا في مقام التعريف قوله ظاهر واه
لانه جعلت التخصيص ملابسا للدلالة دائرة معه قوله فلا يرد
اه بانه يق ان متى لعموم الاوقات مع انه اذا اطلق الشيء الاول وا
حس مرة ثانية لا يكون يمكن فهم الشيء الثاني لامتناع تحصيل
الحاصل قوله وكذا الح بعدم فهم النسبة الجزئية الا بعد ذكر
الفاعل قوله كاسماء الاشارات لعدم انفهام المشار اليه منها
الا بعد ضم الاشارة قوله فهم المعنى بحيث لو حفظ حال وضعه
معنى الوجه الكلي لا اشكال في كونه مفهوما قبل انفهام الضميمة
قوله

قوله وهذا الفهم غائية لان المقصد فهم المعاني الجزئية قوله
لا حاجة الى تقييده كما يشوبه عبارة المجيب قوله كما اذا سعلت
من السعال بمعنى سرفه كردن من حد نصر قوله مع بعده لفظا
للزوم التخفيف الغير القياسي قوله ما يصح ان يقصد بشيء سواء
تعلق به القصد من شيء او لا او لم يتعلق به القصد اصلا قوله
الميل الى جانب المعنى لصحته من غير اعتبار النقل والتجوز قوله حتى
يكون المراد آه بقوله لما كان المعنى مدلول الشيء الثاني مع الشرطية
لا الثاني فقط قوله لانها قيد اه لان قوله فيه اطلق ظرف لفهم
فالقيد في الحقيقة هو الجزء أو هو قيد للشيء الثاني واذا جرد
الوضع عنه كان تركه مستلزما لترك الشرطية ايضا فعلى هذا يكون
المعنى في قول الشر ولما كان المعنى مأخوذا باعتبار الشيء الثاني
سماه معنى باعتبار ما يؤول اليه والاظهر انسب معناه لما كان
مدلول المعنى مأخوذا وهو الشيء الثاني مع الشرطية فذكر لفظ
المعنى بعده مبني على التجريد ولذا وضع المظهر موضع المضمر واليه
يشير قول المحشي ره وبذكر المعنى يعود معنى الوضع فانه يدل على
ان مؤدى لفظ المعنى والشيء مع الشرطية واحد قوله اي بما
يقصد بذلك الشيء اي بسبب ذلك التخصيص قوله الاشتمال له
عليه من غير ان يفيد امرا زائدا عليه بخلاف ذكر الضمير الراجع الى اللفظ بعد الوضع

فانه مفيد التعيين الشئ الاول المفهوم من الوضع ضمنا كانه قيل تخصيص شئ
هو اللفظ كذكر الفاعل والمفعول بعد الفعل وكما ان ذكرهما بعده تعيين
لما فهم منه بها وليس من التجريد كذلك ذكر اللفظ ههنا فما قيل
ان ذكر اللفظ بعده ايضا مبني على التجريد ترك الشرح على المقايسة
كلام ظاهري قوله لانه لا حاجة اليه لان عدم الاحتياج انما نشأ
من ذكر الثاني فلا يصح ايضا ان ذكر المعنى بعده مبني على التجريد لعدم
احتياج الى اعتباره قوله من جعل الوضع بمعنى الصوغ على ما في المرضي
قال في التاج الصوغ زر گری کردن وافریدن قوله لقربه من
الحقيقة لكون المدلول المجازي جزء المعنى الحقيقي ولو سماه
شيخ الاسلام من حقيقة قاصرة قوله وفيه كشف الاحتراز
حيث خرج بالاول المهملات والدال بالطبع والعقل وبالثاني حروف
الهجاء ولاجل التفصي على القيود الاحترازية في تعريف الكلمة ارتكب
المصنف التجريد قوله لما يدل اه يعني ترك ذكره بقرينة عموم الدليل
ردا للاختصار قوله ان تجعل اه بذكره الخاص وارادة العام
لان الدلالة الطبيعية عقلية لكون العلاقة امرا عقليا الا انه
لاعتبار خصوصية زائدة فيها جعل قسما على حدة ولذا قال بعض
المفضلين لم يظهر لي فرق بينهما قوله اي حروف اه هكذا ذكره الفاضل
اليمني والطيبي وفي الاساس تعداد الحروف مطلقا وفي القاموس تكلم

تقطيع

BOLGAR ISLAMIC ACADEMY

تقطيع اللفظ بحروفها وفي التاج التهجي والهجا هجا كردن حرف
قوله فيراعيان الخ مقصوده دفع ما قيل ان الجواب ليس الا ا
عادية للعموم المستفاد من التعريف فان سلم المعترض
العموم فلا اعتراض والا فلا يتم الجواب وحاصل الدفع ان الا
عتراض مبني على الاغماض عن العموم بحمل ما على ما عدا اللفظ بناء
على شيوع استعمال المعنى في مقابلته فانه ما من عام الا وقد خص
منه البعض والجواب احضار لذلك العموم ودفع لتوهم التخصيص
قوله اي مشخصة دفع لما يقال كان الظاهر ان يقول الى الفاظ مغ دة
او مركبة اذ لا تقابل بين الالفاظ المخصوصة والمركبة وحاصل
الدفع ان النقض الاول لما كان بالنظر الى قيد المعنى كان مادة
النقض الالفاظ من حيث انها مشخصة من غير نظر الى افرادها
وتركيبها فلذا قال الفاظ مخصوصة بخلاف النقض الثاني فانه
بالنظر الى قيد الافراد فالمعتبر في مادة النقض كونها الفاظا مركبة
فلذا جعل المركبة في مقابلة المخصوصة فما وقع في بعض النسخ
الشرح الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة من تصحيف الناسخ
قوله وذلك لانك اذا عبرت الخ ذهب بعض الناظرين في الشرح
الى ان الفائدة ان التعليق المذكور يفهم منه الاتصاف بالمفهوم قبل التعلق
الصفة قبل تعلق الفعل ومفاد كلام المحشي ره انه يفهم منه ان الاتصاف به حاصل

وانه ليس بسبب هذا التعلق بل يستفاد منه كون
الاتصاف سببا للتعلق كما اذا كان الوصف صالحا للعلية
وهو الظاهر المنساق الى الفهم واما القبلية فبظاهر لان قولنا جاءني
الراجل الراكب يفهم منه انه متصف بالركوب حال المجيء واما
ان الركوب متقدم عليه زمانا او متأخر عنه فلا فالحاصل كلام الشارح
ان جعل مفرد صفة المعنى يفهم منه ان اللفظ موضوع للمعنى
المتصف بالافراد والتركيب زمان تعلق الوضع لا بسبب وليس
الامر كذلك فان اتصافه بهما بسبب الوضع فالمراد بعد الوضع
البعدية الذاتية فما وقع في بعض النسخ من لفظ قبل الوضع
فالمراد بعد قوله اتصاف المعنى بالافراد سهو من الناسخ قوله
لظهور المراد ههنا يعني ان وجود اتصاف عما اقتضته القاعدة
فيما نحن فيه ظاهر بحيث جعل مفادها مهجورا لا ينساق اليه
الذهن كالمجاز المشهور بالقياس الى الحقيقة المتروكة كما في
لا ياكل من هذه النخلة وكما في قوله عم من قتل قتيلا فله سلبه قوله
بطريق المشارفة تبرجهرى ديه دربودن قوله المفهوم من
كلام الرضي الخ بل كلامه ان المشهور بين المنطقيين جعل الافراد
والتركيب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد والمركب ولا ينبغي
ان يخترع في الحدود الفاظا غريبة بل الواجب استعمال المشهور المتعارف
لان

لان الحد للتبيين انتهى وحاصل الاعتراض على المصنف ره بانه جعل المفرد
صفة للمعنى وهو خلاف المتعارف فيخل بالوضوح في الحد وللدلالة
له على ان الافراد صفة المعنى عند النحويين قوله ولكان النكتة
ايضا في تقدم الوضع على الافراد في الذكر مع ان كون الاصل في
الصفة الافراد يقتضي تقدم مفرد قوله فاستغفر الخ لا بد من
ضم مقدمة وهي ان صيغة الماضي ههنا ليس للماضي عن زمان
التكلم كما هو الشايع بل للماضي عما يقارنه وهو قيد الافراد ومعلوم
انه لا سبقة للوضع على الافراد فانا نعلم انه يستعار السبقة فيه رتبة
قوله لكان يجنبه آه وان تأخر عن المفعول تعيين كونه حالا من
المفعول كما في ضربت زيدا قائما قوله فان بعضهم يراعون الخ
ويقولون ان يكون حالا عن الفاعل او من المفعول والتعيين
مفوض الى القرينة قوله ولئن سلم اي لم يلزم ذلك عند الكل
بان جعل خلاف البعض غير معتد به قوله فذلك اي لزوم
كون الحال عن الفاعل بجنبه فيما اذا لم يكن قرينة دالة على تعيين
ذي الحال واما اذا كان هناك قرينة كما فيما نحن فيه فيجوز تاخر الفاعل
عن المفعول لعدم الالتباس كما في قوله تع شهد الله انه لا اله الا هو يوجد
والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط فان قائما حال من الله اخر وصف الحال
عن المفعول والمعطوف على الفاعل قوله او اذا تغير المعنى آه عطف على اذا لم يكن

رفع

في الكتب المشهورة ولعله تخصيص بالنظر الى الغلبة فانه لا
الالتباس ولا التباس عند عدم تغير المعنى قوله تبع اه بناء
على قول من جوز ذلك قوله من غير اشتراط اه قال ابو حيان
في النهر في تفسير قوله تع قل يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء
بيننا وبينكم قرئ سواء بالنصب على انه حال من كلمة ووقوع
الحال من النكرة جائز نص سيبويه على ذلك قوله سيذكره
الخ وهو كونها مخصصة بالصفة او الاضافة او بوقوعها
بعد النفي والنهي والاستفهام او كونه المعرفة فشاذ كما في الحال
نحو ضربت رجلا قائمين قوله لان صاحب الحال نكرة الخ وا
لقاعدة ان صاحبها اذا كان نكرة وجب تقديمها قوله مطلقا
الخ سواء كان مجرورا بالاضافة نحو قوله تع واتبع ملة ابراهيم
حنيفا او مجرورا بالحرف الجر كما فيما نحن فيه قوله عند اكثر البصر
يين الخ خلافا لابن كيسان وابي علي وابن برهان فانهم
جوزوا التقديم في المجرور بحرف الجر استدلالا بقوله تع وما
ارسلناك الا كافة للناس قوله واللام واسطة اه فان حرف
الجر لافضاء معنى الفعل الى مدخولها قوله فاتحد الخ فلا يرد
ان عامل ذي الحال حرف الجر وعامل الحال الفعل فلا يتحد عاملها
والجمهور على اشتراط الاتحاد قوله موضوعة اه بيانه ان
الواضع

الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية فهو الوضع
الشخصي ويحتاج في معرفتها الى علم اللغة واما ان يضع قا
نونا كليا يعرف منه الالفاظ مفردة ومركبة فهو الوضع النوعي
وتلك الالفاظ قياسية يحتاج في معرفتها الى علم التصريف و
النحو قوله كما اشرنا اليه في تنويع الوضع قوله ومثل رجل فانه
يعد كلمة واحدة لكونه نكرة والنكرة من اقسام الاسم الذي
هو قسم الكلمة قوله تاء التأنيث المتحركة احترازا عن تاء التأ
نيث الساكنة التي تلحق الفعل الماضي فانهم عدوها من حروف
المباني وذكروا اخو الهاء الى ف قوله جماعة الخ وجا الى فاع
هذه الحروف معتبرة للبناء فيكون من حروف المباني بخلاف اللام
والتنوين قوله كان المراد اه دفع لما يرد انه يفهم من سياق كلام
الشارح انه كان الايقاع بمثل الرجل وقائمة ان يعرب باعرابين
الا انه بواسطة شدة الامتزاج اعرب باعراب واحد وليس
كذلك لان احد الجزئين لم يستحق الاعراب بل البناء لانتفاء التركيب الموجب
ان هذا الحكم منتقض
للاعراب قوله ولا يخفى اه وذلك لانه اجري الاعراب فيهما على الجزء
الثاني وزال عنه البناء الذي كان يستحقه فصار آخر الجزء الاول
ووسط الكلمة مسلوبا عن الاعراب الذي كان يستحقه فصح ان
اعرب المجموع باعراب كلمة واحدة قوله فان المعرب اه والجزء الاول باق على حاله

السابق من السكون فمن ابين علم يعلم انه اعرب المجموع باعراب
كلمة واحدة وكذا الحال في الثاني قوله فان علامة التثنية
آه فلا يصح انه اعرب المجموع باعراب واحدة بل جعل احدى
الكلمتين اعرابا للاخرى قوله وفيه تامل وهو انه اذا كان
الاعراب بالحركات والحركات لابد لها من حروف تتبعها يكون
الاعراب مغاير الكلمتين بل احدى الكلمتين نفس الاعراب
فتدبر قوله لا تعدد الخ لامتناع توارد العاملين كتوارد
العلتين المستقلتين قوله الوضع السابق على الوضع
العلمي قوله وهو اى عبد الله باعتبار الوضع السابق على الوضع
العلمي كلمتان مضاف ومضاف اليه فالمضاف اليه معرب بالا
ضافة المقتضية له والمضاف معرب على حسب ما يقتضيه
العامل قوله والاول الخ بخلاف تابط شرا فان جزء الاول
منه مشغول بالحركة البنائية فلا يكون شيء جزئيه قابلا للا
عراب فجعل اعرابه تقديرا على مذهب صاحب اللباب وجعل
مبنيا على مذهب الجمهور قوله فليس لعبد الله الخ فعلى هذا
المراد بقوله معرب باعرابين مكيفا بكيفيتين على طبق قوله اعرب
باعراب واحد قوله فيما اعرب الخ بخلاف ما يعد لشدة الامتزاج
كلمة واحدة وبقي احد الجزئين على حاله السابق مثل الرجل ورجل

فانه

تحقيق

فانه ليس فيه اهمال جانب اللفظ اصلا مع رعاية جانب
المعنى باخراجه عن حد الكلمة وفيه اشارة الى انه يمكن
ان يجعل قوله واحد مضافا اليه لاعراب لا صفة وانما
حسن التقابل بقوله مع انه معرب باعرابين آنبا عنه وما
قيل انه يندفع بهذا التقدير ما سبق من انه يستفاد من
العبارة ان حق قائمة مثلا ان يعرب باعرابين الا انه لشدة
الامتزاج اعرب باعراب واحد وليس كذلك لان تاء التأنيث
بنيت مبنى الاصل من غير حاجة الى تأويل الاعراب بما يشمله
الحركة الاعرابية والبنائية فليس بشيء لانه يرد عليه انه
يفهم من العبارة ح ان حق قائمة ان يعرب باعراب لفظين
الا انه لشدة الامتزاج اعرب باعراب لفظ واحد فليس كذلك قوله
لان تاء التانيث لم يستحق الاعراب اصلا قوله او من آه اى ان اريد الو
حدة الحقيقية قوله نذر بالنون المفتوحة وبسكون
الذال المعجمة القليل قوله لم يخرج عنه مثل مهر عبد الله
لوجود الوحدة العلمية فيه قوله وان اريد خصوص
بان يكون وحدة من حيث الاعراب قوله اللهم آه اشارة
الى ضعفه اذ صيغة المرة لا تدل على ذلك فليس اخذه
في التعريف الا تقييدا لما هو ذاتي خارج لاخراج مادة النقض قوله تسامح

وجاز الان البقاء يقتضي سبقة الدخول فلا دخول سابقا
عن اللفظة فالمعنى دخل على التجوز ولو جعل على تقدير الكلام
وبقي من الامرين اللذين انتقض بهما تعريف المصنف مثل قائمة
وبصري حال كونه داخلا فيه لم يحتج الى التاويل لعدم
اقتضائه ح بقاء الدخول قوله ان كانت اه بهذا يمتاز
عن العقلية فان المدلول في العقلية هو المؤثر في الطبيعية
الحالة العارضة للمؤثر والمراد بالطبيعية مبداء الاثار وبه
دفع ما قيل ان العلاقة في الطبيعة ايضا عقلية فلا وجه لا
خراجها منها وابقاء الباقي على حاله قوله لم يظهر دلالته لاجتماعه
مع سبب آخر للعلم وهو المشاهدة قوله لا من اللفظ
لان العلم اذا حصل بطريق المشاهدة كان بديهيا والبديهي
لا يمكن استفادته بطريق النظر اي الاستدلال من الاثر الى
المؤثر قوله السر في تثليث القسمة الخ دفع ما يرد على
التقسيم من انه ان اريد الاقسام الاولية فهي اثنان
كما يرشدك الدليل اليه وان اريد اعم من الاولية والثانوية
فلا وجه للحصر في الثلثة وحاصل الدفع ان المقصود من
التقسيم ضبط اقسام الكلمة ليبحث عن احوالها المختلفة
اعرابا وبناء من حيث وقوعها في لغة العرب بالتتبع فالملحوظ
في القسمة

نوع

في القسمة تباين الاحوال واختلافها دون الاولية ولنا
قوله تباين احوال الاقسام اى تباين خواصها من كونه
منصرفا او غير منصرف وتثنية وجمعا مكسرا او سالما وكونه
متعديا او لازما او امرا او نهيا او مضارعا او جارة وعاطفة
ومشبهة الى غير ذلك من الاحوال المختصة التى يبحث عنها
في مبحث كل منها قوله واختلافها اى تخالفها باعتبار كون
تلك الاقسام مادة وصورة للكلام فان الاسم مادة تامة للكلام
باعتبار جزئيه والفعل مادة له باعتبار احد جزئيه والحرف مادة
له باعتبار احد جزئية كقولنا الانسان لا حجر واللاحجر
انسان وكذا باعتبار الصورة فان اسمية الجزء الاول توجب
كون الجملة اسمية وفعليته توجب فعليتها وفي جعلها عين صورة
الكلام اشارة الى ان اسمية الجملة وفعليتها ليس امرا زا
ئدا على فعلية الجزء الاول واسميته قوله يفهم اه فقوله وهى
اسم وفعل وحرف بسبب ملاحظة العطف تعددا على الاخبار
يفهم منه منقسمة لان حمل مجموع الاقسام على الكلمة ليس
باعتبار الكلمة في نفسها بل باعتبار صدقها على افرادها وهو
معنى الانقسام وبسبب السكوت عن ذكر قسم آخر في محل بيان
الاقسام يفهم منه الانحصار فقول الشارح اى منقسمة ومنحصرة ليس تقديرا

بل بيان
للمعنى في العبارة

للمعنى اللازم والكناية اللذين وقع قوله هو اسم وفعل
وحرف جزا باعتباره وانما اختار المصنف الواو العاطفة مع
ان الشائع في التقسيمات كلمة او الدالة على الانفصال
الحقيقي او منع الخلو تنبيها على تحقق الاقسام الثلثة وعدم
كون التقسيم بمجرد الاحتمال العقلي قوله ويتعلقا به آه
يعني ان الدليل المذكور دليل الانحصار لا دليل القسمة فانها
عبارة عن ضم قيود متباينة او متخالفة الى امر مشترك فهي
تصوير محض لا يحتاج الى الدليل ولذا جعل من تتمة توزيع
المقسم قوله هذا الحصر عقلي ان كان الجزم بالانحصار
حاصلا بمجرد ملاحظة مفهوم الاقسام من غير استعانة با
مر آخر بان يكون دائرا بين النفي والاثبات فعقلي وان كان
مستفادا من دليل يدل على امتناع قسم آخر فقطعي اي
يقيني وان كان مستفادا من تتبع فاستقرائي وان حصل
من ملاحظة تغايره وتخالف اعتبرها القاسم فجعلي قوله انه
في قوة تقسيمين لما كان الحصر العقلي دائرا بين النفي والا
ثبات لا يمكن ان يكون الاقسام الحاصلة به الاقسام المذكورة
ثلثة ولذا اوجه بانه في المعنى تقسيمان كانه قيل وهي اما
اسم او ليس باسم وما ليس باسم اما فعل او ليس بفعل قوله

وان ابيت الخ لان القسم الثالث الحاصل في التقسيم
الدائر بين النفي والاثبات مفهوم سلبي يجوز ان يكون
اعم من الحرف قوله اذ ليس لتلك الخ اي ليس لتلك
الاقسام مفهومات معينة عند النحاة وضعت هذه الا
لفاظ بازائها سوى المفهومات التي حصلها التقسيمات
المذكورات في وجه الحصر في التقسيمين المذكورين
عقلي لكونه دائرا بين النفي والاثبات فيكون الحصر في الا
قسام الثلثة بعد ملاحظة وجه الحصر قطعيا لتوقف
على ملاحظة وجه الحصر بخلاف ما اذا كانت الاقسام المذكورة
مفهومات سوى ما خرجه التقسيمات وان كانت متسا
وية لها في الصدق فانه لا يكون الحصر المذكور قطعيا لتجو ير
العقل قسما آخر بالنظر الى تلك المفهومات قوله قيل التقدير
هكذا يعني ان الكلام محمول على حذف المضاف اما من اسم ان او
من خبرها قوله ان تقدير الخ وهو تقدير الجار والمجرور خبرا
لان تدل اي عاملا فيه والمجموع خبر لان وانما لم يقدر صفتها
بدون الجار بان يكون مبتدأ او ان تدل خبرها رعاية لجانب تبعا
المعنى فان الدلالة ح بعضا صفتها لا يكون نصا في عدم قصدا او الكلمة
تقدير المضاف قوله فلا يناسب الخ لانه ح يكون القسمة للحال والدلالة

BOLGAR ISLAMIC ACADEMY

قوله والقول بان الثاني الخ لان الظاهر ان المراد بالثاني القسم
الثاني وهو ليس بحرف بل خال الحرف وارادة الكلمة لمذ لكونه
في القسم الثاني دليل غير مناسب قوله لان الحال الكلمة
اه دليل لقوله ويستدعي عدم صحة الحصر على الاول
قوله ودلالتها الخ دليل لقوله وعدم صحة الحمل على الثاني
مع ان الخ متعلق بقوله فلا يناسب اه علاوة لعدم
كون تقدير الحال والدلالة مما يقبله الطبع السليم قوله
الضرورة وهي عدم صحة حمل الحدث على الذات قوله
مع الثاني اي قوله اما ان تدل لا في الاول اي قوله لانها
قوله فلا يليق الخ لئلا يكون كنزع الخف قبل الوصول الى
الماء قوله واما تقدير الذات عطف على قوله واما تقدير الحال
قوله فيخالف ما اقتضاه اه لان زيادة ان مع الفعل يجعله
نصا في المعنى الحدثي المتجدد والكلمة موصوفة بالدلالة
بالمعنى الحاصل بالمصدر الثابت في ذاتها قوله وكذا اه
اي يخالف مقتضى زيادة ان اياه وقيل ان تدل باسم الفاعل
لاجل صحة الحمل لانه نص في الامر المتجدد واسم الفاعل
يدل على الثبوت قوله قال السيد ره في حواشيه على شرح
الرضي قوله التقدير اي تقدير المضاف عند الجر قوله اذ ليس

في

BOLGAR ISLAMIC ACADEMY

في معنى المصدر حقيقة لان معنى المصدر الحدث والنسبة
خارجة عن مفهومه قد تعتبر معه على التقييد والفعل
مع انه مشتمل على النسبة التامة الى الفاعل فيهن الا
عتبار يصح اسناده الى الذات نعم انه ماءول به وليس
كل ماءول حكمه حكم ما أول به مطلقا ولا يخلو عن خدشة لعل
ذلك ان الفعل بعد دخول ان يصح ان يصير مسندا اليه فلا
يكون النسبة المعتبرة فيه ح تامة بل تقييدية فاستكال في
الحمل باق قوله او مركب اليها زاده ليخرج عن الاسم الحروف
التي تحتاج الى المركب كحروف الشرط والحروف المشبهة بالفعل
فانها تدل على معنى من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى بل الى
انضمام مركب قوله معطوف على الجملة الاستئنافية فيكون
اعتبار الاستئناف مقدما على العطف وح يكون الجامع
بجمعه كونهما جوابين للسؤالين المقدرين من غير اعتبار
ارتباط بينهما في انفسهما لكن الجامع في السؤالين
كونهما ناشيين عما سبقه قوله ويمكن ان تعطف اولا
فتعتبر المناسبة بين المعطوفين قبل ملاحظة الاستئنا
فيه وهو اشتمالهما على بيان حال المتقابلين كما ان الجا
مع بين السؤالين كون كل منهما سؤالا عن حال المتقابلين

ثم تجعل المجموع جوابا لمجموع السوالين وهذا ابلغ لاشتماله
على المناسبة بين المعطوفين من حيث الذات والاول
اظهر لتقدم الاستيناف على المعطوف ذكرا قوله لم يقل
اى فى جانب من الكلام مع انه انسب لتقليله من حرفى الشىء
بمعنى طرفيه قوله لما اعتبره فبالمعارفة المظروفة للفهم خرج
الثانى وبالفهم الذى هو ظرف المعارفة خرج الاول و
بتقييد الفهم بكونه عنها خرج الثالث ولو اخر الاول عن
الثانى لكان اظهر ليكون النشر على ترتيب اللف قوله
من السمو بضمتين وتشديد مصدر سمى يسمو كعلى يعلو
علوا قوله اى سمى اسماء اراد ان قوله ماخوذا حال
من فاعل سمى المستفاد من حمل الاسم على الثانى قوله بحركات
السين ولا يجوز ان يكون اصل اسم سموا بفتح السين
لان فعلا اذا كان صحيح العين يجمع على افعل وفعول
كفلس وافلس وفلوس وفعل بكسر الفاء و بضمها
يجمع على افعال كاحمال واقفال فى جمع حمل وقفل قوله
حذفت الواو لمجرد التخفيف من غير علة قياسية ولذا دار
الاعراب على آخر ما بقى قوله ليصح الوقف فان الوقف بالا
سكان او الاشمام او الروم وشىء منها لا يصح بدون الحركة
قوله

قوله ولانه يرفع المسمى اذ به يتميز في الذهن والى اخ قوله
وليدفعه اشتقاق سمي الماضي فان امثلة اشتقاقه من
التصغير والتكسير والفعل المجرد والمزيد كلها منقوصة
سمي واسماء واسامي وسماه وسميته وتسمية ولو كان
مشتقا من الوسم لكان امثلة اشتقاقه مثالا واويا كوسيم
واوسام ووسيم ووسم ووسمت وتوسمت قوله ارتكاب
القلب بعيد رد لما يقع على الاستشهادين من انه لا يجوز
ان يكون اصله وسما جعل الفاء موضع اللام لما قصد تخفيفه
بالحذف اذ موضع حذف اللام ثم حذف نسيا منسيا ورد
في تصرفاته في موضع اللام احذف من ذلك المكان يعني ان القول
بالقلب بعيد لانه مع كونه خلاف الاصل لا يكون مطردا الا في
قوله باسم المدلول التضمني قوله الواو للاعتراض لعدم
ذكر المعطوف عليه صريحا وهذا على مذهب صاحب الكشاف
من انه لا يشترط في الاعتراض ان في اثنأ الكلام او بين كلامين
متصلين معنى بل يجوز ان يكون في آخر الكلام نحو قوله عم انا سيد
ولد آدم ولا فخر قوله للتنبيه من لا يجديه الاشارة لا يخفى ان
هذه نكتة لذكر هذه الجملة غير مختصة بمحال الاعتراض
مذكورة في الشرح فالاولى تركه وايراد نكتة مختصة به الا انيقى

BOLGAR ISLAMIC ACADEMY

التعرض به للاشارة الى ان الاشتمال على النكتة معتبر في
مفهوم الاعتراض قوله او للعطف على انحصرت وهي جملة
مستأنفة جواب سؤال نشأ من القسمة كانه قيل لم كانت
الكلمة منحصرة فيها فاجاب انحصرت لانها اه قوله اي انحصار
الكلمة فهذه الجملة نتيجة لما قبله حصلت عنه لكونه بمنزلة
بدل الاشتمال قوله وعلى هذا التقدير الخ تكون المقارنة
بين العلتين متحققة بخلاف الوجه الاول اذ لا مقارنة بين
الانحصار والعلم بحد كل واحد منها قوله الباء للملابسة لا
للاستعانة الخ لان المبادي آلات لحصول العلم بالمطالب على
ما تقرر في محله قوله اشارة الى استحقاق للتعظيم باستعارة
الصيغة الموضوعة للبعد المكاني البعد الرتبي وكلما بعد رتبة
يستحق التعظيم قوله لجودته فانه حصر قطعي مشتمل على بيان
المعاني التي وضعت كل منها لها مع الاشتمال على عدم صلاحية
الحرف لكونه عمدة في الكلام قوله بل يكفي افادة الاختصاص اه
وهو كون المجرور مرتبطا بما قبله سوى الظرفية والجنسية قوله
للتبعيض لان كل واحد جزء من مجموع الاقسام الثلثة قوله
فان الحد عند الادباء الخ اذ ليس غرضهم من الحد الا التميز التام
واما التميز بين الذاتيات والعرضيات فوظيفة الفلاسفة
الباحثين

الباحثين عن احوال الموجودات على ما هي عليه قوله لا يلزم
الخ لجواز ان يكون المشترك عرضا والمميز خاصة فلا يكون حد
الوجوب اشتماله على الذاتيات قوله في اللغة اللبن اه هكذا
في الصحاح وفي الرضي الدر ما يدر من الضرع من اللبن او من
السحاب من المطر قوله وفيه خير اه اذ به معاشهم قوله فاريد
به الخير اما مجازا لغويا او منقولا لغويا فيكون لغة طارية قوله
لا كثر خيره فدر مشتقا من الدر بمعنى الخير الكثير جرد عن الخير واستعمل
بمعنى الكثرة قوله وذلك اى كونه مفيد المدح ثابت قوله وقد
يقع اللام للتعجب وهي لام الاختصاص افادة التعجب لان الله تع
منشأ العجائب في القاموس اللام يجيء للقسم والتعجب معا ويختص
باسم الله تع وللتعجب المجرد عن القسم ويستعمل في لله دره وفي
النداء ولا يخفى كونه للتعجب لا اختصاص ليكون الدر بمعنى اللبن
فالمعنى ان اللام للتعجب فحسب بخلاف التقدير الاول فانه يجوز
ان يكون بمعنى الاختصاص وان يكون مع التعجب فالاظهر
ان يقول وقد يقع الدر اللبن واللام للتعجب اه قوله الى غير ذلك
الخ مما جعل تميزا من نسبة الدر الى الضمير نحو لله دره فارسا
قوله فصل آخر اه لكونه كلاما مستقلا ببيان امر هو موضوع
للعلم برأسه ولو عطف لتوهم التبعية والتطفل قوله في اللغة ما يتكلم به المعنى اللغوي

للكلمة فقد علم من بيان الاشتقاق من الكلم وكون التاء فيها
للوحدة قوله ثم استعمل بمعنى التكليم كالسلام بمعنى التسليم
قوله تضمن الكل لجزئيه لا الكلي للجزئي لعدم صدق الكلام
على كل واحد من الكلمتين قوله فكانه قال كلمة كلمة فكما ان في
العطف بالواو حكم على كل واحد مع قطع النظر عن الآخر كذلك
في صيغة التثنية لانه حكم عليهما بشرط الاجتماع كما سبق الى
الوهم من استفادتهما بلفظ واحد وفيه اشارة الى ان منشاء
توهم اتحاد المتضمن والمتضمن صيغة التثنية مع كون الكلام
لفظا لا الكلية والجزئية والا التوهم في قولنا ما تضمن من كلمة وكلمة
قوله ولو جعلت الباء الخ قال السيد قدس سره في حواشيه على
الرضي والقصد من النقل تحقيق المقام والاعتراض على الشارح
بانه بعد ما حمل الباء على الاستعانة حيث حمل على السببية التي هي
فرع الاستعانة ولذا قال الرضي الباء للاستعانة اي تركيب من
كلمتين بسبب هذا الرابط ارتكب التأويل مع انه لا احتياج
اليه ولو بنى التأويل على جعل الباء بمعنى مع اي على جعلها للمصاحبة
كان الواجب ان يقول المتضمن كل واحد اجزاء ثلثة لا كل واحد
من الكلمتين قوله على جعل الهيئة الخ اشار بلفظ الهيئة
الى ان الاسناد عند القائل بجزئيته من الكلام عبارة عن ضم احدى
الكلمتين

BOLGAR ISLAMIC ACADEMY

الكلمتين الى الاخرى بمعنى الحاصل بالمصدر وكونه صفة قائمة
بالطرفين لا ينافي جزئيته للكلام مع ما وهم كهيئة السرير قوله
لفظا حقيقة اذ الهيئة ليست بملفوظة والمركب من اللفظ
وغير اللفظ لا يكون لفظا الا على التسامح وجعل الكل ملفوظا
باعتبار اجزائه المادية وعدم الاعتداد بالهيئة قوله ولو لم يجعل
جزءا بل شرطا لحصول الكلام خارجا عنه يكف الحق ما ذكره السيد
ره لا اعتبار هيئة المركبات في الوضع واختلاف المعاني كاختلا
فهما باختلاف الكلمات انفسها فجعل احدهما داخلا والآخر
خارجا تحكم كيفما وقد حكموا بجزئية الهيئة في المفردات واعتبروا في
تعريف المفرد والمركب الاجزاء المترتبة في السمع لئلا ينتقض
تعريفهما بالمشتقات كقائم فقط بخلاف المركب من الكثر من كلمتين
نحو ضرب زيدا قائما فالمتضمن مجموع الكلمات والمتضمن
مجموع الكلمتين قوله اي تضمنا الخ يعني ان الباء للسببية وا
لجار والمجرور ظرف مستقر صفة مصدر محذوف او ظرف
لغو فيكون زيادة حاصلا لبيان المعنى لا لتقدير المتعلق
وسببية الاسناد للمتضمن ان كان عبارة عن الهيئة الا الاجتماعية
جتماعية فباعتبار انه شرط اخير لحصول المجموع الذي هو اعتبار الهيئة
المتضمن او جزء له وان كان عبارة عن مدلولها فباعتبار انها مانة باعث على

قوله ويجوز ان يكون الخ ينتقض تعريف الكلام بغلام زيد في غلام
زيد قائم لانه لا يصدق عليه انهما تضمن كلمتين حال كونه ملاصقا
لاسناد قائم اليه مع انه مركب اضافي فلذا ترك الشـ ره هذا الوجه
بخلاف ما اذا حمل على السببية فان تضمن الغلام زيد ليس بسبب
الاسناد بل بسبب الاضافة قوله اي ضم احدى الكلمتين الخ لما كان
الشائع في عرفهم ان النسبة عبارة عن الثبوت والانتفاء وهو صفة
المدلول فلا يصح اضافتها الى الكلمة اوّله بحمل النسبة على المعنى اللغوي
او بحذف المضاف وعلى الاول يكون اطلاق المسند اليه والمسند
على الالفاظ حقيقة وعلى الثاني مجازا تسمية الدال بوصف المدلول
واعلم ان المصادر الثلثة اعني الاسناد والنسبة والضم عبارة
عن الحاصل بالمصدر المبني للمفعول وهي الحالة التي بين الكلمتين
او حد لعليهما ولهذا عبر عنه الشر الرضي بالرابط بين الكلمتين قوله
ويخرج عنه الخ لكونه اسنادا بين الجملتين دالا على تعليق حصول
مضمون احدى الجملتين بالاخرى قوله لان الشرط الخ دليل للنفي
يعني لانم ان الاسناد فيها بين الجملتين بل الاسناد انما هو في الجزاء
والشرط قيد للحكم الذي في الجزاء بمنزلة الظرف فمعنى قولك ان جئتني
اكرمتك في وقت مجيئك فالاسناد فيها بين الكلمتين اللتين هما
المسند اليه والمسند في الجزاء قوله ولذا قالوا اي ولاجل ان الشرط

قيد للجزأ بمنزلة الظرف قالوا ان الاسناد اليه من خواص
الاسم وقال المص ره ان الكلام لا يحصل الا من الاسم والفعل
ولو كان الحكم في الجملة الشرطية بين الشرط والجزأ لم يصح
القولان لتحقق الاسناد بين الجملتين وحصول الكلام
منهما قوله ولو جعل الرابط بان يكون مدلول الشرط تعليق
حصول الجزأ بحصول الشرط لا الاخبار لوقوع الجزاء
وقت وقوع الشرط كما حقق السيد قدس سره في حواشيه
على شرح التلخيص قوله يخرج عنه قطعا اي يخرج الاسناد
الذي في الجملة الشرطية عن تعريف الاسناد قطعا اذ ليس المسند
اليه والمسند فيها كلمة حقيقة وهو ظاهر ولا حكما اذ لا يصح
التعبير عن طرفيها اي الشرط والجزأ بالمفرد اذ المقصود تعليق
الحكم بالحكم فيكون النسبة في كل واحد منهما ملحوظا تفصيلا ولا بد
فيها من ملاحظة المسند اليه والمسند قصدا لا اجمالا فلا يصح
التعبير عن طرفيها بالمفرد ومن هذا ظهر ان التعبير عن الشرطية
بهذا املا ومن ذلك ليس تعبيرا عن معناه بل عما يلزم معناه قوله
والدليل اه هذا خلاصة ما ذكره السيد قدس سره في بيان ان
الحكم في الشرطية بين الشرط والجزأ ردا على المحقق التفتازاني
حيث قال ان الحكم في الجزأ والشرط قيد له وحاصله ان الجملة الشرطية صادقة

عن

BOLGAR ISLAMIC ACADEMY

اذا كان قصد المتكلم تعليق مضمون الجزاء بالشرط سواء تحقق الجزاء او الشرط اولا ولو كان الشرط قيدا للجزاء كما لظرف كان صدقها موقوفا على تحقق الجزاء في وقت تحقق الشرط كقولك اكرمتك في وقت مجيئك لانه اخبار عن نسبة واقعة في وقت انما يصدق اذا وقعت تلك النسبة في ذلك الوقت فليس الامر كذلك فان قولك ان ضربتني ضربتك صادق اذا وقعت تلك النسبة كان المقصود التعليق وان لم يوجد منك ضرب المخاطب اصلا الا ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا شرطية صادقة مع امتناع تحقق الجزاء في وقت تحقق الشرط لامتناعه قوله اى من شانه اه اى ليس المراد تلبس النسبة بحيثية الافادة بالفعل اذ لا يجب في الاسناد وجود المخاطب فضلا عن افادته بل المراد كونها بحالة يمكن ان يقصد به افادة المخاطب قوله اى لو سكت المتكلم آه فالمراد بالسكوت سكوت المتكلم وبالصحة عدم قصور النسبة اليه في المحاورات وان كان محتاجا الى ذكر الشئ الآخر وقد يعم المراد سكوت المخاطب بان لا يبقى منتظرا انتظار ضم المسند والمسند اليه فلا يخفى ان تفسير السكوت بعدم الانتظار دخيل وان السكوت يقتضى سبق التكلم وان تخصيص الانتظار بما ذكره مع استلزامه الدور تخصيص من غير مخصص قوله فدخل

فيه اه فان هذه الجملة وان كانت غير مفيدة لفائدة تامة لكونها
واقعة موقع المفردات ومعلومة للمخاطب لكنه من شأنها ان
يقصد بها الافادة كما اذا لم يكن واقعة موقعها او معلومة له
قوله فلم يحتج ولا خبر لانه كلام الا انه مشتمل على حشو قوله اى
محكية عن الواقع له در المحشي حيث فسر الخبرية والانشائية
بعبارة محررة فارقة بينهما قريبة عن ذهن المبتدي فارغة
عن الشكوك التي وردت في هذا المقام كما يخفى على الواقف عليها
قوله لان النسبة في هذه المركبات مجملة لا يخفى ان النسبة ليست
مشتملا على امور متعددة حتى يتصور فيها الاجمال والتفصيل
في ذاتها فمعنى كون النسبة في المركبات الواقعة جزء الجملة انها
ملحوظة في ضمن المجموع المركب من انه مجموع وليست مفصلة
اى ملحوظة قصدا اذ لو كانت كذلك لما امكن حمل المركب من انه
مجموع المشتمل عليها على شيء كما يشهد به الوجدان قوله فيجوز
التعبير عنها اه بخلاف ما اذا كانت ملحوظة قصدا فانه لا بد
لملاحظتها المذكورة من ملاحظة المنسوب والمنسوب اليه مفصلا
وممتازا كل منهما عن الآخر فلا يمكن التعبير عنها بالمفرد قوله
دها
ولا يصح القول الخ توهم البعض ان الالفاظ مطلقا موضوعة عقلية لالخصا
لانفسها لانفهامها منها عند اطلاقها فهي دالة على انفسها وليست دلالتها

في دلالة الاثر على المؤثر وبالعكس ولا تأثير ههنا ولا طبعية
لعدم مدخلية الطبع ههنا فهي وضعية قوله حتى لا يحتاج
الى هذا التأويل اي تأويل المهمل الواقع طرف للكلام
بهذا اللفظ وجعله كلمة حكمية لاندراجها في الكلمة الحقيقية
قوله غير دالة على انفسها اذ لا تغاير بين الشيء ونفسه
حتى يتصور بينهما دلالة قوله بل هي تحضر الخ بيان لمنشأ
الغلط في توهم الوضع يعني ان انفهامها نفسها منها عند
الاطلاق انما هو بواسطة حضورها بذاتها عند التلفظ
في ذهن السامع لا بسبب حضور الدوال عليها وانفهام
الشيء بحضوره بنفسه ليست بدلالة قوله فيحكم عليها على
على تحضر بانفسها في ذهن السامع في تلك الالفاظ عارضة
لها بالنظر الى ذاته مثل زيد ثلاثي وباحوال عارضة لها من
حيث دلالتها على المعاني نحو ضرب فعل ماض قوله ولئن
دلالتها بناء على التغاير الاعتباري بينهما فليست تلك الدلالة
بالوضع بل هي بالعقل فانها في الحقيقة دلالة اللفظ على الاعتبار
الذي بسببه التغاير وهو حال من احواله واشرت اشارة قوله

تأمل

ودعوى الخ دفع لذلك التوهم في ان وضع المهملات لا
نفسها لا ينافي كونها مهملة لان اهمالها بمعنى انها ليست مو
ضوعة

موضوعة لمعان سوى انفسها قوله فما لا يقدح عليه آه فانهم
في جميع مباحث الالفاظ اعتبروا احوال الالفاظ بالقياس الى
معانيها كبحث الدلالة والمفرد والمركب والمشترك وغير المشترك
والكلي والجزئي ولو كان المهملات موضوعة لانفسها لما
اخرجوها عن تلك التقسيمات ولان الحكمة في احداث
الموضوعات اللغوية اعلام ما في الضمائر واستعلامها
لتتم المعاش فان الانسان مدني الطبع وذلك مفقود
في وضع الالفاظ لانفسها والمسكت بالضم العقل الوافر
قوله اذا لم يكن الالفاظ اي الالفاظ المهملة قوله لم تكن اي
المهملات قوله فكيف يصح الاخبار عنها اه في قولنا جسق
مهمل وديز مقلوب زيد قوله في تاويل الاسم المفرد لوقوع
عنها موقعه قوله من الخواص الاضافية الخاصة الاضافية
ما يكون خاصة للشيء بالنسبة الى بعض ما عداه قوله اذا
كان ذلك الغير موضوعا اه فهما خاصتان بالقياس الى
الفعل والحرف اذا كان مستعملين في المحاورات واعتبر قيد
الاستعمال لانهما لا يوجدان في الاسم ايضا بدون الاستعمال
قوله والالفاظ كلها مهملة كانت او موضوعة فعلا او حرفا
او اسما قوله في ذلك آه اي جواز الاخبار ومحوها التنوين قوله لا يخفى انه يلزم

يلزم
عليه اه يعني

BOLGAR ISLAMIC ACADEMY

على اللفظ او على المصنف بناء على ما ظهر من كلامه ارتكاب تحقق
افراد من الكلام وهو ضربت وضربت زيدا قائما في هذا
التركيب مع وحدة الاسناد فيه والتزامه تكلف بخلاف
توجيه صاحب المفصل فانه يلزم عليه تحقق افراد من
الكلام في نحو ضربت اقوم رجلا وهو قائم مع تعدد الاسناد
قوله او جملة قسمية الخ اشارة الى ان ما يصدق
عليه الجملة لا ينحصر في الجملة التي لها محل من الاعراب
لا ترى اى اقتصار الشيخ في الامثلة عليها قوله فليس
بشيء من الشرط والجزاء لانهما بدخول ادوات الشرط
انسلخا من الاسنادين الذين بين طرفيهما وصار الا
سناد وحدها التعلق بينهما فيكون الكلام هو المجموع
وح لا بد ان يدرج في تعريف الكلام او جملتين قوله لان الكلام
مسوق للكلام فالاشارة الى المقصود بالمسوق اولى ق
ولبعده اى لبعد الكلام في الذكر من الامور الثلثة فالا
شارة بذلك الموضوع للبعيد اليه اولى قوله ولان قوله
لا يتأتى الخ يعني رعاية الاسلوب السابق في الكلمة يقتضي
ان يكون ذلك اشارة الى الكلام ليكون هذا تقسيما بعد التعريف
كالسابق قوله لان التركيب العقلي من الاثنين يرتقي الى
ستة

ستة اقسام والمحقق منها بالاستقراء قسمان فلم يقع
تلك الاحتمالات الاربعة كان العناية بشأن الحصر اكثر
فلذا صرح به بخلاف انحصار الكلمة في الاقسام الثلثة فانه
حصر قطعي لا مجال لقسم آخر فترك التصريح به تعويلا على
حكم العقل بذلك ق المنقول اه وزاد هذا الوصف
لدفع ما يتوهم من انه كيف يكون بتقدير ادعوا والي ال ابن
يا زيد انشاء وادعوا اخبار ق والابيان للعلة الباعثة
اي وان يفسر كلمة ما بالكلمة بل ابقي على العموم ق والنوعية
بيان للنكتة المصححة للتفسير يعني ان جعله من اقسام
الكلمة والتقسيم معتبر في الاقسام الا انه عبر بما اختصارا
ق ما دل بنفسه او في حد ذاته المعنى الاول بناء على ان في
بمعنى الباء على ما هو المشهور والثاني على ان يكون الظرفية
المجازية بان شبه تحقق الشيء في مرتبة ذاته من غير ملاحظة
امر آخر مع تحقق المظروف في الظرف في عدم ملاحظة امر
آخر معه على ما هو المختار من ان كلمة للظرفية اما حقيقة او مجازا
وان ما قال البواحي ان يكون بمعنى الباء او على والكلام كلها ان جمعها
الى الظرفية المجازية على ما حققه الشيخ الرضي ره ق لان المخايع
في جعل كلمة في اه تعليل للنفي اي جعل كلمة في بمعنى الباء يحتاج الى وجه الاول خلاف

ان اريد انه في معنى الباء حقيقة ومجازا فغير مشهور في التوقيف
ان اريد انه مجاز في معنى الباء وهو محل بالفهم لا يجوز الحمل
عليه ق وان الدلالة اه رد للوجه الثاني والثالث يعني
انه لا يصح جعله ظرفا لغوا او حالا من ضمير دل لانه ح يكون
قيدا للدلالة والدلالة غير ثابتة للفظ في مرتبة ذاته بل انما
هي بالقياس الى كونه موضوعا للمعنى لا يقال ان الوضع معتبر
في مفهوم الكلمة لا فيما صدقت عليه والتوقف انما هو الما
هية بالقياس الى تحققها في افرادها لا الماهية من
حيث طبيعتها ق مع ان صحة اه متعلق بقوله لا في جعل
في اه دليل ثان عدم جعله ظرفا لغوا او حالا يعني ان قوله
في نفسه على التقديرين يكون قيدا للدلالة وتقييد الدلالة
في تعريف الاسم بذلك يدل على قصور في الدلالة التي هي للحرف
على معناه وانه لا يدل عليه بنفسه والحال انه ليس الامر كذلك
اذ لا قصور في دلالة الحرف فانها تابعة للوضع والاسم
والحرف والفعل متساوية الاقدام في ذلك انما القصور
في معناه لاحتياجه في التعقل الى الغير بكونه مرآة لملاحظة
الغير ملحوظا بتبعيته وذلك الاحتياج حاصل للمعنى قبل وضع
الحرف له السابق على الدلالة فلا يكون قصور في دلالة الحرف
ق

ق وبالوضع لم يثبت اه يعني بسبب وضع الحرف لذلك المعنى
لم يتحقق حاجة اخرى للحرف بالذات حتى يكون ذلك سببا
لقصور الدلالة وانما قيد بالذات لان ذلك الاحتياج الثا
بت للحرف بالتبع ق ولا يلزم من ذلك اى من الاحتياج
الذى ثبت للمعنى الحرفي قبل الوضع قصور في دلالة الحرف
ق والجملة اه خلاصته انا ذكرنا عدم القصور في دلالة
الحرف لتوقف فهم المعنى في نفسه على شرط لفظا كان ذلك
كالمرجع المتقدم في الضمير الغايب والقضية في الحرف او غيره
كالخطاب في المضمر المخاطب والتكلم في ضمير المتكلم والاشارة
في اسماء الاشارة لا يستلزم قصورا في دلالة اللفظ على ذلك
المسمى كما ان فهم المسمى على تحقق القابل والفاعل لا يستلزم
القصور في دلالته عليه ق اى ملحوظا في حد ذاته يعني بكينونته
المعنى في نفسه معناه كينونته في نفسه في اعتبار العقل لا في
الخارج والمراد منه ان يكون ملحوظا بذاته لا بتبعية الغير
كما في الحرف فان معناه آلة لملاحظة متعلقة ملحوظة بتبعيته
ق اى الدال الملحوظة الخ يعني ان في نفسها اما في صفة للدال
فيكون المقدر معرفا باللام التعريف بناء على ان صيغة اسم
المفعول للثبوت لا للحدوث لا بالموصول كيلا يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة او بكماله

حالا عن المبتدأ عند من جوز الحال عنه او يكون حالا من المفعول
للفعل المستفاد من نسبة الجار الى المبتدأ عند من لم يجوزه ق
لا باعتبار امر خارج عنها متعلق بالوجوه الثلثة ق واعتر ضا
عليه الشيخ الرضي آه حاصل الاعتراض انه لا يصح ان يكون
في نفسه في التعريف من قبيل قولهم الدار في نفسها لانه في مقابلة
في غيره ولا يقع الدار في غيرها حكمها كذا بل يقع الدار لا في نفسها او
مع غيرها حكمها كذا ق بان ليس مقصوده آه اي ليس
مقصود المصنف من التشبيه ان المعنى الذي هو مؤدى كلمة في
في موضعين اي في معنى في نفسه وفي الدار في نفسها واحد بل
لا يقصد اتحاد مؤداها فضلا عن ان يقصد ذلك لان كون
المعنى ملحوظا في ضمن غيره آلة لغيره لتوقف حاله امر معقول بخلاف
الدار فانها غير قابلة لان تنسب الى الغير بمعنى لا في الخارج ولا
في الذهن مع كون ذلك الغير منشأ لحكمها كاختلاف القسمة
وكذا حكم الدار غير قابلة لان ينسب الى الغير بمعنى ق بل مقصوده
الى آه اضراب عن قوله ليس مقصوده وكلمة بل اوردت للترقي
في اي المقصود التشبيه بين المعنى والدار باعتبار امر الخارج
معهما تارة وعدم اعتبار الخارج معهما تارة اخرى وان اختلفا
المعنى والدار في اعتبار الخارج فان اعتبار الخارج في المعنى يكون

المعنى تابعا والة لتعرف حاله واعتبار الخارج في الدار يكون
ذلك الخارج تابعا ووصفا لها ق اى لكان الموجود في
الخارج حرآة افاد بهذا التفسير بتحقيق معنى القيام بالغير
وهو كونه وصفا لامر تابعا له في التحقق ومعنى القيام بالذ ات
وهو عدم كون القيام بالغير والتبعية اذ لا تغاير بين الشيء
وذاته حتى يتصور قيامه به والشارح قدمه في الذكر لشرافته
واصالته في الوجود ق في الملاحظة اى بان يكون ملا
حظة العقل اياه والتفاته اليه بتبع امر آخر هو ملتفت
اليه لذاته كالابتداء الذى هو آلة لملاحظة السير وليس
المراد التبعية في الوجود الذهني على ما وهم اذ ليس للصورة
العقلية للابتداء الجزئي حاصلا في الصورة العقلية للسير
فان لكل واحد منهما في العقل صورة على حدة الا ان حصول
احدى الصورتين في العقل بتبع الاخرى ق وفيه تشبيه
المعقول بالمحسوس الخ فالمراد بالوجود القائم بذاته
الجسم مثلا وبالموجود القائم بغيره الاعراض المحسوسة
ليكون التشبيه به تنويرا للمقصود ق ويظهر منه وجه
في فعله
سوى ما م
آخر سوى ما اشار اليه الشارح بقوله وهذا هو المراد بقو
لهم ان للاسم معنى اه كما سيجئ بيانه وبعض الناظرين توهم ان وارده بوجه آخر

الدار في نفسها فاعترض بان في قولهم السواد في زيد بمعنى
الاعتبار والدلالة على ان وجود السواد ليس الا باعتبار
المحل كما ان معنى الموجود في نفسه انه موجود من غير اعتبار غيره
فقولنا السواد في زيد وقولنا الدار لا في نفسها من واد وحد
فمن قال يظهر من هذا التشبيه وجه آخر لاستعمال لفظة
في لم يتدبر والعجب ان ما ذكر بيان لمعنى قولنا في نفسه لا بيان
وجه استعمال كلمة في على ان معنى قولنا السواد في زيد انه
حاصل في زيد كما ان الأ حاصل في الكون الا ان الاول بطريق
الوصفية والثاني بطريق الظرفية ق وهو انه لما شابه
المعنى الحرفي آه يعني ان مشابهة المعنى الحرفي للوصف والمعنى الاسمي
للجوهر مصحح لاستعمال كلمة في في الموضعين بمعنى التبعية
في الملاحظة وعدم التبعية فيه كما يستعمل في الوصف والجوهر
بمعنى التبعية في الحصول وعدم التبعية فيه كما يقع تشابه
لابليس فعل عمله وليس المشابهة المذكورة مقصودة
بالذات كما يكون في التشبيهات الاصطلاحية والاستعارة
ق بهذا المعنى اي بالمعنى الذي ذكر سابقا وهو ان يكون
تابعا لامر آخر في الملاحظة والتفاة النفس اليه لاجله كما
للوصف التابع للجوهر في الحصول فيكون كل منهما ملحوظا
الا

BOLGAR ISLAMIC ACADEMY

الا ان احدهما بالذات والآخر بالتبع لا بمعنى ان يكون مرآة
لمشاهدة غيره كما الصورة العقلية لمعلومها اذ المعنى الحرفى
ليست صورة لمتعلقاتها وبهذا ان ما قيل ان مفهوم
كل رجل ملحوظ ابدا تبعا لملاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها مع
ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذى هو آلة
لملاحظة فهم معناه كما ان ما قالوا ان المعقول تبعا لا يصلح
لكونه محكوما عليه وبه وانه لا بد من ذكر الغير لفهم معناه كلا
الامرين باطلان منشأه عدم الفرق بين كون المعنى الحرفى
آلة لملاحظة غيره وبين كون الوصف العنوانى آلة لملاحظة
افراده على انا لا نم ان مفهوم كل رجل محكوم عليه بل الحكم على
الافراد والوصف العنوانى مرآة لملاحظة عند من يقول العلم
بالوجه مغاير للعلم من ذلك الوجه ولا نم ان مفهوم كل رجل
ملحوظ تبعا لملاحظة افراده بل الملحوظ بالذات هو المفهوم
الا ان الحكم عليه باعتبار صدقه عند من يقول باتحادهما
وتفصيله لا يليق بهذا المقام ق والمراد بالغير هو المتعلقات
اى ليس المراد بالغير ما يغايره مطلقا بل ما يكون له تعلق به
ويكون ملاحظه آلة له فلا يرد ان الشىء لما يكون آلة لملا
حظة امر يغايره ق اذ الصالح لها الخ فان النفس مجبولة على انها ما لم
يلتفت الى

الشيء قصدا لا يتمكن من الحكم الا ترى انه حين رؤية الوجه
في المرآة يتمكن من الحكم على الوجه لكونها مرئيا قصدا ولا يتمكن
على المرآة لكونها مرئية تبعا فكذا حال البصيرة قـ مفهوم
من لفظ الابتداء بطريق الالتزام فانه لا بد من ذكر متعلقه
لا لفهم معنى الابتداء بل لفهم ذلك المتعلق قـ من دله على
كذا اى من دل المتعدي وقوله لتدل من دل اللازم فلا يلزم
تعليل الشيء بنفسه قـ حتى يخلو الكلام الخ لم يقل حتى يلزم
استدراك قوله في نفسه اشارة الى انه ح يخلو اتمام التعريف ت
عن الفائدة اذ كون المعنى مدلولا للاسم يفهم من كونه كلمة قـ
بل معناه الخ فيكون معنى تعريف الاسم كلمة تدل على معنى ينتقل
الذهن اليه عند انتقالها اليه وحدها وهذا المعنى وان
كان معنى مجازيا الا انه لما شاع قولهم الالفاظ قوالب المعاني
باعتبار انفهامها عنها صار كلمة في مجازا استعارة فيجوز استعماله
في التعريف قـ فلذا قيل ان المعنى الخ اى لاجل مشابهة الكلمة
بالظرف باعتبار انتقال ما فيها بنقلها صح نسبة المعنى الى الكلمة
بكلمة في وقيل ان المعنى ثابت في نفس الكلمة اذا كان مفهوما
منها من غير كلمة اخرى قـ وما يقع الخ اى وليس ههنا
ان المعنى الحرفي مدلول الغير بل الخاتم ينتقل اليه الذهن عند انتقال

الحرف وحده كان الحرف كظرف حال من المظروف فلا يصح
ان ينسب اليه بكلمة في وصح نسبته الى الغير بكلمة في لظهور
ذلك عند حصوله فكانه حاصل فيه ولا يخفى عليك انه لو
جعل كلمة في بمعنى الباء صح التعريفات من غير احتياج لتصحيح
الظرفية الى امثال هذه التكلفات البعيدة عن الفهم
الغير اللايق لمقام التعريف خصوصا بالنسبة الى المبتدي
وانه ليس في عبارة الش قدس سره ما يحوجنا الى اعتبار
ها فتدبر ق من حيث انه حالة بين السير والبصرة
اي باعتبار انه رابطة بينهما ملحوظة تبعا لهما وجب لانكشاف
احدهما بالقياس الى الآخر ق وهو معنى قائم بالسير با
لقياس آه عطف تفسير لقوله هو هو اي لا من حيث
هو قائم بالسير بالقياس الى البصرة فانه بهذا الاعتبار
معنى اسمي ملحوظ في حد ذاته ونسبته الى السير والبصرة
ملحوظة تبعا اي قياس النسبة بين المحكوم عليه وبه فانها
من حيث انه قائمة بالطرفين ملحوظة بينهما لا يمكن حصولها
في الذهن بدونهما مدلولة للرابطة بخلاف ما اذا لوحظت
في حد ذاتها وجعلت قيادها بالطرفين آلة لملاحظتهما فانه ان يكون محكوما عليها وبها
ع يكون مدلولا اسميا يدل عليها بقولنا والنسبة التي بين الطرفين ويصح

ق اى لتوقف نفسه اه لما كان ظاهر العبارة يشعر بمغايرة
الابتداء للحال الذى جعل آلة لتوقفه وليس الامر كذلك اذ
الابتداء آلة لمعرفة حال آخر للسير بالقياس الى البصرة
مثلا اوله بان المغايرة بينهما اعتبارى فالابتداء من حيث
ملاحظة العقل اياه وحصوله فيه آلة لمعرفة نفسه ومن حيث
كونه حالا لهما ونسبة بينهما موجبا لانكشاف احدهما بالقياس
الى الآخر ق اى معنى ملتفتا بالتبع اى ليس المراد من كونه
غير مستقل بالمفهومية انه حاصل فى الذهن فى ضمن معنى آخر
كالمدلول التضمنى بالقياس الى المطابقى بل انه ملتفت اليه
بتبع معنى آخر وان المقصود بالذات انكشاف ذلك المعنى وانما
التفت اليه الذهن لكونه حالا من احواله ق اى لا يمكن
ان يتعلق السامع الخ لما لم يكن توقف تعقل الابتداء المخصوص
على ذكر متعلقه ظاهرا اذ لا يتوقف تعقله على ذكر فضلا عن ذكر
متعلقه بينه بان المراد تعقل السامع وهو موقوف على
تعقل الطرفين الموقوف على ذكر المتعلق صريحا ولا يكون قول
الشارح قدس سره ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على
متعلقه تكرارا لان قوله لا يمكن ان يتعقل يفيد امتناع تعقلها
بدون ذكر متعلقه وقوله ولا ان يدل عليه اه يفيد امتناع فهمها

بدون

BOLGAR ISLAMIC ACADEMY

بدون ضم والاوجه ان يق المراد الذكر القلبي فيفيد ان تعقله
لا يمكن بدون تعقل متعلقه قـ لا يمكن الا بذكر المتعلق
صريحا يعني ان الكلام في تعقل الابتداء من حيث انه حالة بين
السير والبصرة وذا لا يمكن الا بتعقل الطرفين قصدا وذا
لا يمكن الا بذكر الطرفين صريحا قـ او لعموم وضعه من عطف
على قوله لكونه ملتفتا اليه يعني ان الحرف وضعه عام •
والموضوع له خاص فلا يفهم الموضوع له من حيث خصوصه
بدون ضم ما يدل عليه بخصوصه وهذا الوجه يدل على ان
توقفه على ذكر المتعلق لاجل اللفظ الدال عليه والاول يفيد
توقفه عليه لاجل ذاته قـ والقول الخ دفع السؤال مقدر
وهو انه يجوز ان يكون من موضوعة للابتداء مطلقا
الا ان الواضع منع بشرط استعماله في جزئياته فلا يثبت
وضعها له وحاصل الجواب انه ح يلزم ان يكون كلمة من
مستعملة في المعاني المجازية مع ترك استعماله في المعنى
الموضوع له فيلزم ان يكون مجازا لا حقيقة له ولو قيل
بذلك محالا ضرورة تدعوا اليه ولو كان الامر كذلك لما ترددوا
في لزوم الحقيقة للمجاز قـ ثم ان تلك الجزئيات اه دفع
لما ترى من مخالفة الحاصل للمحصول فان المحصول يدل على ان الابتداء امر واحد

BOLGAR ISLAMIC ACADEMY

اذا لاحظ العقل قصدا كان مدلولا اسميا واذا لاحظ من
انه حالة بين السير والبصرة كان مدلولا حرفيا وانى حصل
فيفيد ان الابتداء الكلي مدلول اسمي وجزئياته مدلول حرفي
ولا تشك ان الجزئيات مغايرة للكلي وحاصل الدفع ان
جزئيات الابتداء جزئيات اضافية لكونها حصصا
لمفهوم الابتداء لان المراد الابتداء من حيث انه عرض له
خصوصية كونه حالة بين السير والبصرة مثلا وبتلك الخصوصية
والتقييد لا يصير جزئيا حقيقيا لاحتمال وقوعه على اشياء
شتى والحصة هي الكلي باعتبار تقييده بخصوصية فصح
ان الابتداء المطلق مدلول اسمي وان الابتداء من حيث
انه حالة بين السير والبصرة مدلول حرفي مع كونه جزئيا
اضافيا ايضا ق واشباه الافراد آه اي اشباه الافراد
الحقيقية لمفهوم الابتداء وما هو ما يمتنع فرض اشتراكه
بين كثيرين بحيث تكون مدلول الكلمة مما لا شاهد عليه
اذ لا يفهم منه الابتداء من شيء وهذه الخصوصية لا تعطي
الجزئية الحقيقية ق والظاهر ايضا انها لان كل مفهوم
يلاحظ العقل تبعا يمكن ان يلاحظ قصدا لكن ح لا يكون
معنى حرفيا لان الحروف موضوعة للمعاني الجزئية النسبية من
حيث

BOLGAR ISLAMIC ACADEMY

حيث هي روابط والات لمعاني الملحوظة بالذات ق قيل
ان معنى ح اه يعني ان الحروف لما كانت روابط بين الاسماء
والافعال فمعانيها تعلقات مخصوصة بين المعاني المستقلة
آبية عن الالتفات اليها قصدا لان النسبة والتعلق
من حيث انها تعلقات بين الاطراف لا يمكن ملاحظتها
قصدا وما يعبر بها من الابتداء والانتهاء والظرفية والتعليق
والتاكيد والتقرير والاستفهام فهي من لوازم تلك المعاني
فمن والى موضوعة للتعلق الخاص بين السير والبصرة
بطريق ابتدائه منه وانتهائه اليه وفي للتعلق بين الشيء
بطريق الظرفية وان موضوعة للربط الخاص بين المسند
والمسند اليه بطريق يفيد تاكيد الحكم وعلى هذا القياس
ق في المعاني بيان للغير على تقدير ارجاع الضمير في غيره
الى المعنى ق او في كلمة اخرى بيان له على تقدير ارجاع الضمير
الى ما ولا يظهر وجه لايراد كلمة في ههنا وتنكيره وايراد كلمة
من في الاول وتعريفه ق ورد العبارة الى ما هو المشهور
فانهم اذا حكموا على شيء حكما باعتبار ذاته مع قطع النظر الامور
الخارجية قالوا الشيء في نفسه كذا كما مر من قولهم الدار
في نفسها كذا ق وحملها على ما هو اه فان مدار احتياج الحرف عن المفهومية

انما هو على كون المعنى الحرفي ملحوظا بالتبع والمعنى الاسمى والفعلى
ملحوظا بالذات والاحتياج باحتياجه الى الضميمة وعدم احتياج
احدهما اليها متفرع على ذلك ق اى لم يصرف اه اشارة الى قوله
لعدم مسبوقيتها بيان لعدم المانع للظهور والمقتضى ما مر انفا
تركه الشيء لظهوره فلا يرد ان عدم مسبوقيتها انما يدل على خلافه
لا يدل على ظهوره ولا يخفى ان المناسب ان يكون مناط هذا
الخفاء شيئا فقوله لعدم مسبوقيتها لكن الموجود في النسخ التي رأيتها
على ارجاع الضمير الى المعنى فتدبر ق لا يقال لو كان لكذا اى
مستقلا بالمفهومية لما يدل عليه الجواب اذ لا دخل للظرفية في
صحة الاخبار عنه وبه وانما ذكره استطرادا ق مع انها لازمة
الظرفية اى لا تستعمل الا ظرفا ق المفهوم المستقل اه
اى يكون ملتفتا اليه قصدا يصح الحكم عليه وبه نظرا الى
ذاته ولا يقدح في ذلك امتناعه لاجل امر خارج عن ذاته
سواء كان الخارج معتبرا في اصل الوضع وطاريا في الاستعمال
ق داخل في الاول فان قبل موضوع للزمان الذى هو
ظرف بخلاف قدام فانه موضوع لما تقدم الشيء الا انه لا يستعمل
الا في المكان المتقدم وكذا حال اخواته ق وفيه تامل
اذ يجوز ان يكون عدم صحة الاخبار عنه لعارض لحقه في تلك
الظروف

BOLGAR ISLAMIC ACADEMY

الظروف فلا يكون ذلك دليلا على عدم استعمالها في المطلق
ولو قال بدل قوله والاصح اه والا فهم منه المطلق
عند الاستعمال والخصوصية من الضميمة كما في تلك الظروف
لتم من غير مناقشة ويصير حاصل الفرق ان معاني تلك
الظروف معان كلية ملحوظة بالذات لانفهامها منها عند
الاطلاق والخصوصية المستفادة من الاضافة خارجة
عنها كما في سائر الاسماء المضافة ولزوم اضافتها في الاستعمال
لاجل تحصيل الغرض من وضعها لا لتوقف فهم معانيها
عليها بخلاف الحرف فانه لا يفهم منه بدون الضميمة فهي لفهم
اصل معناه قوله ان اراد بالمعنى اي المذكور في حد الاسم ما
يشمل المعنى التضمني على سبيل البدل كما هو الشأن اي ما
يدل على معنى من المعاني في نفسه فيدخل في حد الاسم الفعل
يحتاج الى خروج الفعل بقوله غير مقترن بارجاع الضمير الى المعنى
الموصوف بقوله في نفسه اي غير مقترن ذلك المعنى المدلول
عليه في بزمان من الازمنة وفائدته تعميم المعنى وزيادة قيد عدم نفسه
الاقتران مما اشار اليه الشارح بقوله قبل الصفحة الاولى اه
من الاحتياج بين الاقسام الثلاثة فان قيل لو كان الفعل
المطابق
دالا في نفسه على معناه التضمني اعني الحدث والزمان مع عدم دلالته على معناه

بدون ذكر الفاعل اي الحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين يلزم تحقق الدلالة التضمني بدون المطابقة وذلك خلاف ما تقرر عندهم من استلزام التضمني للمطابقة قلنا دلالة الفعل على الحدث باعتبار مادته وعلى الزمان باعتبار هيئته وهي دلالة مطابقية وان كان المدلول مدلولا تضمنيا للفعل بكونه موضوعا بازاء المجموع من الحدث والزمان والنسبة والدليل على ذلك انه يفهم كل واحد من حدث والزمان من لفظ الفعل تفصيلا مع ان المفردات الموضوعة لا يدل على اجزاء مدلولها او نقول المأخوذ في مدلول الفعل النسبة الى الفاعل المعين اجمالا وهي منفهمة منه كما تفهم منه مع الحدث والزمان وانما المحتاج الى ذكر الفاعل تفصيلها وهي غير داخلة في مدلوله وقد قيل في الجواب ان الدلالة ليست مجرد انفهام المعنى من اللفظ بل انفهامه منه من حيث انه مراد المتكلم بدليل ان فهم المعنى من اللفظ عند سماعه متأخر عن تذكر الوضع المتأخر عن فهم المعنى واللفظ لكونه نسبة بينهما فليس العلم بالمعنى عند تذكر الوضع دلالة اللفظ لانها متاخرة عنه بمرتبتين في التفات النفس اليه من حيث انه مراد المتكلم فحضور الحدث والزمان عند سماع لفظ الفعل ليس من دلالة اللفظ فانه في ضمن

تذكر الوضع على الوجه العام انما الدلالة حضور معناه من حيث
انه مراد وهو لا يحضر ما لم يعلم خصوص معناه المطابقي يعني با
لضمنية ومشاهدة الحدث والزمان في ضمن هذا المعنى هو
الدلالة الضمنية وفيه بحث اما اولا فلان القول بانه يتحقق
عند سماع اللفظ الالتفات الى المعنى مرتين احدهما في ضمن
تذكر الوضع والثاني من حيث انه مراد خلاف الوجدان.
واما ثانيا فلان القول بان فهم المعنى متأخر عن تذكر الو
ضع مسبب له خاسر بل تذكر الوضع طريق فهم المعنى
وكيفية حضوره نعم انه متأخر عن العلم بالوضع المتأخر
فهم المعنى مطلقا عن اللفظ واما ثالثا فلانه اذا كان حضور
المعنى من حيث انه مراد متأخرا عن حضوره في ضمن تذكر
الوضع فلا يمكن حضور المعنى المطابقي للفعل من حيث هو
مراد الا بعد تذكر الحدث والزمان والنسبة في ضمن تذكر
الوضع وذلك التذكر بعد ذكر الضمنية فحضور الحدث وا
لزمان مجردا عن النسبة لا يكون تذكرا في ضمن تذكر الوضع
ق باعتبار اشتماله على النسبة اى النسبة التامة الى فاعل
معين غير مستقل بالمفهومية اذا لم يذكر الفاعل المعين لا مسندا الى الفاعل
يفهم النسبة اليه والدليل على ذلك الاشتمال انه لم يستعمل في اطلاقاتهم الا

BOLGAR
ISLAMIC ACADEMY

المعين فلولا اعتبار النسبة في وضعه لاستعمل غير مسند ايضا
كالمصدر وما قيل ان النسبة المذكورة مدلول الهيئة التركيبية
كما في الجملة الاسمية فان الفعل يدل على مفهومه تفصيلا مع
ان المقرر ان المفرد لا يدل على مفهومه تفصيلا ففيه انه ان اراد
ان الهيئة التركيبية مدخل في الدلالة على النسبة فمسلم اذ
هو مقتضى عدم استقلالها بالمفهومية وان اراد الهيئة ن
مستقلة في الدلالة عليها فيخدشه ان لزوم تلك الهيئة التركيبية
للفعل دون سائر التركيبات مما لا وجه له والقول بان الحدث
المعتبر في مفهومه من حيث انه مستعد للاسناد الى شيء تكلف
صريح اذ لا دلالة لصيغة الفعل على الاستعداد اصلا واما دلالة
الفعل على الحدث والزمان والنسبة تفصيلا فلتعدد اوضاعه
فانه من حيث انه جوهره يدل على الحدث ومن حيث الصيغة على
الزمان ومن حيث تركيبه بالفاعل على النسبة ولعمري ان
الخروج عن طريقة القوم والجادة على الاعتراض عليهم بمجرد التشكيك
التي تفترى لعدم التعمق في كلامهم مما لا ينبغي ان يقدم عليه ق
ولشهرة امرها اه يعني كان على الشارح تفسير الازمنة الثلثة
لكن لشهرة امرها تركه ق وهو بعيد لانه ح يكون قيد
الدلالة وتقييد الدلالة بعدم الاقتران او الاقتران ركيك
ق

ق اى المراد بعدم اقتران المعنى المستقل الخ يشير الى ان
ضمير غير مقترن راجع الى المعنى الموصوف بالصفة الاولى
فيفيد ان المعتبر في الاسم عدم اقتران المعنى المستقل بالزمان
لا المعنى مطلقا والا لم يخرج الفعل عن حده لانه يصدق عليه
ايضا انه يدل على معنى في نفسه وهو الحدث وعلى معنى غير مقترن
بالزمان وهو المعنى المطابقي اذ لا معنى لاقتران الشيء بجزئه
ق اى الوضع الغير المسبوق يعني ان الاول مستعمل
في جزء معناه فان مدلوله المطابقي السابق الغير المسبوق
وانما فسره بذلك اذ لا يلزم في كل اسم تعدد الوضع وسبق احد
الوضعين على الآخر ق لان معناهما العلمي اه لان الاقتران
في وجود ذلك المعنى ولم يكن في وضع الفعل هذا المعنى
موجودا وكذا الحال في اسماء الافعال ق وخرج عنه الا
فعال المنسلخة اى ما يدل على انشاء معنى حدثي غير دالة على الز
مان اولا زمان لها في عسى او في لازم لها في اشتريت وبعت
لاقتران معانيها اى المعاني الحدثية مع الزمان في الوضع
الاول وهو الوضع الجزئي واعلم ايضا ان تفسير القيد
اعني عدم الاقتران في حد الاسم مبني على تفسيرا قيد الاقتران في حد الفعل لان السلب
انما يتعقل بتعقل
الايجاب

وفي حد الفعل هذا القيد محمول على ما هو المتبادر منه وهو ان
يكون ذلك المعنى والزمان المعين مدلول اللفظ بالوضع الاصلي
الغير المسبوق فيخرج عنه المصدر لعدم الدلالة على الزمان
واسما الفاعل والمفعول عند العمل لكون دلالتهما بحسب
الاستعمال دون الوضع واسماء الافعال لدلالتها بالو
ضع الثاني العارض ويدخل الافعال المنسلخة لاقترانها با
لوضع الاصلي فيكون مفاده في حد الاسم عدم الاقتران للمعنى
المستعمل بحسب الوضع الاصلي الغير المسبوق فيشمل
حال الاقتران لمعناه اصلا وحال اقتران بحسب الاستعمال
دون الوضع وحال اقتران بحسب الوضع الاصلي دون العارض

الوضع العارض دون
الاصلي ويخرج حال الاقتران
بحسب صح

فاندفع ما قيل ان تقييد عدم الاقتران بكونه بحسب الوضع
الاول مما لا دليل عليه سوى تصحيح الحد ولو جاز ذلك لجاز
كل تعريف بالاعم باعتبار ما جعله مساويا وان نحو يزيد ويشكر
علمين واسماء الافعال اسميتها باعتبار الوضع الثاني فا
للائق ان يعتبر عدم الاقتران ايضا بحسب هذا الوضع
دون الوضع الاول فان فيه اعتبار كل واحد من الوضعين
من وجه والغائه من وجه آخر ق لان معانيها اه يعني ان الافعال
المنسلخة

المثلية موضوعة بالوضع الثاني لانشأ المعاني الحدثية الجزئية وحاصل الجواب وهي غير مقترنة بالزمان بحسب الوضع الاول بل المعاني الحدثية الجزئية وحاصل الجواب ان المعتبر اقترانه المعنى المستقل وهي المعاني الحدثية مع قطع النظر عن وصف كونها انشائية او جزئية وهي المعاني الحدثية معتبرة في الوضعين فصح كونها مقترنة بالزمان بحسب الوضع الاول ق ويمكن ان تقول في بيان قوله غير مقترنة باحد الازمنة الثلثة بحيث يطرد الحد وينعكس بحسب اصل الوضع اي الاصل الذي هو الوضع زاده احتياطا فان الاستعمال الشايع يعني له الوضع ايضا لكنه وضع طارق اذ لا وضع لها بان اي المعاني العقلية بل استعمل فيها استعمالا شائعا بحيث صار المعاني الوضعية متروكة ق على التغليب فان اكثرها اسماء وان كان بعضها ظروف وبعضها جار او مجرور ق على انه لا وضع لها بان أي المعاني الانشائية بل استعملت استعمالا شائعا ق بعيد في نفسه لان المتبادر الى الفهم والاستعمال بلا قرينة دليل الوضع ق كما يقتضي ظاهر عبارة اي ظاهر عبارة المصنف في تعريفاتها حيث قال افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم وافعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا

او اخذا فيه واسماء الافعال ما كان بمعنى الامر والماضي وانما قال
ظاهر لاحتمال ان يصرف عن الظاهر بان اللام ليست صلة للوضع
بل لام الغرض وان كان المراد الاستعمال ق لم يسلك الشارح ره
هذا الطريق اى باعتبار بل قيد الوضع بالاول ق ولهذا اى
لاجل البعد وعدم رضاء المص ره لم يجب الشارح ره ق انها بمعنى
المصادر التى لوحظت معها الافعال بمعنى انها موضوعة للمعانى
المصدرية مستعملة فيها الا انها لما لوحظت معها الافعال لعادلة
فيها اطلق عليها اسماء الافعال بادنى الملابسة وليست بمعنى الا
فعال حتى ينتقض التعريفان بها طردا او عكسا ق ولا بانها آه
اى لم يجب الشارح ره ايضا بانها موضوعة للصيغ المخصوصة فرويد
موضوع للفظ امهل وهيهات لصيغة ~~لفظ اسكت~~ فعلم
بعد لا لمعانيها ق قال الشيخ ره تائيد لضعف الجواب الاخير
لم يخطر ببال لفظ اسكت فعلم انه ليس موضوعا للفظ ق الذى
حملهم مع تادية معانى الافعال ق فانه قد يستعمل مصدرا
في الصحاح وله اربعة اوجه اسم الفعل وصفة وحال ومصدر فالاول
نحو رويد عمرا اى ارود عمرا بمعنى امهله والصفة نحو قولك ساروا رويدا
اى سيرا رويدا او الحال نحو سار القوم رويدا لا اتصل بالمعرفة صار
حالا او المصدر نحو قولك رويد عمرو بالاضافة كقوله تعالى فضرب الرقاب
ق

ق تصغير ترخيم اى بحذف الزوائد ق لانه لما قام دليل
هو نحى الفتها لها صيغة وتصرفا ق قدم للاهتمام لكون
افادة الاختصاص نصب العين فلا يرد ان الاهمية لا يصير
مسببا مالم يبين وجهه ق او للقصر تاكيد للاختصاص المستفاد
من لفظ الخواص او ازالة للتردد الحاصل من توهم وجوده هنا نحو
سوى الاضافية من الفعل والحرف على ما يبين في محله ق او مبتدأ اى
بتاويل من بلفظ البعض ولما كان وقوع الحرف بالتاويل غير شائع
اليه بقول صاحب الكشاف لكن عبارة الكشاف ليس نصا
في ذلك فانه قال ومنهم من يقول موصوفة كانه قيل ومن الناس
ناس يقولون كذا كقوله تعالى من المؤمنين رجال ق ولا يبعد
ان يقربغيهم ح اى حيث جعل مبتدأ اى ان الخواص المذكورة اقل
من المتروكة وذلك لان كلمة من تكون مؤولا بلفظ البعض
المضاف الى الخواص والشائع في لفظ البعض المضاف الى الكل
المستعمل في القليل من المتروك بخلاف ما اذا جعل خبرا فانه يكون
مفاده كون المذكور كائنا من الخواص على وجه البعضية فتدبر
ق تبلغ قريبا من ثلثين من جملتها تاء التأنيث المتحركة وياء النسبة
وكونه فاعلا ومفعولا وموصوفا وذا حالا وتميزا ومثنى ومجموعا
ومنادى ومصغرا ومكبرا ومنسوبا ومستثنى ومستثنى منه ومرجعا للضمير بلا تاويل

بلفظ

ومنصرفا وغير منصرف وابدال الاسم الصريح منه والاخبار به ومع
مباشرة الفعل نحو كيف كنت والقياس اذا اخرجته والتنكير والتوصيف
والتذكير والتأنيث ق لطائف ابتدائية اتصالية وهي ما يكون
المجرور بها مبدأ لشيء باعتبار اتصاله به سميت اتصالية لا
بنائها عن الاتصال نحو قوله م انت مني بمنزلة هارون
من موسى اي انت متصل لي ونازل مني منزلة هارون
متصلا ونازلا منه موسى ق هذا من الناس او من الانسان
فان الاولى تبعيضية لكونه بعضا من الجماعة والثانية ابتدائية
اذ ليس الشخص بعضا من الطبيعة بل جزئياتها والجزئي
متصل بالكلي خارج منه ق لان مرتبة اقل آه على ما هو المشهور
من ان جمع القلة للثلاثة الى عشرة وجمع الكثرة لعشرة
الى ما لا نهاية ق لانه لم يرد ذلك لان التنبيه على فائدة لا ينافي
ان يكون له مدخل في افادة اصل المعنى ق اذ لا فرق الخ على ما هو
راي المحققين من ان الاصل فيهما انما هو في جانب الكثرة
دون القلة فان اقل كل منهما ثلاثة ق تفسير لما يتضمنه
مختص به آه وفائدته دفع احتمال ان يكون الباء داخلا
على المقصور كما هو الشائع في الاستعمال ق وانما لم يقل
آه حتى لا يتوهم الاستدراك ولا يحتاج الى التفسير ق باخذه فيه
اي باخذ

لام حرف جر

لا

اى باحد المعنى اللغوى من المعنى الوضعى فانها فى اللغة ما يوجد به الشئ
ولا يوجد فى غيره والوضعى اعتبر فيه قيدا زائدا وهو كونه خارجا محمولا
ق ولم يتحاش اه دفع ما يرد انه اذا كان المعرف خاصة بالمعنى الوضعى
يلزم التعريف بالاعم لشموله لما لا يكون خارجا وغير محمول وحاصل
الدفع ان التعريف بالاعم جائز عند المحققين اذا كان المقصود
امتياز المعرف عن بعض ما عدا المعرف وههنا كذلك اذ المقصود تميز
الخاصة عن الجنس والعرض العام فشموله للفصل والعرض الغير
المحمول المختص لا يضر اذ المقصود ما به يميز الاسم عن الفعل والحرف
وكونه خارجا محمولا لا مدخل له فى ذلك ق كما هو الظ الاسم مر لان الا
صل فى الاطلاق الحقيقة والمعانى اللغوية معان مجازية عند اهل
العرف مكن هذا انما يتم لو كان ما ذكره معنى الخاصة عرف النحاة
ايضا كما يشير اليه فرق المص فى الايضاح بين الحد والخاصة بان الحد
مطرد ومنعكس دون الخاصة فانه لا يلزم انعكاسها لجواز عدم
شمولها ق ويؤيده لفظ الحد فان ذكرها مع الحد قرينة كونه بمعنى
العرفى كلفظ الحد ق لكان عد المص كون دات لعدم كونها محمولا
على الاسم ق وهى ذكر المبدا اى المشتق منه وارادة المشتق
فالمراد دخول اللام والجر والتنوين والمضاف والمسند اليه ق اى
اللام باعتبار دخولها فسر بذلك لان المتبادر من عبارة المص انه كون الدخول

المضاف الى اللام خاصة الاسم دون اللام لما ان المضاف اليه
خارج عن المضاف مع ان اللام والتنوين والجر من خواصه ق
وانما قال ذلك اى دخول اللام ولم يكتف على قوله اللام مع انه اخصر
واظهر لان المتبادر من الحكم باختصاص شئ بشئ ان يكون
المختص وصفا لما يختص به ناعتا له وليس اللام والتنوين والجر
مما يتصف به الاسم وان كانت حاصلة فيه ق فلان اللام
فيها اى لام التعريف في قوله اللام بدل من المضاف اليه كما هو رأى
الكوفيين ق او للعهد الخارجي اشارة الى اللام التى شاع في عرف
استعمال اللام مطلقا فيه وهو لام التعريف بخلاف ما عداه فانه استعمل
فيه بالاضافة فيعم لام الابتداء ولام الامر ولام جواب القسم ق
الذهني اى فرد مبهم من جنس اللام وح تغيير الشـ بلام التعريف
بيان اللام الذى هو مختص بالاسم في الواقع لا بيان لما استعمل
لفظ اللام فيه فانه مستعمل في الفرد المبهم ق لكنه لم يتعرض له
اى لم يتعرض الشـ لشمول حرف التعريف لحرف النداء لظهور خروجها
اختصاص حرف النداء بالاسم عقلا فلا حاجة الى بيان اختصاصه
بالاسم فشموله لا يصير داعيا الى اختياره على اللام ق اى في ضمن
اختياره اه فيكون نكتة اخرى لاختياره اللام على حرف التعريف
ترجيحه له وعلى الثانى كلاما مبتدأ لبيان نكتة اختيار اللام على الالف واللام
ق

ق ان اللام الداخلة بكسر الهمزة لكونه مفعولا لما قبله ولنقل

بمعنى المقول على سبيل الحكاية ولهذا دخل الفاء في خبره ومفعول

سمعت محذوف لدلالة عليه ق منحصرة في الجنس والعهد

لانه ان اريد به معناه من حيث هو هو او من حيث التحقق في

ضمن كل الافراد او فرد منه فهي للجنس وان اريد حصة معينة

من معناه فهي للعهد ق كما للام الداخلة على المعرف بالتعريف

اللفظي فالمراد منه اللفظ وقد حصر بالتلفظ من غير احتمال الا

شتراك فيه فلا تعيين وما قيل ان اللفظ اذا اطلق يحتمل ان

يراد به نفسه وان يراد به معناه فاللام الداخل على المعرف بالتعريف

اللفظي التعيين ان المراد به اللفظ دون معناه ففيه ان ذلك

مستفاد من خارج لا دلالة للام عليه ولو كان للتعيين لكان

للجنس او للعهد وقد انتفى الامران ههنا ق معناها الحقيقي

وهو دلالة اللفظ على تمام ما وضع له لزم انه لا يدخل لام التعريف

على الاسم حال كونه مستعملا في معناه المجازي لكونه خلاف ما وضع

فان المعنى المجازي غير ما وضع له واللام موضوع لتعيين ما وضع

له ق ولو اريد به ما اي لو اريد بالمطابقة ما يكون قصدية

لا في ضمن دلالة اخرى سواء كانت ما وضع له او غير ما وضع له كما

في دلالة اللفظ على المعنى المجازي مطابقية لكون اللفظ مستعملا فيه مقصودا

83

منه والتضمن والالتزام فهم الجزء واللازم في ضمن الكل والملزوم

ق لزم جواز دخول اه اى لزم جواز دخول لام التعريف

على الفعل اذا استعمل في مجرد الحدث لكونه معنى مستقلا مدلولا

له بالمطابقة بهذا المعنى ق مكث ابى عن دخولها يعنى ان الا

ستعمال في مجرد المجازى فرع الاستعمال الحقيقى والاستعمال

الحقيقى للفعل يابى عن دخول اللام عليه لكون معناه الحقيقى

غير مستقل فكذا الاستعمال المجازى بخلاف الاسم فان كلتا

حالتيه على السواء لكون معناه الحقيقى والمجازى مستقلا

ق وبقى اه يعنى ان فرض تجريد الفعل عن النسبة مجرد فرض

عقلى غير صحيح في الاستعمال ومادة النقض يجب ان يكون متحققة

ق ليست اكثرها انما قال ذلك لان الاضافة بمعنى كونه مضافا

بتقدير حرف الجر خاصة حقيقية ق اذا لم يرد به معناه سواء

او يريد به مجرد اللفظ فقط نحو الام على لووا شد الهل او اللفظ مع

حيث دلالته على معناه نحو قوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا اى هذا القول

من حيث دلالته على معناه ق ولذلك اى لعدم كونها حقيقية

طوى بيان اطرادها بان يقول كلما وجد تلك الخواص وجد الاسم

ولعدم كونها شاملة طوى بيان انعكاسها بان يقول كلما انتفى تلك الخواص

انتفى الاسم فوقع كلامه على غير ترتيب اللف ق لاختصاص كونه موصوفا اه

فان

BOLGAR ISLAMIC ACADEMY

فان الموصوف وذو الحال في الحقيقة يكون مسندا اليه للصفة
والحال والمفعول مسند اليه للفعل المبني للمفعول والتميز عن
النسبة جزء اعني الفاعل او المفعول فلا يصلح شيء منها الا ما
يصلح ان يكون مسندا اليه ق وايضا لتلك الخواص اي لا
كثرها وهي ما عدا الجر فان التعريف باللام والاضافة والتنكير
الذي هو مدلول التنوين دواعي يقتضي ايرادها وكذا الا
سناد اليه من كونه فاعلا ومبتدأ اي مذكورا او متروكا مقدما او مؤخرا
الى غير ذلك والمراد بالجمع مابيه كعمية الفضيلة ق اراد بالجر
انه اما اسم بمعنى الحركة او الحرف الدال على كون الشيء مضافا اليه
فيكون معطوفا على اللام اما مجرور حملا على اللفظ او مرفوعا حملا على
محله لكونه فاعلا للدخول واما مصدر من الفعل المبني للمفعول اه
كون الشيء مجرورا فيكون معطوفا على الدخول ق وقس عليه
التنوين يعني هو اما اسم بمعنى النون الساكنة التي تتبع حركة
الآخر فيكون معطوفا على اللام واما مصدر بمعنى كون الشيء منونا
فهو معطوف على الدخول ق اي حروف اثره الجر اما بالمعنى الاسمي
او بالمعنى المصدري ق حروف الجر اي فانه حرف اثره الجر
واما الجر بالمعنى المصدري فهو بمعنى القطع ق اي الجر الذي آه
قد ذكر لان قوله واما الاضافة اللفظية جواب سؤال يرد على قوله لانه اثر حروف الجر اه

من انه انما يدل على اختصاص الجر الذي هو اثر الحرف الجار لا
اختصاص الجر مطلقا ولا شك انه لا يتم بدون ذلك التقدير
وحاصله ان الجر الذي ليس اثر الحرف الجار لا يكون الا في الاضافة
اللفظية وهي فرع المعنوية واختصاص الاصل يوجب اختصاص من
الفرع لئلا يخالف الفرع الاصل بيان لمعنى المغايرة لا للفرع المخالف ق
ان يختص اه فالمراد بما يخالف ما يقابل وبما يختص به الاصل الاسم
لانه الذي يختص به الاضافة المعنوية وذلك المقابل مختص
في الفعل لان الحرف لعدم كون معناه ملحوظا بالذات غير صالح
لان يكون مضافا اليه فضلا عن ان يختص به نوع من الاضافة
فلذا فسر بالفعل ق كما يقتضيه سياق الكلام فان سوق
الكلام في حد الاسم وضمير خواصه راجع الى الاسم بخصوصه ق
والا لخلا الحكم اى وان لا يكون المراد كون الشيء مسندا اليه بل كون
الاسم مسندا اليه لخلا الحكم عليه بكونه من الخواص عن الفائدة
ضرورة ان كون الاسم موصوفا بصفة مختص به ق وتوجيه
ذلك اى كون المراد به كون الشيء مسندا اليه مع ان الضمير راجع الى
الاسم وجهان حاصل الاول ان الحكم على الشيء الواحد يختلف
بحسب اختلاف العنوان فان حكم على زيد باعتبار انه انسان
بالحيوانية كان لغوا وان حكم عليه باعتبار انه جسم كان مفيدا فكذا

الحكم بالاختصاص على الاسناد اليه ليس باعتبار ملاحظة
الاسم بخصوصه بل هو باعتبار ملاحظته بما هو اعم منه كما
للكلمة والشيء مثلا وحاصل الثاني ملاحظة الحكم بالاختصا ص
قبل الاختصاص المستفاد من نسبة الاسناد الى ضمير الاسم
وح يكون اعتبار هذه النسبة لتأكيد الحكم بالاختصاص
كما في القول المشهور علامة الرجل لحيته قـ وبالجملة اى مجمل
الوجهين وخلاصته انه يجب ان ينظر حالة الحكم بالاختصاص
الى مطلق الاسم ونوعه لا الى خصوصه حتى يكون مفيدا سواء
كان ذلك النظر والملاحظة قبل ملاحظة الاضافة فيكون الحكم
مقدما على الاضافة في الملاحظة كما في الوجه الثاني او بعد ملاحظة
الاضافة اليه كما في الوجه الاول قـ بعيد اى لانه خروج عن
السوق قـ يعني ان الوجه لاحظت اه بدليل انهم لم يستعملوه
الا كذلك قـ المراد بالتخصيص اه لا التقييد حتى يرد ان الفعل
ايضا قابل للتخصيص بالمفعول والظرف والحال ونحوها قـ
الا الطبيعة اه اى المفهوم من حيث هو والمفهوم من حيث هو
بمنزلة الجزء الحقيقي لا يلاحظ معها بعض الافراد لانها في ع
اعتبار التحقق ولذا قال الفقهاء ان لا آكل لا يقبل التخصيص الشخصية
بطعام دون طعام بخلاف لا آكل اكلا وقال المنطقيون ان البعضية الطبيعية بمنزلة

ق فلا يقبل التخصيص اى بالمعنى المذكور ق وفيه تأمل اى
كون المراد من التخصيص ههنا ما ذكرنا تأمل لانه يجوز اضافة
المصدر الدال على مجرد الحدث الى النكرة فلو كان المراد بالتخصيص
ما ذكر لزم ان لا يكون هذه الاضافة مفيدة للتخصيص لعدم
افادته تقليل الاشتراك اذ الاشتراك فى الطبيعة مع انه لا شبهة
فى ان هذه الاضافة للتخصيص لكونه اضافة معنوية الى النكرة
وقد صرحوا بانها تفيد التخصيص فعلم ان المراد من التخصيص الذ ى
الذى هو فائدة الاضافة اعم من تقليل الاشتراك والتقييد
ولا خفاء فى وجود هذه النوع من التخصيص فى الفعل فلم يصح
ان فائدة الاضافة مختص بالاسم مطلقا ق ان قلت ح جريانه
فيه اه اثباته لاختصاص مطلقا التخصيص بالاسم بان جريان
التخصيص بمعنى التقييد فى الفعل انما هو باعتبار معناه المصدرى
لانه القابل للتقييد بالظرف والحال دون معناه المطابقى وهو
معنى اسمى يكون مدلولا مطابقيا للمصدر وتضمنيا للفعل ق
فلم يوجد هذا النوع الا فى الاسم فصح اختصاص التخصيص
مطلقا بالاسم وحاصل الجواب انا لا نم انه لم يوجد الا فى الاسم لما
يتم ذلك لو لم يقبل فى ذلك المعنى المصدرى التقييد بالظرف والحال
الا فى قالب المصدرى وليس كذلك فانه قابل له فى قالب الفعل الصر

ق

88

ق كيف لا يكون قابلا له في الفعل والحال انه حال كونه حد لعو لا
للفعل مقيد بالزمان الذي هو جز لعل له ق ليس الا بين
المردود اليه والمردود منه اسمي فلم يوجد الاضافة بواسطة
حرف الجر لفظا الا في الاسم فلا حاجة الى التقييد بتقدير حرف
الجر ق واما حسن الوجه اه فان الاضافة فيه متحققة مع
عدم افادة التخفيف بحذف التنوين او ما يقوم مقامه لان
سقوط التنوين فيه بواسطة اللام ق لا بمعنى ما عن آه
اي بمعنى انه يصح منه انتزع هذا النعت لكليهما وهو النسبة
بتقدير حرف الجر سواء كان منسوبا او منسوبا اليه ق وانما
لم نجعل اه على صيغة المتكلم اي انما جعلنا كون الشيء مضافا
في عبارة الشارح في مقابلة العام ولم نجعله في مقابلة كونه مضافا
اليه اذ عبارة المصدر لا يساعد هذا المعنى حتى يحتاج الى الاعتذار
عنه لانه يحتاج الى تقدير اليه ولا دليل على تقديره ق والعطف
اه جواب ما يتوهم من انه يجوز ان يكون قوله والاضافة معطوفا
على قوله والاسناد فيكون لفظ اليه متعلقا بهما وانما قال بعيد
لان الظاهر تاخير اليه عنهما ق ولقوله قدس سره اه عطف
على قوله اذ لا دليل عليه اي لا احتياج الى تقدير اليه ولقوله قدس سره
اه حين جعل الاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا اعم من كونه مضافا ومضافا اليه

المغنى

من خواص الاسم قه ولان المصدر دليل ثالث على جعل في
مقابلة العام يعني انه مرض للمصدر حيث فسر عبارة المفصل
على وجه الترديد بهذين الاحتمالين فقال وانما اراد المضاف
او اراد الجمع ولم يقل او اراد كونه مضافا اليه قه ان قلت كيف
يصح ارادة الجميع اى كونه مضافا اليه ومضافا من لفظ الا
ضافة فانه لا يجوز استعمال لفظ واحد في معنيين استعماله
في معنى يشملهما اما على سبيل الحقيقة بان يكون لفظ الاضافة
موضوعا للمطلق النسبة مجردة عن خصوصية الطرفين واما
على سبيل عموم المجاز بان يراد منه ما يطلق عليه الاضافة قه لا
لا شبهة في انا نجد اذ لا شك ان بين غلام زيد حالة مخصوصة
اى ارتباط بواسطة حرف الجر متعينة تارة الى غلام ويعبر عنه
بكونه مضافا ومتعينة تارة الى زيد ويعبر عنه بكونه مضافا
اليه قه فلعل المصدر يدعي ان تلك الحالة يمكن تصورها مجردة
عن خصوصية الطرفين بان يلاحظ من حيث انه ارتباط بين
الطرفين بواسطة حرف الجر من غير نظر الى خصوصية كونه منسوبا
ومنسوبا اليه وانما قال يدعي لان تصورها مجردة فرع ان يكون
الحالة المتعينة الى طرف متحدة بالماهية بالحالة المتعينة الى طرف
آخر وهو ممنوع لجواز اختلافهما بالماهية بحيث لا يكون بينهما اشتراك الا في

مجرد

لفظ

بجرد الاضافة ق وان لفظة اه عطف على انها يدعى ان لفظة الا ضافة
موضوعة لتلك الحالة المجردة عن الخصوصية وهذا ايضا
مجرد دعوى اذ المتبادر من لفظ الاضافة من غير لفظة اليه الى
المعينة الى احد الطرفين اعني المضاف لا ما يشملهما والتبادر
علامة الحقيقة ق او ليدعى اه هذا الوجه ايضا مجرد دعوى
لانه استعمال اللفظ في المعنى المجازي من غير قرينة ق وحمل
الجميع اى حمل لفظ الجميع في عبارة المصدر على ارادة كلا المعنيين
للاضافة على سبيل البدل فكانه قال وانما اراد المضاف فقط
او اراد كلا من المضاف والمضاف اليه على سبيل البدل فبعيد اذ
لفظ الجميع لا يساعده وايضا المقابلة بين ارادة المضاف
وبين ارادتهما على سبيل البدل ركيكة ق كما نقلناه اه اى
من الايضاح فيما سبق من قوله فان أسماء الزمان يضاف
الى الفعل ق كما ان الاسمية اه فان المضاف اليه مجموع المبتداء
والخبر لا المبتداء وهذا مبني على ان المعرب لا يكون له اعراب محلي وفي
قولنا ان زيدا قائم في محل المبتداء مجموع ان مع اسمه فلا ينبغي
ان يكون اه ولمن ينصر القول الاول ان يقول ان المختص
بالاسم الجر لفظا او تقديرا لا محلا والمراد من المضاف فيما سيأتي ق اه المعرب
المضاف اليه الذي هو من اقسام المعرب لبيان انه في بيان المجرورات الخ

وان عني الفعل اعني الحدث فقط يأبى عن كونه مضافا فالاعتبار
في الفعل من حيث كونه منسوبا واما الحدث بعد اعتبار نسبته
الى الفاعل فلا نم اباؤه عنه كيف وهو يقع مسندا اليه ايضا
في قولك تسمع بالمعيدي خير من ان تراه نحو آتيتك يوم قدم
زيد الحار والبارد فان الحار والبارد وقعا صفة ليوم فلو لم
يتوصل بالاضافة لما جاز توصيفه بهما ق محل الاعراب
بمعنى الاظهار يقال اعرب الرجل اذا ابين واوضح فالهمزة للتعدية
ق او ازالة الفساد من عربت معدته اذا فسدت وعرب
الجرح اذا عفن وفسد فالهمزة للازالة كما في الشكاية ق
هو محل اظهار المعاني اه فانه لصلاحية للاعراب صار محلا لا
ظهار المعاني المعتورة عليه من الفاعلية والمفعولية والاضافة
وازالة الالتباس بعضها مع بعضها بخلاف المبني فعلى هذا
صيغة المعرب اسم المكان ق او من اعرب الكلمة اه ومنه
اعراب الحروف وهو تبيين حركاتها وسكناتها ق لا من الاعراب
العرفي اى ما اختلف آخره به على رأى المص واختلاف الآخر
كما اختاره الزمخشري ق باعتبار الاعراب متحقق فيه يعني
ان الاعراب بالمعنى العرفي متحقق سواء فسر بما به الاختلاف
او باختلاف الآخر او اسم جامد اما على الاول فظ لانه عبارة

عن

محمد ربا

عن الحركة او الحرف واما على الثاني فلان الاختلاف وان كان معنى
الا ان اختلاف الآخر ليس معنى هذا شيئا حتى يكون الاعراب محمدا
ولا يجوز الاشتقاق منه اصلا الا باعتبار النسبة اليه
باعتبار تحقق فيه كما في قولهم ليل دهر اي ذا دهر باعتبار
تحقق فيه و ح يكون القياس كسر الراء لا فتحه لا يقال جاء
الظرف من جامد ايضا نحو مسبعة ومصبغة ومقعاة لانه
مختص بالثلاثي كما نص عليه في المفصل وبما ذكرنا لك ظهر
اندفاع بحث المحشي ره كما لا يخفى وفيه انه لم يجاب آه
يعني لا نعم ان القياس في الاشتقاق باعتبار تحقق فيه
معرب بالكسر بل القياس الفتح على ان يكون اسم مكان
لان صيغة الصفة موضوعة لمن قام به الفعل لا لما
تحقق فيه قيل في جوابه ان كلام المصنف ره مبني على ما اختاره
الزمخشري من ان الاعراب عبارة عن اختلاف الآخر وح
يكون القياس معرب بكسر الراء لان الاسم المعرب محل
الآخر لا محل الاختلاف اذ لا يجعل الفاعل مكان الحدث
ولا يسمى باسم المكان وفيه بحث اما اولا فلان قوله باعتبار
تحقق الاعراب فيه لا يأبى عن هذا التوجيه فان المعرب اذا
كان متصفا باختلاف الآخر كما اعترف به لا حاجة الى اعتبار الظرفية واما ثانيا فلان

الاختلاف صفة الآخر لا الاسم المعرب وبعد التقييد با
لآخر لا يصير صفة الاسم كما حقق السيد الشريف في تعريف الد
لالة نعم انه يستلزم وصفا اعتباريا للاسم وهو كونه بحيث
يختلف آخره الا انه ليس معنى الاعراب الوضعي واما ثانيا فلما
عرفت من انه يلزم من كون الاختلاف معنى مصدريا ان
يكون اختلاف الآخر معنى مصدريا حتى يكون الاعراب معنى
ويصح الاشتقاق منه ق من البناء اى من المبنى مأخوذ
من البناء بالمعنى المصدري بعد نقله من معناه الحقيقي الى
وضع الكلمة في قالب هيئة لا يتغير لمناسبة باشتماله على ما
هو الوصف من المعنى المصدري الحقيقي اعنى القرار وعدم
التغير فلا ينافي ق لانه شبهه حيث لم يدل على انه ماخوذ
من البناء بمعنى الصنع المذكور ق والصحيح اه يعني ان الفاء
موضوعة لكونه مضمون ما بعدها عقيب ما قبلها في الزمان
لكنه يستعمل مجازا في كون المذكور بعدها متراخيا في الذكر على
ما قبلها ومن عطف هذا الباب عطف تفصيل المجمل على المجمل والمفسر
على المبهم لان موضوع ذكر التفصيل بعد الاجمال والتفسير
بعد الابهام ثم انه وقع في النسخ التي رأيناها كون ذكر ذلك
المفسر ولا يظهر لذلك فائدة زيادة اسم الاشارة ق الداخلة

على قيد الاسم اه يعني ان المعرب وكذا المبني ليس قسما من
الاسم لان القسم يكون اخص من المقسم مطلقا ولا
شيء من المعرب والمبني كذلك لشمول المعرب للفعل المضارع
والمبني للمبني الاصل بل هما قيدان لقسم الاسم وهما الاسم
المعرب والاسم المبني ولذا حمل اللام على العهد اذ لو جعل للجنس
يلزم التعريف بالاخص اذ المعرب مطلقا شامل للمضارع مع ان
التعريف لا يصدق عليه بكونه معربا حال الرفع لعدم التركيب
ق وذلك آه اي كونه للعهد والاشارة الى الاسم المعرب ثابت
لانه ذاكر احوال الاسم فالمعرب لاسم المعرب وذاكر اقسام فا
لاسم المعرب ق بقرينة المقام وهو كونه المقام مقام بيان
احوال الاسم واقسامه ق اذ لا اي اذا علم اه وان ركب مع
غيره ق فذكر الاسم ح اي حيث اندفاع النقض بقوله تركيبا
يتحقق معه عامله لتحقيق التعريف وتنبيه بتصريح ذكر الجنس
فيه ق يشبه بعضها بعضا في كون كل منها مبني الاصل
فلم يصدق عليه انه لم يشبه مبني الاصل ق وفيه بحث
اه يعني ان المنفي في تعريف المعرب ليس مطلق المشابهة اذ
ما في كلمة الاولى مناسبة بوجه ما المبني الاصل ولا اقل في كونها كلمة
ولفظا بل المشابهة المؤثرة في البناء وهذه المناسبة منفية عن المبني الاصل

فصدق عليه انه
لم يشبه المبني الاصل
ق والا لزم
الدور

لانه ح يكون بناء كل واحد اه لاجل بناء الآخر فيلزم ح توقف
كل منهما في البناء على الآخر ق وبمجموع المضموم حيث اه هذا مركب
في نفسه والاول مركب مع غيره ق كما يقال لاحد الجزئين وحده
هذا انه جزء للآخر والمجموع وحده في نفسه ق فالظاهر اه يعني ان
الظاهر بناء على المعنى المتبادر صدق التعريف على ما يكون مركبا مع
كلمتين فصاعدا كبعلبك فقط وعدم صدقه على مثل زيد في قام
زيد مع ان الامر بالعكس فان الاول ليس بمعرب عند المصنف ره
والثاني معرب ق لم يقل تركيبا مع عامل بل مع عامله فقط انه اقل
تقديرا لئلا يخرج عن تعريف الاسم المركب الذي عامله معنوي
نحو زيد في نحو زيد قائم فانه معرب مع انه غير مركب مع عامله اذ لا
تركيب بين اللفظ والمعنى ق ولا يبعد ان يراد اه اذا اطلق
التركيب مع شيء على وجه مقارنته به في التحقق بعيد ق لاختصاصه
الاول فان المناسبة المؤثرة في البناء ما يتضمن معنى مبني الاصل
نحو اين وزيد او مشابهته اياه كالمبهمات او وقوعه موقعه كنزال
او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كمنادي
المضموم او اضافته اليه نحو من عذاب يومئذ ولا شك ان انتفا
بانتفاء احد وجوهه ق فلا يلزم ح في التعريف اه نعم يلزم ح توقف معرفة
حد المعرب على معرفة المناسبة المعتبرة في البناء ولا محذور في ذلك لان الاعرام

انما المقصود بعلطاتها ولاجل هذا اقدم بعضهم المبني على المعرب والمصنف
اخره لكثرة مباحث المعرب ق كما تأمل فيه اى الجهالة في التعريف
ق ولم يبين تلك القوة ق ولم يفسره بما اصله البناء اى جعل الا
ضافة بيانية ولم يجعلها بمعنى مبني اصله بان يكون اضافة اسم
المفعول الى مفعوله ومبني في اصله او مبني لاصله ق لان اصل
جميع الافعال البناء عند ع البصريين خلافا للكوفيين فانهم
قالوا المضارع اصيل في الاعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه ق
لان المتبادر من الاصل اه بناء على ما تقرر من ان اطلاق المشتق
على ما اتصف بمبدأ الاشتقاق حقيقة وما من شانه ان
يتصف به مجاز فالمتبادر من مبني الاصل ان يكون البناء حاصلا
له بالفعل بحسب الاصالة لا ما يكون من شانه البناء سواء حصل
او لا ق من حيث هي جملة لا من حيث هو وقوعها موقع المفردة
فانها بهذا الاعتبار معربة محلا فضلا عن ان يكون مبني الاصل ق
الكلام في تحقق المعرب اه افاد المحشي ره بهذه العناية فوائد الاولى
انه ليس المراد من قوله اعتبر العلاقة الصلاحية المذكورة في مفهوم
المعرب فانه عرف المعرب بما اختلف آخره باختلاف العوامل بل اعتبر
في تحقق المعرب في الاسم اى في كونه معربا الثانية انه ليس المراد
من اعتباره مجرد الصلاحية المذكورة انه اعتبرها بشرط كونها مجردة
كما تراءى من ظاهر العبارة فانه يظهر للزوم انه لا يكون الاسماء حال اتصافها بالاعراب

موجبة بل المراد انه اعتبرها من غير اعتبار امر آخر فيرجع الى انه اكتفى
بالصلاحية الثالثة ان الصلاحية بمعنى القابلية فيجوز
ان يجتمع مع الاستحقاق دون الاستعداد الذى لا يجامع
حصول الشىء بالفعل الرابعة ان الاستحقاق فى اللغة سزا ور
بودن وهو معنى الصلاحية فيرجع الى انه اعتبر استحقاق الا
عراب ومعناه غير ظاهر وان اراد حقيقة بالقابلية وجود اسباب الاعراب
مقام الاستحقاق فالمعنى يرجع انه صلاحية لوجود الاسباب
التى بها يستحق الاعراب فاتضح المقصود غاية الاتضاح والمراد
بكونه قابلا لوجود الاسباب قابلية لوجود جميع الاسباب
على الاضافة للاستغراق كما هو الاصل فى الجمع المضاف وهذه
القابلية بانه لا يكون مبنى الاصل ولا مناسبا له لان مبنى الاصل لعدم
كونه محلا للمعانى المعتورة لا يقبل التركيب الذى يتحقق معه عامله
والمناسب له لكونه متصفا بالمناسبة لا يقبل عدم المناسبة ق
سواء وجدت اى جميع الاسباب بالفعل كما فى قائم زيد حين
تحقق التركيب والعامل وعدم المناسبة او لم يوجد فيه الجميع بالفعل
بل البعض كما فى زيد حين التعداد ومن حيث انتفى فيه التركيب وتحقق
العامل وان وجد فيه عدم المناسبة ق بل اراد مع القابلية وجود الاسباب
اه فان قلت بعد اعتبار وجود اسباب الاعراب فى تحقق المعرب بالحاجة الى اعتبار

القابلية اذ لا يمكن وجودها بدون القابلية قلت فائدته التصريح
بان مقابله منقسم بتقسيم ما امتنع فيه القابلية كهؤلاء وما امتنع
فيه الاسباب مع وجود القابلية كالاسماء المعدودة واخراج الكل
منها عن المعرب فصداق كانهم وقعوا في ذلك التوهم لا ريب احد
هما لفظ المعرب فان المعرب يستلزم الاعراب والاعراب مما يختلف الآخر
به والثاني ان افراد المعرب يوجد في اكثرها فان الاسماء المعدودة
وما اعرابه مقدر قليلة فتوهموا ان حقيقة الاصطلاحية ذلك او
ما هو العارض مقام الحقيقة ولم يعرفوا ان الاعراب بالفعل من
عوارض المغايرة بدليل صحة ما اعرب وهو معرب فيمن قال ضرب
حال جعفر باسكانهما وبالعكس في هؤلاء ق على اختلاف فيه
فان من قال العلم عبارة عن العلم بالمسائل المدللة جعل العلم بالمسا
ئل المدونة حكاية لمسائل العلم ومن قال انه عبارة عن العلم بالمسائل
جعله علما ق اشار به الى ان ليس اه لانه تعريف بالحادث المجهول ولا
يتوقف معرفة مفهوم اختلاف الآخر على معرفة مفهوم المعرب حتى يلزم
الدور وتوقف معرفة تحقق العامل في افراده على معرفة انها معربة با
لنظر الى غير المتتبع لا يقدح في التعريف وبهذا ظهر فساد ما قيل في تعريف
وجه العدول انه لو جعل ذلك حدا لزم الدور لان معرفة اختلاف الآخر الاعراب
يتوقف على معرفة المعرب فلو عرف المعرب لزم الدور وما اجيب به عنه من انا لا نسلم معرفة

موقوفة على معرفة المعرب اذ يجوز ان يعلم ذلك من استعمال
المعرب قبل ان يعلم المعرب وفسادها قيل ان معرفة الاختلاف
وان لم يتوقف على معرفة المعرب بالنظر الى المتتبع لكنه موقوفة
عليها بالنظر اليه الى غير المتتبع وهو الذي دون النحو له فالدور
لازم بالنظر بالنسبة اليه وكذا فسادها قيل ان المتعلم للمعرب
لا يمكن ان يعرف اختلاف الاواخر بالتتبع لان العارف
بالتتبع لا يتعلم المعرب بهذا التعريف لانه يكون عبثا فتعين
ان يكون معرفة اختلاف الاواخر بالتعلم في هذا الفن
يتوقف على معرفة المعرب فلو عرف المعرب لزم توقف معرفة المعرب
على معرفة المعرب فيلزم تقدم الشيء على نفسه وفيه بحث اما اولا
فلانا لا نسلم لزوم العبث لجواز ان يكون مقصود المتعلم من
معرفة المعرب بهذا التعريف ان يجعلها واسطة لاحكام اخرى سوى
الاختلاف واما ثانيا فلانه ان اراد بقوله وتعلم في هذا الفن
يتوقف على معرفة المعرب ان معرفة مفهوم الاختلاف موقوفة
على معرفة مفهوم المعرب او معرفة ان هذا مختلف الآخر موقوفة
على معرفة انه معرب فظاهر الفساد وان اراد انها موقوفة عليها
باعتبار كونها مقصودة من تعريف المعرب في هذا الفن فهذا
بعينه ما ذكره المحشي ره ق بل الفساد في المقصود من التعريف اي
في حصول

في وصول المقصود من التعريف وخلاصة بيانه ان المقصود من تعريفات موضوعات المسائل العلوم ان يعلم تلك الموضوعات بوجه يتعدى به احكامها الى جزئياتها بمعرفتها صدق تلك المفهوم على تلك الجزئيات فالمقصود من تعريف الفاعل ان يعلم الفاعل بمفهوم يصلح ان يصير وسطا يتعدى به احكامه الى جزئياته بان يصدق تعريفه عليه بان يقال هذا فاعل وكل فاعل مرفوع فهذا مرفوع واختلاف الآخر من جملة احكام المعرب المطلوبة في النحو فلا بد من معرفة المعرب بوجه آخر يصير وسط التعدية ذلك الحكم الى جزئياته فلا يصح تعريف المعرب به للزوم تقدم الشيء على نفسه وبما ذكرنا لك ظهر ان الغرض اللازم في التعريف ترتب المقصود منه عليه وليس مقصورا بالنسبة الى غير المتتبع على وجه في قوله ان الغرض من تدوين علم النحو فيلزم ان يكون الصغرى عين النتيجة لا يقع ويلزم ايضا انه لا يكون الحكم في الكبرى مفيدا لكونه مفهوم الوسط نفس مفهوم الاكبر لانا نقول يكفي لافادة الحكم الفرق بالاجمال والتفصيل كما في حمل الحد على المحدود بخلاف التوقف كما سيجيء ق والنتيجة متأخرة عنها ابتداء او بواسطة لا تشك ان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء فان قلنا انه توقف آخر في سبب من توقف الواسطة كان تأخير النتيجة عن الصغرى ابتداء وان قلنا انه هو التوقف الاول الا انه ثبت

ما ح

١٠١

الواسطة ابتداء والتي يتوقف عليها بتوسطها كان التأخير
المذكور بواسطة الدليل ق فيلزم تقدم الشيء على نفسه
لانه ضمن الدور على تقدير تأخر النتيجة عن الصغرى ابتداء
او ضمن الدور على تقدير تأخره بواسطة الدليل ق وقد اشار
آه تطبيق بعبارة الشرح على ما ذكره من البيان ق اى من هذا
او من ذاك موجب الخ اشارة الى دفع ما يرد على عبارة الشارح انه
ان اراد بالموجب مفهومه لا يصح ارجاع ضمير انه اليه اذ مفهوم
الموجب ليس مما يختلف آخره وان اراد ما صدق عليه الموجب
لا يتم التقريب لان الكلام في مفهوم الموجب وحاصل الدفع اختيار
الشق الثاني لكن قيد الحيثية ملحوظ فالمعنى المقصود من موجبه ما
صدق عليه الموجب من حيث انه موجب اى موجبه ان هذا او ذاك
موجب ق فان المقصود فيما عبارة اه بيان لكون الموجبة المتعدد
اعني المقصود منها بانه موجب حسبة عن موجبه مفهوم الاختلاف
ق فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه لان المتقدم موجبه بمفهوم الا
ختلاف بطريق الاجمال في ضمن لفظ الموجب والمتأخر موجبه بطريقا
التفصيل في ضمن ما اختلفا آخره به ق لانا نقول لا مدخل
اه حاصل ان الفرق الاعتباري بين الموقوف والموقوف عليه
انما ينفع في دفع لزوم تقدم الشيء على نفسه اذا كان للاعتبار فيه
مدخل

الاعتباريين/ ذلك
لتحقيقه

مدخلا في التوقف فانه حينئذ يكون الموقوف والموقوف عليه في ا
ما اذا لم يكن لها مدخل في التوقف فالموقوف والموقوف عليه
شيء واحد لا تغاير فيه بوجه مؤثر في التوقف والا فههنا الكل اذ
الحكم بنفس مفهوم الاختلاف على هذا او ذاك الذي هو
النتيجة متوقف على تصور مفهوم الموجب الذي هو مفهوم
في الصغرى وهو اي نفس مفهوم الاختلاف واحدة في صورتي
الاجمال والتفصيل اي في الصغرى والنتيجة وليس ملاحظة
تفصيلا متوقفة على ملاحظة اجمالا حتى يلزم الدور ولزم تقدم
الشيء على نفسه ولقد بالغ المحشي ره في تحقيق هذا المقام بما لا مزيد
عليه والعجب ممن نظر في كلامه ولم يتعمق فيه شنع عليه عجبا بفضله
ق تبدل ذات الدال اي الدال على الفاعلية والمفعولية والاضافة
وبالضرورة اذا تبدل ذات الدال تبدل دلالته ايضا ق تبدل دلالته
على الفاعلية والمفعولية والاضافة مع بقاء ذات الدال فمثلا الفتحة
في رأيت احمد ومررت باحمد باق على حاله وفي الاول دلالته على المفعولية
وفي الثاني على الاضافة ق لان الحركة لا يقوم بالحرف لكونها متأ
خرة عنه في التلفظ ولذا يتلفظ بالحرف حالة الوقف من غير الحركة
ق بما يقوم به الحرف وهو المتكلم في مقاطع الحروف والهواء او ا
لمتموج في التحقيق ق [illegible] لكنها تابعة له اي
لا يمكن التلفظ بالحركة الا بعد تلفظ الحرف كما ان الصفة تابعة للموصوف في التحقق

قوله لكنها تابعة له اى لا يمكن التلفظ بالحركة الا بعد تلفظ الحرف
كما ان الصفة تابعة للموصوف فى التحقيق قوله ان قيل ان فاعلا آه
فاعلا اذا كان اسما مذكرا كان او مؤنثا يجمع على فواعل نحو كواهل
وكواثب واذا كان صفة فلا يجمع على فواعل وقد شذ نحو فوارس وهو
الك وللمؤنثة كان بالتاء او بدونها مثالا ان فواعل فى فعل نحو ضوارب و
جواسير ونوم وحيض ومن ههنا قيل فى الجواب انه يجوز ان يكون عوا مل
جمع عاملة كما فى قوله عليه الصلوة والسلام ليس فى العوامل والهوامل
صدقة لان العوامل فلما يكون غير كلمة لكن عدم مجئ كلمة فى كلام النحاة :
يرفع هذا الاحتمال قوله صار اسما اى صار فى عرف النحاة اسما لما به يتقوم
المعنى المقتضى للاعراب قوله به خرج آه قيل انه خرج بقوله اى آخر المعرب
لان من الاستفهامية مبنية والجواب ان المراد من الضمير المعرب لا بخصوصه بل
باعتبار نوعه كما فى قوله والاسناد اليه على ما مر لا يقال تقييد العوامل بالدخول
يخرج عامل المبتدأ والخبر لان الدخول اما اللحوق بالآخر او الاول وذلك
لا يتصور فى الامور المعنوية لانا نقول ذلك التقييد بالنظر الى المعنوى بطريق
التغليب لان الاختلاف لا يتحقق بالعوامل المعنوى وحده قوله اختلاف
منونا ومن آه فى الرضى اذا استفهمت بمن عن مذكور منكور عاقل ووقفت
على من جاز لك حكاية اعراب ذلك المذكور وحكاية علامات تثنية
وجمعه وتاء تانيثه فى لفظة من فعلى هذا كان الاولى ان يقول رجل
بدل زيد الا انه لما كان غرضه مجرد مثال لاختلاف العوامل الداخلة على

ح
صدق عليه الحد صدق عليه
المحدود

على المستفهم عنه ولم يكن في صدد بيان ضابطة اختلاف من
باختلاف المستفهم عنه اكتفى على المثال الواضح قوله كما بني
عن العنوان اى التعبير بلفظ العواحل فانه وان صار اسما
لكن فيه لمح الوصفية الاصلية فهو باعتبارها مبنى عن الحيثية
كانه قيل باختلاف العواحل من حيث انها عواحل قوله اى صورة
آخره في الرفع اذا قصدنا ان نذكر التميز والمنتصب عنه آخر كرجها
الاصلي جعلنا المنتصب عنه ان كان التميز نفسه بدلا عن التميز
او عطف بيان له فنقول في كفى زيد رجلا كفى رجل زيد وفي طاب
زيد ابا طاب اب زيد وان كان التميز متعلقا الى المنتصب عنه اما
وصفا له او غيره وصفا اضفنا التميز الى المنتصب عنه فنقول في
طاب زيد علما او دارا طاب علم زيد ودار زيد فعلى هذا الى غير الشيء
عن التميز المزال بالاضافة وجب ان يكون اللفظ المختلف
ما متعلق الآخر لا اعراب اما وصفا له او غيره وصفا وليس الامر كذلك
فسر المحشى ره اللفظ بالصورة بالتجريد عن بعض المعنى فان اللفظ
عبارة عن مجموع المادة والصورة ليكون متعلقا الآخر المعرب وصفا
له وانما لم يجعل اللفظ مصدرا بمعنى التلفظ وعدم الاحتياج الى
التجريد لان التلفظ ليس من صفات المعرب حتى يجعل اختلافه حكما
من احكامه لانه لا يتصف بالاختلاف في بل باعتبار الملفوظ قوله كما في مسلمي
حالة الرفع فانه قد دالياء ان الياء بدل عن الواو قوله كما في قاضيا وعصا فانه قد

فانه قد دار اصلها على عصو وقاضى مع الحرف والحركة كما فى حبلى
وعلامى فانه قد تلبسها بالحركة من غير تقدير الحرف اما فى علامى
فظ واما فى حبلى فلكون الالف المقصورة زائدة غير منقلبة عن الو او
والياء **قوله** فان آخرها اه يريد ان فيها اعراب آخرها غير ممتنع
لعدم المانع منه انما الممتنع الموجود فيها هو وجود الاعراب فيها على التلفظ
لاشتغال محل الاعراب بالحركة فى علامى وبالسكون اللازم فى حبلى
بخلاف هؤلاء فى جاءنى هؤلاء فان فيها اعراب آخره لوجود المانع
حل وهو مشابهة مبنى الاصل وان كان واقعا فى محل المعرب وبهذا تبين
الفرق بين الاعراب التقديرى فى نحو حبلى والاعراب المحلى فى هؤلاء
قوله لان الاختلاف اه يعنى لا يحتاج فى قوله لفظا او تقديرا
منصوبا على المصدرية بحذف الموصوف الى ارتكاب التجوز فى كون
الاختلاف ملفوظا لان الاختلاف امر معنوى ليس من مقولة الحروف
والصوت حتى يكون ملفوظا حقيقة بخلاف القول بكونه منصو با
على حذف المضاف واما التجوز فى قوله لفظا فمشترك بينهما بجعله مجازا
عن الصورة فى الوجه الاول وبمعنى الملفوظ فى الوجه الثانى ق
لو جعلت اه متعلق بقوله مجازا اى احتلفوا فى ان الحركة لفظ اولا
فمن فسر اللفظ بما يتلفظ به جعلها لفظا بل كلمة ومن فسره بصوت
يعتمد على المخارج من حرف فصاعدا قال انها ليست بملفوظة لانها
ابعاض حروف المد وكونها مسموعة لا يستلزم كونها ملفوظة كالوقفة
والامالة

106

والامالة والغنة ق لان العامل آه فيكون التفصيل واقع صدرا
مع عدم احتياج بيان الحكم اليه هذا اي على تقدير ان يكون المقدر بمعنى
المحل المحذوف كما هو الشائع في استعماله في مقابلة الملفوظ اما
لو كان بمعنى المفروض مطلقا سواء كان محذوفا او لا شمل المعنوي ايضا
فكذا حال الظ ق ولانه اي جعل المذكور ق وذلك اي عدم الملائمة
فثابت ق لان الظ مبناه على ان الاصل في اللام ان يكون للعهد ق
انه اي قوله الآتي انما يقل اشارة الى قوله لفظا او تقديرا لان قوله
الآتي بيان اقسام الاعراب فهو عبارة عن تقدير الاعراب والاعراب
اللفظي وقوله لفظا او تقديرا ههنا بمعنى الصورة والنوعى لكونه تفسيرا
الى تنوع الاعراب فيكون قوله الآتي اشارة الى ما فهم من قوله لفظا
او تقديرا ولا يكون اشارة الى نفسه ق ورأيت حبلى ومررت بحبلى
اشارة الى ان بيان الش قدره قاصر حيث لم يورد المثال للاعراب
التقديري حكما مع انه لخفائه احق بالبيان ق اي مدلول هاتين
الصورتين اشارة الى دفع ما يتوهم من انه لا يصح جعل قوله فتى
ومجموعا حالا من قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين لانه افراد
بصيغة التثنية لا يكون مجموعا وافراده اي بصيغة الجمع لا يكون فتى
وحاصله ان المراد مدلول هاتين الصورتين المكتوبتين فيه اي هذان
النقشان ليستعمل الى مدلولهما ولا يتوهم ان وهذا الطريق شائع في كتب اللغة

في بيان وجود الحركة بعد مثل الزعم فثلثة الفاء واما ما قيل في ان قوله
وقولنا معطوف على قولنا فهو في تقدير لئلا ينتقض بمثل قولنا واعجب
مسلمين ومررت بمسلمين فقوله مثنى ومجموعا متعلق بمثل لا بهذا
القول في كونه متعلقا محتاجا الى اعتبار الحال عن المحذوف لا الى دفع
المحذور لان مسلمين وبمسلمين انفرادا مثنى لكان المراد من المثل على ما
هو الشائع سائر الفاعل لفظ المثل وانفرادا جمعا لكان المراد سائر الفاعل
الجمع فلا يكون شاملا لهما وحمل المثل على ما هو المماثل لهما في الاعراب
بالحرفين سواء وقع بصيغة التثنية او الجمع خلاف الظاهر المتبادر
حقيقة بان يقتضي منه العجب قا اي علاقة بها النصب اي الاضافة
بيانية لا لامية فان فتحة غير المنصرف نصب وجر لا علاقة لهما فيتعلق
التركيب معه اه لما كان في المسائل بقوله فانعلت لا تحقق الاعراب
حتى لا في ناقضا لشمول الحكم المذكور لجميع الافراد المعرب مستدلا عليه
بصورة التركيب مع العامل ابتداء اجيب انه يمنع عدم شمول الحكم
المذكور للماحة المذكورة مستندا بالجواز فلذا قال فيجوز ان يكون
التركيب اه الا اذا كان العامل لفظيا اذ لا يمكن التركيب بين اللفظ
والعامل المعنوي قد بالتركيب الذي يتحقق معه عامله اه اي بجنس
التركيب فلا يرد كيف يمكن تحقق عاملين معنويين بتركيب واحد
قد عاملان معنويان فيهما الفان في العمل للعامل اللفظي فيتحقق الاختلاف
في آخر

BOLGAR ISLAMIC ACADEMY

في آخر المعرب الذي جعل مادة النقض ق اجيب اه اثبات النقض
بالصورة المذكورة بانه ان تحقق ههنا اختلاف آخر المعرب باختلاف
العوامل حيث تواردت عليه عاملان معنويان وهي عامل لفظي لكن لم
يتحقق اختلاف العوامل في العمل وهو المراد ههنا ق لان عمل العامل
٤ المعنوي اه لان العامل المعنوي منحصر في عامل المبتدا وفي عامل المضارع
حال تجرده عن الناصب والجازم وعمل كل منهما الرفع فان قلت قد
ذكر في اللباب العامل المعنوي معنى الفعل المأخوذ من غيره وهو قد
يعمل النصب ايضا كما في هذا بعلي شيخا فكيف يصح قول حصر
عامل المعنوي في الرفع قلت هذا اصطلاح مختص بصاحب
اللباب والقول المشهور وما عليه الجمهور ان العامل المعنوي
عامل المبتدا والفعل المضارع فحسب ولو سلم فالمراد عمل العامل
المعنوي الذي لا يمكن التركيب معه ليكون فيما نحن مع العامل
الابتداء ومعنى الفعل المستنبط من الجامد مما يمكن التركيب معه
بالتركيب بما يستنبط منه ق لا يلزم ان يكون لازما له اي يمتنع
مفارقته عنه فليمكن الاختلاف المذكور كذلك يفارق المعرب
حين التركيب مع العامل الابتداء ويعرض بعد التركيب ثانيا وثا
لثا ق انقلت يجوز ان يعتبر اه اي يمكن ان يوجد الحكم المذكور
بحيث يكون لازما للمعرب بان يقيد الاختلاف المدلول عليه بقوله ان يختلف باحد

مشكل
الا ان منه ولا

انه لازم للموجب حال ابتداء التركيب اذ يصدق عليه انه يختلف آخر في وقت
ما اعني وقت التركيب ثانيا وثالثا وانه لم يكن آه والسر فيه ان اللزوم ال
خلاف المطلق يقتضي عدم انفكاكه عنه في شيء من الازمنة وهو صادق
عنه في زمان التركيب ابتداء بخلاف الاختلاف المقيد باحد الازمنة فانه
يقتضي عدم انفكاكه عنه في جميع الازمنة وهذا الى المتنفس المطلق فانه
في لازم للانسان بخلاف المتنفس في وقت ما قال فيه صرف الكلام عن الظاهر
اي في هذا التوجيه صرف الكلام اعني قوله ان يختلف عن الظاهر وهو الاطلاق
بلا ضرورة اذ لا داعي الى جعل الحكم لازما لا يعني المتبادر من القضية الخالية
عن الجهالة اطلاق النسبة وكونها ثابتة في وقت ما على ما قالوا في بيان
وجه التسمية المطلقة العامة وسيجيء في كلام المحشي ره ايضا لانا نقول ذلك
الاطلاق بمعنى فعلية النسبة المقابلة للاحكام الشامل للدوام ولو
قوعه في احد الازمنة الثلاثة والمقصود هنا التقييد باحد الازمنة
المقابلة للدوام ولهذا اختار المحشي ره لفظ احد الازمنة دون وقت ما
فمن بدل بذلك ره ما الاختصاص ره هل عن هذه الفائدة قال ج انه
يوهم بعد ذلك تقييد اه مع ان الحكم المذكور بعد التقييد بالظرف بعينه
في لازم الان اللزوم معناه امتناع الانفكاك والاختلاف في احد الازمنة
مما يجوز انفكاكه عن الموجب لجواز تحقق موجب ما لم يتحقق معه العامل واحدا
او اثنان ولم يتحقق عوامل في شيء من الازمنة فلا يكون يختلف آخره باختلاف

العوامل في شيء من الازمنة ثم ما قيل ان الاحتمال المصروف لا يليق لمقصد

الاحكام الادبية بعيد عن المقصود بمراحل لما عرفته من ان الاحتمال

مبناه على اللزوم ق نعم قابلية الاختلاف اه تقرير لما تقدم وبيان لمنشأ

اشتباه السائل وهو انه لم يفرق بين قابلية الاختلاف اللازم للموضوع

والاختلاف في احد الازمنة الذي هو مفارق ق ولما كان آه يعني لما

كان المتبادر من قوله ان يختلف ان يكون الاختلاف واقعا في وقت

ما وحمل على الامكان صرف عن الظاهر المتبادر لم يتوجه الشارح بهذا التوجيه

وما قيل ان المقصد بيان الحكم الكلي المنتفع به المتعلم وحينئذ الحمل على فعلية

لا يبقى الحكم كليا ففيه ان الحمل على فعلية النسبة انما يخل بلزوم الحكم المذكور

للموضوع دون الكلية نعم لو تحقق موضوع لم يتحقق معه عامل في شيء من الازمنة

لاخل بكلية الحكم ودونه خرط القتاد ق قبله اه اي في توجيه الحكم المذكور

بحيث يصير لازما كان المراد باختلاف المدلول عليه بقوله ان يختلف معنى يشمل

الاختلاف الذي حصل بعد الحال البنائي كما في اسماء المعدودة المركبة جعلوا عامل

ابتداء والاختلاف الذي حصل بعد الحال الاعرابي كما في المواد المركبة مع

العامل ثانيا وثالثا والمراد بالاختلاف المذكور ثانيا بقوله باختلاف العوامل

مع الوجود بالتقييد بعض المعاني لان الاختلاف هو الوجود مع التغيير

عن الحال السابق وعبر عن الوجود باختلاف لمشاكلة في ان يختلف والمراد

بالعوامل الجنس فيكون المعنى ان يتبدل آخره بان يزول حالة البناء وهو الوقف او

BOLGAR ISLAMIC ACADEMY

حالة الاعراب لوجود جنس العامل وح يكون الحكم لان كل المعرب
بلا شبهة ق فان اللام الداخلة اه قالوا ان اللام الداخلة على الجمع
للعهد فان لم يكن معهودا فللاستغراق فان تعذر الاستغراق
نحو لا اتزوج النساء فهو مجاز عن الجنس ق ولا يخفى بعد ذلك كله
اما الاول فلان المتبادر من قوله ان يشتمل اخره اي آخر المعرب اتصافه
به بعد صيرورته معربا واما الثاني فظ واما الثالث فلان نسبة الاختلاف
الى العوامل ينادي الى ارادة الجمعية فكيف يحكم ببطلانه ق ولا يخفى
اه يعني ان الظاهر ان يكون الخاصة الشاملة ههنا محمولة على المعنى اللغوي
اي ما يكون شاملا لجميع الافراد وح يرد ان الحكم بعدم كونه من خواصه
الشاملة انما يصح لو لم يتحقق في الصورة المفروضة وهي ما اذا تركب الا
سماء المعدودة مع عامل الابتداء اي عوامل في شيء من الازمنة فانه لو تحقق
فيها عوامل في الازمنة المتعددة لكانت تلك الاسماء متصفة بالاختلاف
وان لم يكن متصفة به في وقت الابتداء اي التركيب ق لكنها ليست شاملة
اه استدراك لدفع توهم ناش عن قوله شاملة لكل معرب واشارة
الى توجيه عبارة الشرح بانه اراد بالشاملة لكل فرد ق لكان لغو
اه لان ذكر العام وارادة الخاص مجاز ولا بد له من قرينة بينهما بانها
اما حالية او مقالية ق بالمنون فيهما اه حيث يدل على كل منهما اي تامية
الكلمة ويسقط عند الاضافة ق ولعلهم اه اي ليس مرادهم تشبيهه بالتنوين في جميع
الاحكام

الاحكام فانه بطل لان التنوين كلمة برأسها بخلاف النون فانه جزء
لها بل مراده ان حيثية المشابهة بالتنوين لما وجدت في النون
حين حلولها عن اللام جاز ان يجعل حرف السابق عن النون
وهو الواو والياء في حكم الآخر بالنظر الى ان مشابهة النون بالتنوين
الذي هو كلمة برأسها جعل النون في حكم كلمة برأسها من هذه الحيثية
وان كان جزءا لها بالنظر الى كونه علامة التثنية والجمع قوله لامتناع
اجتماع اللام اه يعني لو كان النون حين كونهما موقفين باللام بمنزلة
اجتماع اللام والتنوين فهو ممتنع قوله اي تحوله اه فسر الاختلاف با
لتحول لان الاختلاف لا يكون ناشيا الا في متعدد فيلزم ان لا يكون له
حركة زيد في ابتداء تركيب اعرابا ولو اعتبر بالنسبة الى ان يكون السابق
كان زيد في حال عدم التركيب ايضا معربا لان نسبة الاختلاف الى لفظ
على السكون فاذا كان الاسم في احد طرفيه معربا لزم ان يكون في الطرف الآخر
كذلك دفعا للتحكم بخلاف التحول فانه ناش من الحركة الثانية او الى الحرف الثاني
وان تقدم حركة او حرف شرط له لان التحول ان يتصف شيء لم يكن
له قبل فتدبر قوله وكذا او صفى كونه معربا فان عدم المشابهة والتركيب
ايضا سبب للاختلاف قوله لكنه يشكل اه الوجه الاول اعني تخصيص
كلمة ما اختاره الفاضل الهندي والوجه الثاني اعني الحمل على السببية
التقريبية فعلم بقيل اشارة الى ضعفه فما في الشرح مثل كلام الغير وما في الحاشية مختاره
فلا يرد ان الحاشية يخالف الشرح وما قيل في جواب الاشكال بان المراد من الحركة حركة عامله

ساكنة او حرف آخر او حرف من المباني بقرينة ذكره مع الحركة فلا يخرج
الكلمة لان تخصيص الحرف بها ذكر تخصيص بعد تخصيص وجاز
يحترز عنه في المحاورات فكيف لا يرتكب في التعريفات ولو جاز مثل هذه
التخصيصات لانسد باب نقض التعريفات جمعا ومنعا على انه يخرج
من التعريف حروف الاعراب لانها من حروف المعاني ولذا جعل بعضهم
كلمة قوله فالاولى اه انما قال الاولى ولم يقل الصواب اما تأدبا اي هو
طريق الشارح ره من هضم النفس وعدم الاعجاب واما للمناقشة
التي ذكرها المحشي ره في الحاشية الاتية اولان ما يخرج بتخصيص كلمة
ما يخرج بارادة السببية القريبة المفهومة من الباء ايجازة يكون الاولى
ان يخرج الجميع بالسببية المفهومة ولا يرتكب مع ذلك تكلفا ولكن
استعمل الباء للآلة اه اي للاستعانة التي دخولها في الالة اكثر منه
في الموجود كذا في الرضي **قوله** فلان الة الشيء اه يعني ان المقتضي
سبب بعيد لتوسط الاعراب بينه وبين الاختلاف والآلة لا يكون الا
سببا قريبا فلا يكون المقتضي المصدر ره **قوله** حتى يخرج اي العامل
والمقتضي **قوله** يكن المص اي يتعذر يتعدم جعله متعلق الجار بانه مخالفا
لرضي المصدر ره **قوله** فانها سبب قريب اذ السبب القريب ما لا يتوسط
بينه وبين المسبب سبب آخر والسبب التام كذلك **قوله** قلنا ليس اه
اي لا نم الانتقاض المذكور لان العلة التامة ليست لها سببية قريبة
الا بسببية الاجزاء المتركبة من سببية ما سبب قريب وبعيد وسببية المتركبة

من

BOLGAR ISLAMIC ACADEMY

من القريب والبعيد ليست بسببية قريبة اذ لو كانت قريبة
كان سببية اجزائها باسرها سببية بعيدة فلم يكن مركبة من
القريبة والبعيدة وليست بعيدة ايضا لعدم تخلل سبب آخر بين
العلة التامة والمعلول فهي كالمركبة من الداخل والخارج وليس
بداخل ولا خارج وهذا الجواب مبني على تسليم ان لها سببية
سوى سببية الاجزاء والا فيمكن ان يمنع ان العلة التامة ليست لها
سببية اصلا بناء على ما قال المحقق ان العلة التامة بمعنى مجموع
ما يتوقف عليه المعلول ليست لها تقدم على المعلول والا لزم
تقدم الشيء على نفسه فيما اذا كانت العلة التامة مشتملة على المادة
والصورة لتقدم مجموع المادة والصورة الذي هو نفس المعلول على
العلة التامة المتقدمة على المعلول ولذا قال الواقف تعريفها بمجموع ما يتوقف عليه
المعلول لا المجموع الذي يتوقف عليه المعلول ووصفها بالعلية والسببية
وصف لها بحال متعلقها كما في زيد العالم ابوه قوله مركبة من قريب
وبعيد وفي بعض النسخ المركبة من القريبة والبعيدة فعلى الاول
حال من سببية وعلى الثاني صفة لها وهو الظاهر قوله نعم لو ثبت تقرير
السبعة وايراد كلمة لو اشارة الى انتفائه واما التكلم في الظاهر فيسقط
الاعراب بينه وبين الاختلاف لكونه الة في حصول اثر التكلم المعرب بناء الاعراب
قوله لا يقال لو كان الخ ابطال لا يراد بالمبادي السببية القريبة باستلزام اجتماعية قريبا

على ان السبب القريب يستلزم المسبب فلو كان الاعراب سببا
قريبا للاختلاف لزم عدم تحقق الاعراب في المركب ابتداء لعدم تحقق
الاختلاف فيه قوله لانا نقول اه حاصل الجواب منع استلزام السبب
القريب للمسبب لان السبب القريب عبارة عما يكون علاقة العلية
بينه وبين ذلك الشيء لا بينه وبين سببه اي لا يتخلل بينهما واسطة
وهذا المعنى لا يقتضي استلزامه للمسبب لجواز كونه مع عدم
تخلل الواسطة غير موجب لحصول المسبب قوله لا يقال فالعبارة
الصحيحة آه اورد الفاء ايذانا بان منشأ هذا السوال ما تقدم
من جواز عدم استلزام السبب القريب للمسبب فيجوز انلا
يتحقق الاختلاف مع وجود الاعراب كما في المركب ابتداء يعني فعلى هذا
العبارة الصحيحة اي المقيدة ما يختلف يشعر بتأخير الاختلاف عن الا
عراب وجواز تخلفه عنه لا اختلف الدالة على تحقق الاختلاف بسببه
قوله فنقول يكفي التسبب ايضا اه يمنع الملازمة اي عن السوال
المذكور بقوله لا يقال لو كان المراد السبب القريب لزم انلا يتحقق آه
يمنع الملازمة لان الاختلاف ليس عبارة عن التحول عن الحركة او اليها
حتى يقتضي سابقية احدهما فلا يتحقق في المركب ابتداء بل اعم منه ومن
التحول من السكون الى الحركة ولا شك في تحقق هذا القسم في المركب
ابتداء قوله من التحول اه بيان لجميع اقسام الاختلاف استطرادا ولا دخل
له في

والاضافة ق وهي علامة الى علامة التثنية والجمع فان الياء فيهما حال النصب علامة المفعولية ح

لان الجواب ق كلام الاسماء الستة فانه قبل التركيب مع العامل كان
جزء منها غير دال على معنى وبعد التركيب صار دالا على الفاعلية والمفعولية
وحال الجر علامة الاضافة فهما كالضمتين في فلك مفردا وجمعا ولا يعدل
ذلك في الالف والواو بان يقال ان الالف في التثنية قبل الاعراب مغايرة
لها بعده وكذا الواو ولا داعي الى تقدير حذف علامة التثنية والجمع والعلامة
لا تحذف كذا في الرضي ق غير مرضي عند المصنف لما سيأتي فيما نقل المحشي
عن المصنف في وجه اختيار هذا التوجيه مع ان الاختلاف هو التحول
من حركة او حرف الى غيره ق فان المتبادر منه نسبة الفعل الى المشتق
وذا في حكم ان يكون اتصافه بمبدأ الاشتقاق سابقا على حصول
هذا الفعل فيقتضي رجع ضمير قوله آخره الى المعرب انه يكون حصول
الاختلاف فيه بعد صيرورته معربا فلا بد هذا في الجواب من ارتكاب تجوز
كما في قولهم ادر ضيق هذه الراية هذا الشاب ق والتحول الكائن
الاعراب الى الكسرة اه واعلم ان نحو غلامي اي الاسم المضاف الى ياء المتكلم
فيه تحول من السكون الى الكسرة وبهذا الاعتبار الكلام فيه لانه تحول آخر
المبني وبعد التركيب مع العامل فيه تحول من السكون الى الاعراب التقديري
وهو بهذا الاعتبار داخل في المعرب وحركاته التقديرية في الاعراب
لانه مما اختلف آخره به من حيث انه معرب تقديرا وتحول من الاعراب اللفظي
الى الكسرة لانه لما لم يناسب مبني الاصل كان حقه ان يعرب لفظا الا انه لاشتغال محله بالكسرة

تحول اى اعرابه الذى استحقه بسبب التركيب الى الكسرة بان ابقى بكسرة كما كان
قبل التركيب ولم يعرب لفظا واعتبر الاعراب تقديريا وهذا هو المقصود
فان كسرة غلامى بعد التركيب بالعامل فانه تحول آخر المعرب من الاعراب
اللفظى الذى استحقه بالتركيب لكن لا من حيث انه معرب بل من حيث
انه ما قبل الياء ولذا كان هذه الكسرة قبل التركيب موجودا فى تقديرنا
التحول بقولنا بان ابقى اه اشارة الى دفع ما قيل من ان الكسرة ثم قبل
التركيب فلا معنى لتحول الاعراب اليها وقد تحير الناظرون فى هذا المقام
لم يحوموا حول المرام قيل لو قال الشارح ره ح خرج نحو حركة غلامى لكان ادرج
لشموله ما قبل ياء المتكلم فى نحو حبلى فى جاءنى حبلى ق وكذا الجر الجوار اى
جر حصل بسبب الجوار كجر ارجلكم بسبب رؤسكم فانه تحول من النصب
الذى استحقه بسبب اشتغاله لكونه معطوفا على وجوهكم الى جر فا
حصل به آخر المعرب لكن لا من حيث انه معرب بل من حيث انه جار رؤسكم
وليس هذا الجر من الاعراب على ما وهم والا لزم تحقق الاعراب بدون العامل
والمقتضى ولذا اورده الشيخ السيوطى فى المغنية فى الخاتمة وقال اثبت الجمهور
من البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة فى النعت نحو جحر ضب خرب
وفى التأكيد كقوله يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم بجر كلهم والكوفيين
على المجاورة وزاد قوم وقوعه فى عطف النسق وخرجوا عليه قوله تعالى وامسحوا
برؤسكم وارجلكم قال ابو ح وذلك ضعيف جدا ولم يحفظ من كلامهم وزاد ابن
هشام

أنه نسخ
كما هو
جوده

بلغ

حيان

هشام وقوعه في عطف البيان واما البدل فقال ابو حيان لا يحفظ
من كلامهم ولا خرّج عليه احد شيئا **قوله** واما حركات ما قبل هذه
الادوات اه هذه خلاصة ما ذكره الشيخ الرضي ره بقوله يعترض
على الحد بكسر الآخر لاجل ياء الاضافة وياء النسبة وفتحه لاجل تاء التأنيث
بانتفاء الاعراب الذي كان على الآخر انتفى لاجل ياء الاضافة حتى غير انتقل
الى شيء آخر وانتفى لاجل ياء النسبة وتاء التأنيث وانتقل الى الياء والتاء
بتركيبهما مع الاسم وهذا تغير في الآخر وكذا في الف المثنى ويائه وواو
الجمع ويائه وذلك لانه قال الاعراب ما اختلف آخر المعرب به والمعرب كما ذ
هو المركب مع عامله ولا يدخل العامل في المضاف الى الياء والمنسوب والمؤ
نث بالتاء والمثنى والمجموع الا بعد الحاق الاحرف المذكورة لها الا انك اذا اخرجت
مثلا في قولك جاءني مسلمان عن المثنى ولم يجئ عن مفرد ثم ثنيته وكذا البواقي
فقبل الحاق هذه الحروف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف آخر
المعرب بهذه الاحرف قوله وان ابيت عن ذلك اى عن خروجها برجع
الضمير الى المعرب بناء على انها وان لم تكن معربة قبل لحوق هذه الادوات
معربة بعد لحوقها فصدق على تلك الحركات انها اختلف بها آخر المعرب في الجملة
فخرجت بقيد الحيثية لان الاختلاف الحاصل بتلك الحركات ليس من حيث
انها معربة بل من حيث انها قبل هذه الادوات قوله لوجوده قبل عامل الجر
تعرض اولا عامل اهتماما بشأنه ردا لما ذهب اليه البعض من ان الاعراب

كرما

نحو غلامي حال الجر لفظي فيكون كسرة مما اختلف به آخر المعرب فمن حيث
انه معرب يعني ان تلك الكسرة موجودة قبل دخول عامل الجر فلا يكون
مما اختلف آخر المعرب فمن حيث انه معرب فلا يكون اي ابا ثم اضرب عنه
بقوله بل قبل مطلق العامل لانه المقصد يعني ان كسرة غلامي ليست من
الاعراب في شيء من الاحوال الثلث لوجوده قبل مطلق العامل لانه
بسبب الاضافة المتقدمة على التركيب كما عرفت قوله وكذا الحال
في الصورة اه اذا اخرجت بقيد الحيثية قوله جمع معنى بمعنى ما يقوم
بالشيء هذا المعنى ايضا مستعمل فيما بينهم حيث قالوا الصفة ما يدل
على ذات باعتبار معنى قائم به وانما حمل على هذا المعنى وان كان استعماله
بمعنى ما يقصد عن الشيء اكثر ليكون قوله ليدل على المعاني المعتورة
مشيرا الى الدليل الآتي بقوله وانما جعل الاعراب في آخر المعرب كما انه
متضمن لوجه كونه مختلفا باعتبار توضيح المعاني بالمعتورة قوله
معطوفا على اسم ان اه يعني انه داخل تحت النفي معمول لارادة
المتقدم بعد لا وليس جملة برأسها معطوفة على النفي ثم العطف
على اسم ان اعني الضمير اما على محله القريب فيكون اللام منصوبا
واما على محله البعيد فيكون مرفوعا وعلى هذا يحتمل ان يكون
عطف مفرد على مفرد وان يكون عطف جملة على جملة قوله في الاسماء
فيه لذلك لان وضع الاعراب في المضارع ليس لدلالته على
المعاني قوله فيفتقر استعانة الى العامل عند الاستعانة بالى

بتضمنه الاحتياج ق وذلك للاعتناء بشأن المعاني لانه يتعلق
بها النظام لحصول الكلام بها بخلاف الافعال والحروف ق اذ
لا نظر له فان المنظور ههنا بيان المعنى الموضح للاعراب ولا يتعلق
له بالوضع اصلا وفي التصريح بالتعميم بقوله لا قصدا ولا تبعا اشا ره
الى وجه كونه في غاية البعد ق لكان الاعراب هو الاختلاف لا اتفا
فهم على ان الدال على المعاني هو الاعراب ق ووجه ذلك ان معنى
ان محط الفائدة والمقصود بالافادة في الكلام خبرا كان او انشا
هو القيد الاخير كيلا لا يكون لغوا فالمقصود بالافادة ههنا الا
ختلاف المدلول بقوله المعقودة عليه ولما كان اختلاف المعاني
مستندا الى الاعراب من حيث اختلافه لا من حيث ذاته نسبة الدلالة
المعاني المختلفة الى اختلاف الاعراب اشارة الى مدخلية اختلاف
الاعراب في اختلاف المعاني وبما ذكره المحشي ره ظهر لك وجه ارجاع تقديم
الضمير الى الاختلاف على ارجاعه الى ما مع كون المرجع متقدم
الذكر يعني ان دلالته اختلفت على الاختلاف بخلاف الوجه الثاني
فانه ح يكون المرجع متقدم الذكر صريحا وهو انه يكون محط الفائدة
القيد الاخير كما هو استعمال الفصحاء وعلى الوجه الثاني يكون القيد
الاخير لمجرد بيان الواقع ولا يكون مقصودا بالافادة ق او
بان يجعل علامة لكونه ظاهر الوجود والدلالة قوله هو التحول من حرف او حركة

لان الاختلاف معنى اخص ~~الاعراب لانه التحول عن الحرف او الحركة~~
المعرب وما يختص به هو التحول من حرف او حركة دون التحول مطلقا
فانه يتحقق في المبني ايضا حيث تحول علامي قبل التركيب من السكون الى
الحركة قوله يلزم انه لا يتحقق الاعراب اه اذ لا تحول من الحرف او الحركة

الكسرة

بل من السكون الى الحركة او الحرف قوله ما يوضح المعاني انها تمنعوا لا
من الاعراب بمعنى الاظهار ويزيل فيه الالتباس انها تمنعوا لا من الاعراب
بمعنى ازالة الفسادا قوله اى لا يناسب اى على الوجه الاول قوله بل لا
يصح اى على الوجه الثاني قوله اذ لا حاجة فيه الى سبب يقتضيه اه لان
عدم الشيء يكفيه عدم سبب وجوده ولا يحتاج الى سبب آخر لما تقرر من
ان عدم المعلول علة لعدم العلة قوله وليس الحركة والسكون اه
جواب عن قوله ولا يطلق البناء على الحركات قوله والتقابل اه هو يعني
ان البناء ضد الى آخره يعني ان التقابل بين الاعراب والبناء لا يقتضي
ان يكون احدهما سلب الآخر بل يكفي في ذلك انه لا يجتمعان في شيء واحد
فهو حاصل ههنا لان سبب الاختلاف لاستلزامه الاختلاف مناف
لعدم الاختلاف باعتبار لان عدمه لا يجتمع معه اصلا قوله هو كون الاسم
عمدة اه يعني ان الاعتوار ليس ههنا بالمعنى الحقيقي بل مستعار للتعلق
المعاني بالاسماء على سبيل البدلية فالمراد انه يعتبر ان المعاني آخذة للاسماء
كون ضمها وورودها عليها وهو الظاهر لما سيجيء فيقرأ اى على صيغة اسم الفاعل

وانما

واما ان يعتبر ان الاسماء أي تتصف فيها بتلك المعاني آخذة لها فيقرأ على
صيغة المفعول لكن الاول راجح والثاني مرجوح متوهم اما حفظ
فلما ذكره المحشي ره واما لفظا فلان فاعل الاعتوار يكون متعددا
ومفعوله واحدا في الصحاح اعتوروا الشيء اذا تداولوه فيما بينهم
وكذلك تعوروه وتعاوروه واما اظهار الواو في اعتوروا فلانه
في معنى تعاوروه فبني عليه انتهى فاذا قرئ على صيغة الفاعل كانه
العبارة على ظاهره واذا قرئ على صيغة اسم المفعول يجب صرفها عن الظا
بانية المعتورة لكل واحد منها على المعرب اي على الاسماء المعربة وبما ذكرنا
ظهر ان ما قال الفاضل الهندي ره من ان المعتورة على صيغة اسم
الفاعل لان المفعول متداولة فان ثبت الرواية بكسر الواو يحمل على
المجاز العقلي نحو عيشة راضية فيكون المعنى على المعاني المعتورة حفظها
اياها وهو العامل محل بحث لان الاعتوار بالمعنى الحقيقي لا
يصح اسناده حقيقة الى المعاني ولا الى حفظها اياها وبالمعنى المجازي
اعني التناوب يصح اسناده حقيقة الى كل منها فالقول بان لا
اسناد على صيغة اسم المفعول حقيقة وعلى صيغة الفاعل مجاز
عقلي تحكم **قوله** لان توصيف المعاني يعني بجعل العلة الغائية لا
خلاف اذ المعرب الدلالة على المعاني المعتورة فيفيد المعاني لاجل
وصف الاعتوار يقتضي الاعراب الدال عليها والا لم يكتف بذكر الوصف فائدة ولا

ذمك
نشك ان

الوصف انما هو طريان احد المعاني عليه ابدا لا يكون احد المعاني معتادا
عليه ابدا فبعيد ان يكون لفظ المعتودة بكسر الواو والدال على طريان
المعاني لا بفتح الدال على كونها معتادا عليه **قوله** ويرشدك
الى ما ذكرنا من كون الوصف المقتضي للاعراب كون احد المعاني
طارية عليه ابدا التفصيل الذي ذكره الشيخ الرضي فان ذلك
التفصيل يتضمن بيان تلك المعاني وكون احدها طارية عليه
ابدا مقتضي الاعراب ولو انتفى احد هذه القيود بان لم يكن المعاني
المعتودة طارية او كانت طارية غير لازمة او كانت واحدة منها
على التعيين طارية لازمة لم يقتض الاعراب **قوله** وهو ان
المعاني في الكلمة قد يطرأ بعضها على بعض انما قال قد لانه في الآخر
لان قد يكون في كلمة لها معنيان او اكثر غير طار احدها على الآخر
كمعاني الكلمة المشتركة ولا يلزم منها العلامة المميزة لان المعين
او المعاني الآخر لان جاعلها لم يراع فيه المعاني الآخر حتى يخالف
اللبس فيصح العلامة لاحدها **قوله** ولا بد للطاري من علامة
دون المطرد عليه لكونه اصلا بخلاف الطاري فان الطاري لاحق
الذي هو اليه فلا بد من علامة مميزة ولذا احتاج المجاز الى القرينة
دون الحقيقة **قوله** لا يلزم ان يطلب له اخفاء علامة لكونه غير لازم
للكلمة يستعمل لها في بعض الاحيان فلا يطلب لكثرة خفة **قوله** والمصدر

واصطلاحات
او مستعملا ٢

١٢٤

والتكسير والفعل المسند الى المفعول ق وقد يجتلب له حرف اي وقد يجتلب
لذلك المعنى الطارئ الغير اللازم حرف دال عليه صار كاحد حروف تلك
الكلمة كما في المثنى والجمع السالم والمنسوب والمؤنث والمعرفة ق كما
المضاف اليه وكالوصف الدال على معنى في موصوفه ق للملتبس بغيره
ولا التباس فيما اذا كان الطارئ واحدا ق بالكلمة ان يطلب له اخف
علامة تمكن لازمة على صيغة التأنيث صفة بعد صفة لعلامة اي تعا
العلم والاطلاق على الاشياء على ما هو عليه يقتضي ان يطلب له اخفى علا ع خ
لان كل واحد منها غير معين يقتضي نصب علامة دفعا للالتباس و لزوم
له يقتضي ان يكون تلك العلامة في الكلمة الدالة عليه ولذا لم يكتف بدلالة
العامل والقرينة وان يكون في غاية الخفة لئلا يثقل الكلمة ق ومثل
هذا المعنى اعلان الاسم عند التركيب لا يخلو عن احد المعاني اعني الفاعلية
والمفعولية والاضافة ق وجعلت في بعض الاسماء كما في الاسماء الستة
والمثنى والمجموع فان اعرابها وان كانت بالحروف التي هي اثقل من الحركات
لكن جبر ذلك الثقل بجعل تلك الحروف التي كانت قبل التركيب جزء منها
ق ومن هذا التوجيه يظهر وجه ما يقرأه وهو ان الاسم يلزمه طريان
احد المعاني وهو يقتضي احدى علامة ولا احق علامة تمكن من الاعراب التي
هي الحركات او الحروف التي هي اجزاء الكلمات بخلاف الفعل وان طرأ عليه
كونه مسندا اليه الا انه الطارئ عليه واحد لازم فلا تطالبه علامة فيه بل علامة ذكر الفاعل بعده
وبخلاف الحرف فانه لا طريان فيه لبعض المعاني على بعض لعدم التوجه في الحرف فيكون الاصل

فيهما البناء وبعدم العلامة الدالة على المعاني الطارية البناء قوله مستعار
التعلق المعاني بالاسماء على سبيل المناوبة استعارة تبعية بان
يشبه ذلك التعلق بالاخذ المذكور ثم اشتق من الاعتوار ليستعمل
في ذلك التعلق المعتورة قوله او مجاز مرسلا باستعمال اللفظ
الموضوع للاخذ على المناوبة في المناوبة فالعلاقة الكلية والجزئية
ان كانت المناوبة داخلة في مفهوم الاعتوار والمجاورة ان كانت
جارية عنه قوله اى جعل الاعراب اه لما لم يكن الاعراب مطلقا في الاخر
بل قد يكون نفس الآخر صرف العبارة عن ظاهره باحد وجوه ثلثة
اما الاول تخصيص الاعراب بالى كان وابقاء الظرفية على ظاهرها وهو
الحلول وهو الاتصاف والثاني ابقاء الاعراب على عمومه وتعميم الظرفية الى
بحيث يشمل ظرفية الحل للحال وظرفية الجزء للكل فان الجزء كالمشتمل
على الكل كان ظرفا له والثالث حذف المضاف اى جعل الاعراب جانب
الآخر سواء كان نفس الآخر او وصفا له قوله حال في الآخر اى
شبيها بالحال في الآخر لما مر من الاعراب شبيها بالصفة في كونه تبع
الآخر لا صفة له لتاخره عنه قوله وهو الجانب الاسفل وهو بعد
نصف الكلمة قوله وذلك اى كون الاعراب دالا عليه صفة المدلول
مبني على ان الفاعلية والمفعولية والاضافة في الاصل صفة للمدلول
ثم اطلق على اللفظ الدال عليه تسمية الدال باسم المدلول قوله وقد
جعلهما اى الفاعلية ومقابلها صفات في للدال في نفسه لانه عبارة عن

كون اللفظ عمدة او فضلة بدون توسط حرف الجر او بتوسطه وما ذكره
الشارح الرضي انسب بالنظر الى الاصطلاح وما ذكره الشارح قدس
سره انسب بالنظر الى الحقيقة لان المعاني المعتورة هي مدلول الاعراب
ومفادها ولا شك انه المفاد في المحاورات هو الفاعلية والمفعولية
والاضافة القائمة بالمدلول لا القائم باللفظ لان الدال باللفظ على
الوصف بعد الموصوف لان ذات الوصف بعد الموصوف فكذا الدال
عليها قوله مع الاواخر حيث يتلفظان معا لانا نقول تأخر
ها الذاتي يعني لو اريد التأخر الذاتي لا يتم التقريب لان التأخر الذاتي
للاعراب انما هو عن الحرف الذي يتبعه وهو لا يقتضي ان يوضع
الاعراب في الآخر الاسم فانه ان وضع في الوسط والاول يكون متأخرا
بالذات عن الحرف الذي يتبعه قوله وهو متأخرة بحسب الزمان
عن الحرف فلا يصح قول السائل ان الحركات مع الاواخر قوله لكنها
في فرط اتصالها اه بيان لمنشأ غلط السائل قوله واذا اشبعتها
صارت حروف مد وظهر التأخر في الحروف بحسب الزمان بلا شبهة مع
ان الاشباع ليس الا تلفظ الحركة بمقدار تلفظها مرتين قوله وعكس
ان يجاب اه يعني الجواب الاول تخصيص التأخر بقيد الاطلاق
وابقاء الدال على ظاهره وفي الجواب الثاني ابقاء التأخر على اطلاقه وتخصيص
الدال بما سوى الحرف الاخير فانه في حكم المستثنى بدلالة العقل لان الاعراب
يكون مع الحرف الآخر فان التأخر يعني عبر عن التأخر عما سوى الحرف الآخر ثلثة حرفا
بالتأخر عن الدال لانه تأخر عن اكثر الحروف بناء على ان الاصل في بناء الاسم ان يكون على ا

والتأخر عن الاكثر في حكم التأخر عن الكل لما تقرر بينهم من ان للاكثر
حكم الكل قوله جزءا واحدا اي من حيث المعنى وان كان من حيث اللفظ
احدهما جزءا والآخران معطوفان عليه بناء على تعدد الالفاظ ق
فيكون العطف اه اي من حيث المعنى متقدما على الحمل واما من حيث اللفظ
فهو متأخر عن الحمل والا لم يصح العطف لا يقتضي كون الثاني تابعا
للاول في الاعراب ق اعرابية كانت او غير اعرابية تعميم للحركات بعد
تعميم لا تعميم الغير البنائية لان غير الاعرابية يشتمل البنائية ايضا
ق يراد بها الغير الاعرابية سواء كانت بنائية كحيث واين او غير بنائية
كحركات للاوائل والاوساط ولا يختص هذه الاسماء بالحركات الاعرابية
ق بلا معناها وهو ما يدل على الفاعلية والمفعولية والاضافة زاد
لفظ المعنى اشارة الى كونها مشتركا معنويا بين الحركة الاعرابية وحروف
مشتركا لفظيا ق والنسبة اه لاجتماعهما في حركات اواخر الاسماء
المعربة وافتراق الضمة والفتحة والكسرة في حركات الاوائل والاوساط
وافتراق الرفع والنصب والجر في الحروف الاعرابية ق وتبعه رفعها
لانك اذا ضممت الشفتين لاخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانها
فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمي حركة البناء ضما وحركة
الاعراب رفعا لان دلالة الحركة على المعاني تابعة لثبوت نفس تلك الحركة
ق اي قصدت بفتحك اياه فكان النصب تابعا للفتح فلذا سمي حركة
البناء

الاعرابية لا

128

البناء فتحة وحركة الاعراب نصبا ق بجر الفلك الاسفل الى
الاسفل ق وهو كالكسر الشيء فسمي حركة الاعراب جرا وخفضا
وحركة البناء كسرا لان الاول ليس اوضح واظهر في المعنى المقصد
من صورة الضم عند الثالث ق ولذلك سمي الجازم جازما لانه
كان الشيء القاطع للحركة او الحرف فسمي الاعراب جزما والبناء سكونا
ووقفا قوله فالكل في الكل اي كل واحد من الالقاب المذكورة يستعمل في كل واحد
من الحركات البنائية والاعرابية وغير الاعرابية ق بنائية كانت او غير بنائية كضمة
قفل ق وضلك اذا كان الاسم عمدة وانما كانت سائر المرفوعات في حكم الفا عل
مع اشتراكها الكل في كونها عمدة لكون الفاعل عمدة من كل وجه حتى لا يجوز حذفه
اصلا بخلاف سائر المرفوعات ق لكن يختلف آه لان وجود المقتضي لا يكفي في وجود
الشيء بل لا بد من ارتفاع المانع ايضا ق لولا المشابهة في الفضلة كما في اسم ان
وخبر كان وخبر ما ولا المشبهتين بليس واسم لا التي لنفي الجنس قوله ولا يخفى ان
ان هذا التعميم اي تعميم الفاعل المدلول عليه بالفاعلية للعامل الحقيقي والحكمي وهو الجواب
لانه لم يكن الرفع علامة لها على الاصالة كما هو الظاهر بخلاف ما اذا لم يعمم ويقال الرفع
علامة كون الشيء فاعلا حقيقة والنصب علامة كون الشيء مفعولا حقيقة فانه يحتاج
الى القول بان الرفع والنصب للفاعل والمفعول بطريق الاصالة وفيما سواهما من
الملحقات بطريق الاستعارة ق نعم الرفع والنصب آه بيان لمنشأ غلط القائل يعني
ان الرفع والنصب بالفاعل والمفعول احق لكونهما عمدة وفضلة من كل وجه لكن هذا

لا يقتضي ان يكون الرفع والنصب فيما سويهما لاجل المشابهة وهذه العبارة موجودة في اصل النسخ
وقد رأيت في نسخة مصححة نسخة المعيدة انه خط عليها ق ومن جعل اليا فيهما اي في الفاعل
والمفعولية للنسبة والتاء التانيث الموصوف المقدر اي الخصلة قوله فتوجيهه بحسب
المعنى راجع الى الشرح لان مؤداهما تعميم الفاعلية فان مودى قولنا كون الشيء عمدة وكذا
الى الحال في المفعولية قوله توجيهه اشبه لقرب لان المعنى المصدري يتبادر الى الفهم من
غير تكلف لكون مجموع اليا والتا مفيدا له بخلاف معنى النسبي فانه يحتاج الى التقدير الموصوف
لمؤنث لا لكون الشيء مضافا فان المضاف يكون فاعلا او مفعولا قوله واما نحو بحسبك آه
اما الجر الذي يوجد في المبتدأ نحو بحسبك زيد وفي الفاعل نحو كفى بالله مع انه ليس بمضاف
اليه فلما كان الجار زائدا في نحو هذا التركيب لم يعتد وابهذا الجر فكانه ليس بموجود او يقال
ان الجر وان كان موجودا فيه الا انه لما كان اثر حرف الجر الزائد كان زائدا فلا يكون علامة الشيء
فلا ينافي قولنا الجر علم الاضافة اذ معنى انه علم يختص بالاضافة ليس علما لمعنى آه قوله مبني
على اصالة الرفع آه هذا التعليل مبني على ان الرفع للفاعل الحقيقي بالاصالة ولما يشبه اعني
المبتدأ والخبر بالفرعية والمشابهة به لان الواحد في كل كلام انما هو الفاعل الحقيقي فلا يناسب
ما اختاره سابقا من تعميم الفاعل الحقيقي والحكمي وكون كليهما مرفوعين بالاصالة قوله
بحسب الاقسام لانحصارها في الفاعل والمبتدأ قبل دخول النواسخ او بعده بخلاف المفعول
فان اقسامه كثيرة المفعول مطلق والمفعول به وله ومعه وفيه والحال والتميز والمستثنى
واسم ان وخبر كان وخبر ما ولا المشبهتين بليس والمنصوب بلا التي لنفي الجنس قوله لم يكن
مبنيا عليها اي على اصالة الرفع في الفاعل لكنه يخدشه ان قلت اقسام الفاعل لا يقتضي افراده

المستعملة في المحاورة حتى يجبر الثقل بالقلة ويحصل التعادل وكذا الكلام في قوله والنصب خفيف

آه فانه ايضا مبني على اصالة النصب في المفاعلية وما يشبهها منصوبة بالفرعية ولو ترك

قوله لانها خمسة وقيس والمفاعل حقيقة او حكما كثيرة بحسب الاقسام لم يكن مبنيا عليها

قوله فيناسب العمدة لكون الاقوى للاقوى قوله اي مجعولا التعليل يعني جعل

الاعطاء المتعدي بلا واسطة الى المفعول الثاني متعديا باللام بتضمين معنى الجعل للدلالة

على ان عطاء الثقل للتعليل اعني الفاعل الذي هو واحد بطريق الجعل والوضع له فلا

ينافي حصول فرعيه لاجل المشابهة قوله انما احتيج آه مع كونه منصوبا بالمحل لكونه فضلة

اما كونه فضلة آه يعني ان الفضلة ما يتعلق به الفعل ولا يكون مسندا اليه ومسندا به وا

لمضاف اليه كذلك لاقتضائه يعني ان الفضلة ما يتعلق الفعل مع عدم كونه مسندا اليه ومسندا

قوله اما محل الجر ففي ظاهره اذ بسبب حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه معنى الفعل في

محله لكونه الظاهر مشغولا بالجر قوله جاز العطف بالنصب على محله نحو مررت بزيد وعمرو

قوله يظهر رفعه اي يظهر اعرابه المحلي اذا حذف حرف الجر نحو قوله تعالى واختار موسى قومه

ونحو الله لافعلن كذا فان الفعل محذوف نسيا منسيا كان الاصل علام حصل لزيد فحذف

الفعل مع الفاعل ومع حرف الدال عليه اذ الغرض التعريف او التخصيص وقام الاسم المضاف

مقام اللام لفظا فلا انه يفصل بينهما كما لا يفصل بين الجار والمجرور ومعنى لافادة الاختصاص

الذي هو معنى اللام قوله بزيد صيغة البناء المجهول فان الفضلة صار عمدة لقيامها

مقام الفاعل قوله لكن لما كان الواو في الاصل للعطف مطلقا لا اختصاص له بالفضلة

قوله لم يرد اعماله لان الاعمال يقتضي اختصاص العامل بالمعمول فبقي ما بعدها منصوبا اي بقي ما

BOLGAR ISLAMIC ACADEMY

بعد الواو التي بمعنى مع والا لنصبوا بالفعل قوله مراده في تعريفه فان المراد من المركب الذي ركب تركيب
يتحقق معه عامله قوله وانما اخره يعني كان الايضاح ان يذكر عقيب تعريف المعرب وحكمه مقدما
على تعريف الاعراب الا ان الاصل ان الاعراب سبب قريب للاختلاف والعامل سبب بعيد فا
للايق تاخير السبب البعيد عن السبب القريب في الذكر ليكون الوضع موافقا للطبع قوله
كما قالوا وفي اللباب اعتنى النحويون برعاية هيئات لازمة للكلم بعد التركيب بالعامل على تفاوتها بحسب
المواضع حاصلها يرجع الى انها اختلاف اواخر الكلم وفي الاختلاف اشياء معدودة من العوامل
والمعاني المقتضية فعليه البحث عن علل الاختلاف الاربع عن صورة الاختلاف وهو الاعراب
وعن فيه الاختلاف وهو المعرب وعن جالب الاختلاف وهو العامل وعن ما لاجله الاختلاف وهو
المقتضي وانا اسوق اليك الاربعة بعون الله مبنية في اربعة اقسام انتهى قوله وتاخيره عن
المادة والصورة ظاهر اي تاخير العامل عن ذكر المادة والصورة ظاهر لانهما علتا الماهية والفاعل
من علل الوجود والماهية متقدمة على الوجود طبعا لكونه عن عوارضها قوله واما تاخيره عن
الغاية مع انها معلولة لمعلول الفاعل فلان الغاية مذكورة في المتن بطريق التبعية لبيان الاعراب
حيث قال الاعراب ما اختلف آخره ليدل على المعاني المعتورة فتقديمها لزم تبعا من تقديم بيان
الصورة قوله او لانها مقصودة بالذات يعني ان الغاية وان كانت متاخرة عن الفاعل معلولة لمعلوله
فلها جهة تقديم باعتبار كونها مقصودة بالذات وهو انما قصد لاجل ترتبها عليه فكونها مقصودة
بالذات كان الاعتناء بشانه اكثر والاهتمام بذكره اوفى فلذا قدمت على الفاعل كما ذهب اليه البصرية
فعل المضارع معرب للمشابهة بالاسم عند البصرية لا لاجل توارد المعاني المختلفة عليه كما في الاسم وقال
الكوفية اعراب المضارع لانه يتوارد عليه ايضا المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة

عليه فيحتاج الى اعرابه ليتبين ذلك الحرف المشترك وتعيين احد المحتملات فتعيين المضارع تبعا
لتعيينه وذلك نحو قولك لا تضرب فيه مخلص لكون لا للنفي دون النهي وجزمه دليل
على كونها للنهي ونحو قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن نصب تشرب دليل على كون
الواو للصرف ورفعه على كونها للعطف ونحو ليضرب جزمه دليل على كون اللام للامر ونصبه
على كونها لام كي او لام الجحود وتغير المعنى بكل واحد من الاعرابات المذكورة ثم طرد الحكم
فيما لا يلتبس فيه معنى نحو يضرب زيد ولن يضرب ولم يضرب كاطراد الاعراب في الاسم او في
الفعل اكثر من غير الملتبس او اقل او مساوية لها فانه قد يطرد في الاكثر الحكم الذي ثبت
في الاقل كحذف الواو في تعد ونعد لحذفها في يعد قوله معان اقتضاها آه اي من الوجوه
المختصة التي اقتضاها المقتضي كما في الاسم واقتضاها الشبه التام بالاسم كما في الفعل المضارع قوله
لاهتمام آه معنى الاهتمام ههنا كونه نصب عين المتكلم لكونه مقصودا بالبيان لان مطلوب الاهتمام
اي الاعتناء بالشأن لا غير قوله سببا للتقديم لم يبين وجهه ولانه شامل للحصر ايضا قوله
اذ لا مدخل له في التعريف يعني ان الحصر وان كان صحيحا في نفسه لان تقدم المعنى المقتضي للاعراب
متحقق في العامل لكنه لا مدخل له في التعريف لان المقصود من التعريف تصوير المفهوم وتحقيقه
في ذهن السامع فلا حكم فيه والحصر منوط بافادة الحكم حقيقيا كان او اضافيا وبهذا اندفع ما
قيل انه يحصل بدون غيره فتنبه على ان سببية التقديم ليس كسببية الاعراب للاختلاف فان
الاعراب سبب حينئذ تام بخلاف العامل قوله لعدم تقدمه على كل من الاسناد آه اي لكل من
هذه الامور مدخل في حصول المعاني المذكورة في الاسم فيكون لها سببية في الجملة قوله
الباء للآلة اي بناء المتقضي المذكور على جعل الباء للسببية وليس كذلك بل هو للآلة اي

للاستعانة لان استعمال الباء في الاستعانة اكثر وكذا جعل صاحباه معنى حقيقيا مقابلا للالصاق بخلاف المعاني الاخر على ما هو في كتب الاصول وليس المراد الالة الحقيقية الظاهر انتفاءها هاهنا بل الاصطلاحية اي المعتبرة واسطة لاحداث المتكلم المعاني المذكورة في الاسم واعتبارها فيه وليس الا العامل لان المتكلم انما المعاني المذكورة الاقتضاء العامل اياها فلا يرد النقض بالامور المذكورة قوله وان لم يسموا الة آه دفع لما يقال كيف يقال انهم عدوه الة وسموه عاملا ومؤثرا وحاصل الدفع ان عدم التسمية بالالة لا ينافي اعتقاد الالية فانهم للتنبيه على كونها الة نسبوا التاثير اليه وسموه مؤثرا تمييزا له عن الجامدات مما له دخل في اعتبار تلك المعاني وذلك لان الالة ينسب اليه الفعل في العرف لمباشرتها الفعل كالفاعل بخلاف الشروط يقال قطع السكين ولذا سموا القوى التي هي الات الادراك والتحريك مدركة ومحركة قوله ويبطل ما قيل اي يبطل ما في وجه العدول من ان الغرض من التعريف معرفة المعرب بوجه صالح لان يكون وسطا للاحكام الجارية عليه لمن تتبع لغة العرب وما عرف به المصنف صالح له بخلاف تعريف الجمهور وذلك لان تعريف المعرب متوقف على معرفة العامل لكونه مأخوذا في المركب المأخوذ في تعريفه ومعرفة العامل يتوقف ح على تتبع ما يعدونه الة فلا يكون الوجه المذكور صالحا لان يصير وسطا لمن لم يتتبع لغة العرب وليس المراد انه يلزم تقدم الشيء على نفسه ح كما يلزم من تعريف الجمهور كما لا يخفى قوله لان نص في الالة لما عرفت ان الفعل ينسب الى الفاعل والالة لمباشرتهما الفعل ولا شك ان العامل ليس بفاعل فيكون الة قوله اعلم آه افاد بهذا البيان احكاما ثلثة للعامل احدها ان حقه التقديم وثانيها ان حقه ان يكون لفظيا وثالثها انه لا يجوز انعقاد العاملية والمعمولية بين شيئين من جهة واحدة قوله لا يتصور بدون تقدمه على المعرب لان الاعراب بمنزلة

الصفة

۱۳۴

BOLGAR ISLAMIC ACADEMY

العرف القائمة بالموجب فلا يمكن الانفصال بينهما قوله كما في كلمة الشرط والشرط الغلط كما
في اسم الشرط وفعل الشرط قوله وافادة التعليق اى تعليق حصول مضمون الجزاء
بحصول مضمون الشرط قوله في الفعل اى الفعل الشرط قوله كان عاملا فيه ولذا اسقط
عن النون الاعرابي قوله ومن حيث وقوع الفعل اى الدعوة واقعة على اى واحد من الاسماء
كان مفعولا لتدعوا فكان لان تقدم تأخر من جهتين تضمنه معنى الحرف وجهة كونه اسما
قوله فسر التقدم بالحصول بان جعل الباء فيه للآلة والتقدم مشتق من بمعنى الثبت كما في شمس
العلوم ومجمع البحار ولم يفسره بالقيام بالغير اى الحصول فيه بان يكون الباء صلة للتقدم لان المعنى
المقتضى ليس حاصلا في العامل مختصا به اختصاص النعت بالمنعوت كما يقتضيه اصل اللغة الظاهر
على نحو الرضى لان القيام الموصول بالباء شاع استعماله في العرف في الحصول في الغير بان يكونا
عتاله واما كونه اصل اللغة محل بحث لانه معنى عرفي منقول من القيام بمعنى الانتصاب
فان العرض لما كان وجوده وتحيزه تابعا لتحيز غيره كان شبيها بالامر المنتصب بالغير
قوله انما قيد المعنى به الظاهر ان يقول انما فسر المعنى به بان جعل اللام في قوله المعنى
للعهد واراد به معنى من المعاني المعتورة الا ان لما كان التفسير المذكور مستلزما لتقييد المعنى
وحرفه على عن المعنى الظاهر قيده به قوله كما ذكرناه في التفصيل الذي نقله نقله عنه
الشارح الرضى في تحقيق كون صيغة المعتورة على بناء اسم الفاعل قوله استدعاء
الاسناد اليه لان النسبة ماخوذة في مفهوم الفعل لان له استدعاء التعليق قالوا
ان الفعل المتعدى يستدعى التعلق بالمفعول كاستدعاء الاسناد اليه الى الفاعل
قوله لانه صار فضلة لمجموعهما يعنى ان العامل ما به يتقدم المعنى المقتضى

BOLGAR ISLAMIC ACADEMY

والمقتضى للنصب كونه فضلة وهو انما يتقدم بمجموع الفعل والفاعل فيكون المجموع عاملا قوله اى
لفظه انما جعل الباء عاملا في لفظه لانه يوصل الفعل اليه فهو اقدم في استحقاق العمل قوله
فالعامل هو الفعل اذ الفعل بتوسط الحرف تعلق به ووصل اليه قوله لوقوع المضاف
موقعه اى ليس حرف الجر محذوف نسيا منسيا المضاف مقامه ودلالة عليه فيجوز ان يعتبر
عاملا وهذا كان نصب ان المقدرة في نحو احضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها في السببية اذا الواو
والجمع جاز نصبها مطردا قوله ولذا يكتب آه ولو كان الحرف مقدرا جاز لكان غلام زيد نكرة
كغلام لزيد لان المقدر كالملفوظ قوله لما ذكر الاعراب آه اى تعريف الاعراب وانواعه من الرفع
والنصب والجر وكان لتلك الانواع اقسام للرفع ثلثة الضمة والواو والالف وللنصب اربعة
الفتحة والكسرة والالف والياء وللجر ثلثة اقسام الكسرة والفتحة والياء قوله فاتى بالفاء بيانا لتفريع الفاء
فصيحة وجزاء محذوف اقيم تفصيله مقامه اى اذا عرفت الاعراب وانواعه فاعلم ان اقسامه ومحاله ومحاله المفرد
المنصرف آه وترك العاطفة ليشعر بكون منهما قسما محلا باستقلاله ولم يرد ان الفاء لتفصيل ما اجمل سابقا
اذ الجملة غير مذكور فيما سبق ولا مدلول عليه بالكلام السابق قوله المفرد في المشهورة وقد استعمل
المفرد في المعاني الاربعة فبالمعنى الاول في تعريف الكلمة وبالمعنى الثاني في قوله والاول عن مفرد
معدلا اعرابا وبالمعنى الثالث قوله ويبنى على ما يرفع به اذا كان مفردا معرفة وبالمعنى الرابع ههنا
فادخله في المفرد لان المراد به ما لم يكن مثنى ولا مجموع حاجة عن حكم لان اعرابها بالحروف
والحكم ههنا يجب ان يكون مساويا بالمحكوم عليه ليحصل التمييز بين اقسام الاعراب ومما
لها علمه عندهم تتبع لغة العرب قوله فلا يجاب آه اى لا ايجاب بمنع حصولها في المفرد
بناء على ان قولنا فالمفرد المنصرف بالضمة رفعا آه قضية مهملة بان يكون اللام للعهد الذهني
والمهملة

مقام

136

والمهملة في قوة الجزئية فكان قيل بعض المفرد المنصرف ح كذا وكذا على جميع افراد الموضوع
فتنقض القضية الكلية المذكورة على تقدير كون اللام للاستغراق للايجاب بمنع خروجها عن الحكم
لان القضية الكلية ما حكم فيها بشمول الحكم لجميع افراد المفرد المنصرف وذلك ثابت لان الاسماء
الستة يكون اعرابها بالحركات الثلث في الجملة وهو عند عدم الاضافة وكذا بعض ما الحق
بالمثنى يعني كلا عند اضافته الى المظهر يكون اعرابها بالحركات الثلث تقديرا او لا يقتضي شمول
الحكم لجميع الافراد في جميع الاحوال حتى يرد النقض قوله لان مقام الضبط تعليل للنفي
اى الايجاب لان مقام ضبط اقسام انواع الاعراب ومحالها يابى عن كون القضية
مهملة او كون الحكم غير شامل لجميع افراد في جميع الاحوال قوله مع ان ذكر المنصرف ح اى
حين اذا جعل الحكم غير شامل لجميع الافراد في جميع الاحوال يكون قيد المنصرف لاخراج غير
المنصرف المخصوص اعني ما لم يضف ولم يعرف باللام لانه الذي لا يكون اعرابه بالحركات الثلث
لا لاخراج غير المنصرف مطلقا لان غير المنصرف المضاف او المعرف باللام يكون معربا بالحر
كات الثلث في الجملة فلا معنى لاخراجها عن الحكم مع ان الظاهر ان القيد لاخراج غير المنصرف
مطلقا قوله بل يجاب آه اى هذا الحكم وان كان شاملا للاسماء الستة وما الحق با
لمثنى والجموع الا انه مخصص بما عداها بقرينة ذكر حكمها فيما بعد فهو عام مخصوص البعض بكلام
المستقل كقولك اكرم العلماء ولا تكرم زيدا فكان ينبغي آه فان التصريح ببعض القيود
والاكتفاء في بعضها بما ذكر فيما بعد تحكم قوله اجيب آه اى لا تحكم في تصريح البعض والاكتفاء
بذكرها فيما بعد في البعض بناء على الفرق بينها بالحصر وعدمه والاعتبار بقيد المحصور لكنه لئلا
يقع الغفلة عن خروجها فيقع الامور كثيرة فيجب التصريح باخراجه بخلاف المقصود

قوله مع ان الاختصار آه ولولا ذلك لكان الاليق التصريح باخراجها قوله لانه قصد نوع تلعب
آه قصد ان يجعل كل واحد من المحلين للاعراب بالحركات الثلث مليا وتعبدا باسم يختص به قوله
ولانه يلزم الفصل اى يلزم على هذا التغيير الفصل بين الصفة اعنى المنصرف فان وبين موصوفها اعنى
مجموع المفرد والجمع بما ليس صفة في ذلك المجموع وهو المكسر الذي ما هو صفة الجمع قوله اوتوهم التغليب
بان عنى المنصرف وغير المنصرف بالمنصرفين لاشتراكهما في الحكم قوله لان مقام اى مقام الفرق بينهما
في حكم الاعراب يابى عن يتوهم التغليب على ان توهم التغليب بالتغيير المذكور ايضا باق بان يقال عبر عن المفرد
المنقسم الى المنصرف وغير المنصرف بالمنصرف تغليبا وكذا في قوله والجمع المكسر المنصرف قوله عن توهم
المشاكلة في المذكور اى لو لم يأب مقام الفرق عن توهم التغليب في التغيير المتروك لم يأب
عن توهم المشاكلة في التغيير المذكور اى لو لم يأب مقام الفرق عن توهم التغليب في التغيير
المتروك لم يأب عن توهم المشاكلة في التغيير المذكور اذ بعد ملاحظة ذكر غير المنصرف فيما بعد كلا
التوهمين محتملا صحيحا وعن عدم الملاحظة يجوز الوهم كلاهما والمشاكلة ان يعبر عن شئ بلفظ
غيره لوقوعه في صحبته فيكون من قبيل قوله تعه وتعالت ترتفعاه فان معناه موضع الارتفاع و
والارتفاق في النادى لانه عبارة عن النصب المرفق تحت الخد للاستراحة والاستراحة في
النادى الا انه غير في مقام الكفار لوقوعه في مقابلة قوله تعه في حق اهل الجنة فحسنت مر
تفقا قوله لنظهر خروج آه فيه اشارة الى مثل لسنون وضربات خارج عن تعريف الشارح
وان مثل فلك داخل فيه لكن ليس لظاهرا ما خروج مثل سنون فلان المراد لا يكون
سالما فيه اذا جمع كما سيصرح به المحشى قال الشارح الرضى بعد ما عرف جمع التكسير بما تغير فيه
مفرده واما التغيير نحو تمرات بفتح العين ونحو خطوات وسدرات بفتحها فيقدر حصول هذه

غير

التوقفات

التعريفات بعد عينها العرض وان لم يثبت نحو تمرات ساكن العين بخلاف خطوات وسدرات

بفتحها كما قال حذف التاء في المجموع بالالف والتاء بعد الحاقهما لاجتماع التائين لجعلها من باب

جمع السلام الثاني فعلى هذا يقدر ان تقييد السين في سنون جمع سنة من الفتحة الى الكسرة او الضمة

بعد التنبيه على انها ليست جمع سلامة في حقيقة لكونه على خلاف القياس لفقدان شرط جمع

السلامة وكذا الحال في ثبوة وقيد في جمع ثبة وقلة على ما صرح به في الرضي واما نحو مثل

فلك فبان يقال المراد ان لا يكون الواحد فيه سالما اما حقيقة او تقديرا وعدم السلامة

التقديري متحقق في مثل فلك لما تقرر ان ضمة المفروضة قفل وضمة الجمع ضمة اسد وفيه

انها ليست ابعاضا للدال توضيحا ان الصفة البعضية انما تقتضي الاصا له

اذا كانت حقيقة لكون البعض مقدما للكل والمقدم اصل التقدم لكن بعضية الحركات للحروف

ليست الا توهما بناء على حصولها من اشباع الحركات واما في الحقيقة فالحركات كيفيات

عارضة للحروف يحصل من تموج الهواء على نحو مخصوص في المخارج قوله ولو سلم آه

اي لو سلم لكون الحركات ابعاضا لها حقيقة فالبعضية تقتضي الاصالة بحسب الذات لان

ذات الجزء متقدم ذات الكل فلا تقتضي اصالتها باعتبار كونها علامة اذ لا بعضية لها لهذا

الاعتبار قوله لكن ان تقدير الاعراب في نظم الكلام هذا على تقدير جعل قوله رفعا ظرفا او لا

احالا وان كونه مصدرا لان فاعلها يجوز ان يكون معنويا بخلاف المصدر قوله قد اشار بقوله

على معنى آه لان يشعر بان الحالية والمصدرية مبنيا على افادة عبارة المتن هذا المعنى وملاحظة

قوله لم يقدر هذا اذا لم يجعل مصدرا لما قوله لا المصدرية فانه على هذا التقدير ان الاعراب بتقيد

بالضمة نفس اعراب الرفع بناء على ان المصدر يكون بمعنى الفعل فان الاعراب آه يعني مفاد العبارة

BOLGAR ISLAMIC ACADEMY

على تقدير الظرفية والحالية ان الاعراب تلبس بالضمة والفتحة والكسرة حالة الرفع والنصب والجر
اى تلبس كان وكون تلك الحركات الثلثة مما يصدق عليه الرفع والنصب والجر موقوف على
كونه الملابسة العام بما للنص فصح ان مجرد العبارة لا يفيده قوله وهو بعد بيان اقسام المعرب
واعرابها ملانحطاطه كان مستحقا للتاخير عن جميع الاقسام الا انه قدم على ما هو اصل فى الاعراب معرب
بالحروف لكون اعراب بالحركات الذى هو اشرف قوله للاصل اى لما هو اصل فى الاعراب من جميع
الوجوه هو المفرد المنصرف الخ قوله بخلاف جمع المؤنث فانه لم يترك فيه التنوين وان لم
لكنه تنوين التمكن الذى خاصة الاصل قوله اكثر ارتباطا او بخلاف غير المنصرف فانه اقل ارتباطا
اذ له ارتباط بالقسمين الاولين لا بحسب المقابلة قوله باعتبار الجزء الاول متعلق بقوله
مقابل وهو منصوب على التمييز التام اى مقابلة لغير المنصرف باعتبار الجزء الاول اعنى الجمع
ومقابل الجمع المكسر باعتباره ايضا قوله باعتبار الجزء الثانى اى باعتبار السالم سماه ثانيا تسامحا
باعتبار كون المضاف اليه من تتمة المضاف لكان مجموع جمع المؤنث جزء الاول قوله وليكون
ذكرها آه فى عطف على قوله انحطاطه اى ليكون ذكر جمع المؤنث السالم وذكر غير المنصرف على ترتيب
ذكر مقابليهما فان مقابل الجمع اعنى المفرد مقدم فى ذكر على المنصرف المقابل لغير المنصرف قوله مجرور
على انه صفة المؤنث مع ظهور ان السلامة صفة له حقيقة ووصف الجمع به وصفا بحال متعلقه
اى سالم مفرده رعاية للاصطلاح فانهم سموا الجمع الى السالم والمكسر وجعلوها نعتا له قوله اذا جمع
احترز بهذا القيد عما حصل فيه سنون وقاضون وارضون فان التغيرات الواقعة فيها بعد الجمع قوله
جمع سجل على وزن قطر وهو الشيء قوله نحو عرفات فيه فانه فى الاصل جمع عرفة ثم صار
علما للجبل قوله سواء كان بحسب العرف بان يقال جمع المؤنث السالم موضوع فى حرف
الخات

اتحادات لا يكون بالالف والتاء قوله وبعموم المجاز بان يراد بلفظه معنى مجازي يكون من
افراده قوله في اصل المعنى الحقيقي للجمع المؤنث السالم موضوع جمع المؤنث سالم عن التغير والمعنى المجازى
ما يكون على صيغته ولم يكن جمعا لمؤنث والاولى ههنا التعبير بالاعم الشامل لهما اي فما يكون بالالف والتاء
قوله يخرج مثل سنون لعدم كونه بالالف والتاء وان كان داخلا باعتبار المعنى اللغوي لا
ه السالم من التعريفات انواع جمع قوله محل الاضافة اه على ما قيل مع ان الكلام حذف مضاف
اي صفة جمع المؤنث السالم وحذف معطوف اي جمع المؤنث السالم وما كان على صيغة
فلا يخرج بالجمع بالالف والتاء جمع المذكر لان صيغة جمع المؤنث السالم في عرف النحاة ::
وان كان بالحقيقة جمع المذكر قوله لا يحتاج في اخراج الثاني الى تقدير المضاف فضلا عن تقدير
المضاف بالذكر لاخراج الثاني لان حذف المعطوف لا يحتاج لانه داخل في جمع المؤنث بالمعنى
اللغوي قوله ادخل في طبعه اي اخلى عن جميع العوارض تردد كاسمع طبعه بالضم والفتح قيد
بذلك لانه اذا ادخل والاضافة يجر بالكسر قوله اي بعضها اه يعني وصف اسم الاشارة
بوصف عام ولم يكتف على قوله واعراب هذه الاشارة الى ان المراد بهذه الاسماء الستة
المذكورة بخصوصها بل بعمومها اي باعتبار كونها اسماء الستة لان المقصود الحكم على الاسماء
الستة المضافة الى غير ياء المتكلم سواء كانت مضافة الى الاسم الظاهر او المضمر الغائب
والمخاطب واما قيل من انه يلزم على تقدير الارادة بخصوصها ان يكون الحكم بالواو ونحوه انه
وبالالف والياء ممتنعا فمحل بحث تدبر قوله اذ كثيرا اه تعليل لصحة الارادة بعمومها قوله
ويراد الحكم على نوعه بناء على ان ذكر الشخص يتضمن ذكر النوع ايضا ونحا
لم يقل اسماء الستة المكبرة الموحدة المضاف الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء ليكون /

BOLGAR ISLAMIC ACADEMY

ليكون الاسماء الستة المذكورة صريحا بالحروف وان ذو لا يستعمل الا مضافا الى مظهر قوله يكون
على الصدق تعريف العلم عليه اذ هو وضع لشئ بعينه ومن هنا ظهر كون هذا التوجيه مبنيا كون اللفظ
موضوعا للفرد قوله وفيه تأمل آه قدم ذلك تحقيق الوضع بما لا مزيد عليه قوله اى بالحركات
التقديرية في الرضي نقل عن سيبويه ان هذه الاسماء معربة بحركات مقدرة على الحروف واعرابها
كاعراب المقصور لكنه اتبعت في هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها كما
في امرؤ وابنم ثم حذف الضمة لاستثقال فبقى الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا لاستثقال
فانقلبت الواو ياء لكسر ما قبل وصل قلبت الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والاعتراض
عليه انه كيف خالفت الاربعة منها اعنى المحذوفة اللام اخواتها من دم ويد في رد اللام في الاضافة وايش
الغرض في ردها اذا لم يكن لاجل الاعراب بالحروف ودافعه اتباع حركة ما قبل الاعراب بحركة الاعراب
اقل قليل وايضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الظاهر فهلا جعلها مثلها في كونها
اعلاما للمعاني قوله او اللفظية في الرضي قال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف قوله
للزوم الاعراب في وسطه على تقدير كون اعرابها بالحركات اللفظية قوله مع الغنى عنه لما مر انه
يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات التقديرية قوله لتشابه الحركات في كونها متولدة
من اشباع الحركات وح يكون العبارة محمولة على التقديم آه الا انه قدم في الذكر ليكون شرط
الاضافة مقرونا بالشرطين المذكورين ضمنا قوله لا يتقدم على العامل المعنوي بناء على كون
الظرف من العامل المعنوي على ما ذهب اليه الجمهور واختاره المصنف في شرحه فلذا قدم ما اخره
اى لاجل التنبيه على ان العبارة محمولة على التقديم والتأخير قدم الشارح ما اخره المصنف قوله
او لان للمحارج تغير النظم يعني ان الشارح مزج عبارة المتن بعبارته واعتباره من كلام نفسه

حيث

BOLGAR ISLAMIC ACADEMY

نج

حيث زاد الواو العاطفة قبل قوله مضافة وعطف عبارة ثانيها اعني موحدة وبالياء او تغيير النظم
يعني المجموع جملة اعتبة كلام نفسه كالعناية كما فيما نحن فيه فانه لما كان المقام مقام بيان احكام
انواع الاعراب وبني الرسالة كان العناية بذكر الحال والاقسام اكثر من العناية كما نحن فيه فانه
لما كان المقام بيان شروطها قوله اوحسن الموقع فان حسن الموقع ههنا يقتضي ان يكون بيان
شروط الاعراب مذكورة عقيبها قوله او موافقة الاسلوب السابق فان موافقة الاسلوب
السابق ههنا ان يكون الخبر مذكورا بعد المبتدأ عند فصول يجوز ان يكون حالا آه وح لا يكون
الحال مقدما على العامل تفصيله اي تفصيل الفرق بين هذا الشرط والشرطين السابقين
حيث اكتفى فيهما بالمثال ولم يكتف في هذا ان خصوصية المضاف اليه اي كون ضمير المخاطب
المذكور الواحد غير معتبرة والقصد منه ذلك المضاف اليه الى نوع الاضافة الى ياء المتكلم
فقط دون ما عداه من المظهر والمضمر الغائب في غاية الخفاء اذ الانتقال من الاضافة الخصو
صية الى نوع اضافة الخصوصية الى نوع اضافة مخصوصة بعيد غاية البعد قوله وليس الا
حتى ان آه اذ الانتقال من ذكر الضد الى نوع الضد الآخر ظاهر غاية الظهور قوله لحركتين او
اكثر لما كانت المداوات حاصلة من اشباع الحركات الثلث والاشباع يحتمل ان يكون متعددا
ن
حركتين او اكثر ردد بين كونها لحركتين او اكثر قوله فكذا معها آه لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل في كو
معانيها الالفاظها والالكان مخلا بالمعنى وان كانت معانيها منبئة عن التعدد فان كل واحد
منها يدل على معنى واحد وذلك المعنى ينبئ عن امر آخر كالاخ ينبئ عن الاخ عن الابن والحم عن
المرأة او الغم والهم عن صاحبه وذو اعني الصاحب عن صاحبه وانما قيل مستلزمة ثن
لتعدد لان المتبادر منه امتناع الانفكاك في التعقل وذلك غير متحقق في الغم والهم لعدم كونهما من مقولة المضاف باذكر

ظهر انه لا حاجة الى ما قيل في ابتغاء الغم عن التعدد فان الغم عبارة عن الشفتين على الهيئة المخصوصة
اذا كانتا على الوجه واما اذا ابنيا عنه فلا يقال له الغم فالاضافة الى الوجه ماخوذ من
في مفهومه واما ما قيل في السهو ان المستكره انما يكون بالنسبة الى المستكره قوله دون
عده فانه وان كان في آخره حرف صالح للاعراب سماعا اذ جاء عدو بالواو لكن معناه
لا ينبئ عن التعدد في الصحاح العدا اصله عدو حذفا الواو بلا عوض قال لبيد وما الناس كا
لديار واهلها بها يوم خلوها وعدوا بلاقع فجاء به على اصله قوله فاستحوا آه وحصل
المشابهة منها وبين المثنى والمجموع لفظا في وجود حرف صالح للاعراب في كل احد منها قوله
لانها كانت مبدلة منها اهم آه في الصحاح افراده ولم يحتمل الواو والتنوين فحذفها وعوضوا من
الهاء ميما وقالوا فم ولمان وفمون ولو كان الميم عوضا من الواو ولما اجتمعا انتهى فالاولى ان
يقال لانها حذفت في الافراد فلم يرد الا الاعراب قال الشيخ آه خلاصته ان هذه الحروف مع
كونها اجزاء الكلمة جعلت اعرابا قوله مع كونها اى الالف والياء بدلا من لام الكلمة
في الاربعة الاول وعين الكلمة في الباقيين قوله وجعل آه يعني كان ما قبل اللام والعين
في الاصل مفتوحا ثم جعل مضموما ومكسورا لمناسبة الواو والياء للتخفيف وليكون
حرف مد تشابه الحركات الاعرابية قوله لان دليل الاعراب آه اى دليل كون الكلمة معربة
لا يكون من اصل الكلمة لان دليل وصف الشيء يكون متاخرا عن ذات الشيء وسنخ
الكلمة لا يكون متاخرا عنه والسنخ بكسر السين المهملة والنون والخاء المعجمتين الاصل
واسناخ الاسنان اصولها كذا في الصحاح قوله فهي بدل هذه الحروف بدل من
الواو الذي هو سنخ الكلمة قوله يغير حالها بنفسه آه اى يغير هذه الحروف شيئا لم
يغيره

ىن بن
حميد الله بن س
بن بن ن ن
ن

محمد حميد الله بن [illegible] طابنوى

BOLGAR ISLAMIC ACADEMY

لم يفده لام الكلمة وعينها وهي الاعراب اعني كون هذه الاسماء
مرفوعة ومنصوبة ومجرورة كالتاء في بنت فانها مبدلة من الواو ويفيد ما لم
يفده الواو وهي التأنيث وكذا يكتب طويلة قوله ولا يبقى آه دفع لما يختلج
من ان دليل الاعراب اذا لم يكن من سنخ الكلمة يلزم ان يبقى فوه على حرف واحد
مع انه لا اسم في كلام العرب على حرف واحد واعترض عليه آه بصيغة المعلوم
اي الشارح الرضي لغرض التخفيف فيه انه التخفيف حاصل على تقدير الابدال ايضا
بل في حروف المعاني الملحقة بالمفرد لتحصيل معنى التثنية والجمع فيجوز ان يجعل
دليل الاعراب فكيف يكون من دليله قوله وهو ليس بمبني على ما قاله الكو
فيون الالف في كلا وكلتا ولزوم حذف نونيهما للزومهما الاضافة وقالوا اصلهما
كل المفيد للاحاطة فخفف بحذف احد اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف
ان المقصود الاحاطة في المثنى لا في الجمع قوله ولزوم الالف آه ولو كان علامة
التثنية لانقلب بالياء حالتي النصب والجر قوله فان المثنى لا يمال لان ش
العلامة لا تغير قوله ولم يبدل التاء من الياء والا في اثنين فان قلت ذكر في المفصل
ان ابدال التاء من الياء جائز في نحو اتسر ولا في نحو اسنتوا السنتان وكيت وذيت
قلنا مراد المحشي من ابدال التاء من الياء اذا كان لام الكلام فيه فلا يريد
نحو اتسر واما اسنتوا وكيت وذيت فقد اختلف فيهما ومراد المحشي من
الابدال المتفق عليه في الصحاح يقال اسنى القوم يسنون اسناء اذا لبثوا
في موضع سنة واسنتوا اذا اصابتهم الجدبة تقلب الواو تاء للفرق بينهما وبينه كان

من الاخر كيت وكيت اصل التا فيهما هاء وانما صارت تاء للوصل
وحكى ابو عبيدة كان الامر كية وكية بالهاء وقولهم كان ذيت وذيت
اصله ذيو على وزن فعل ساكنة العين فحذف منه الواو فبقي على
حرفين فشدد كما يشدد كي اذا جعلته اسما ثم عوض من التشديد
التاء انتهى فالابدال المتفق عليه ليس الا في اثنتين فانه من قولك
ثنيت ولامه ياء والتاء بدل منها وليست التاء متمحضة للتانيث اذ
لا يكون تاء التانيث في وسط الكلمة قال ولا يميلون اسما مثل
ثنيا على غير الشذوذ قيد بكونه اسما لانهم يميلون الالف الاخير
في الفعل مطلقا ويكون ثلاثيا لانهم يميلون الالف الاخير من الاسم
الرباعي كيف كانت وبكونه على غير الشذوذ لانه امليت العلى مع كونه
اسما ثلاثيا والغزوا لكنه شاذ قال الا ما كان من ذوات الياء
اي من الالفاظ التي الفه منقلبة من الياء قال لكونها بدلا من اللام
لوقوعها موقع اللام ولو كانت متمحضة للتانيث لجاء بعدها
دليل لقوله لم تتمحض للتانيث لا لقوله فيها ادنى جهة منه كما لا يخفى
قال ولهذا لم ينفتح ما قبلها اي لكونها بدلا من اللام او لعدم
كونها متمحضة للتانيث لم ينفتح ما قبلها مع ان تاء التانيث
يجب انفتاح ما قبلها قال ولم ينقلب هاء اي ولاجل البدلية او عدم
التمحض لم ينقلب تاء اخت وبنت هاء لكونها بدلا من الواو مع تاء
التانيث

التأنيث ينقلب هاء عند الوقوف قوله وانها ليست لمحض التأنيث علة لقوله
جاز الجمع بينهما قدم للاهتمام فكان التأنيث حصل بمجموعهما قوله وفي قوله فلذا
جاز توسيطها رد للمص ره اي رد قوله الرضي فان ما ذكره منقول في شرح الرضي لكن رد
كونه رد المص ره نظر لانه اشاره بعدم التوسط على القائل بالمحض التأنيث حيث
قال في الايضاح واما كلتا فمنهم من يقول هي من الياء ومنهم من يقول ليست بدلا البتة
فمن قال انها من الواو فلان ابدال التاء من الواو اكثر فحملها على الاكثر اولى ومن قال
انها من الياء فلان الاعلال بالياء اكثر وهذا معتل فيحمل على الاكثر واما من قال انها ليست
بدلا البتة فيقدر زعم انها لمجرد التأنيث والالف بعدها هي اللام فيكون وزنه فعلتا وليس
بمستقيم لان تاء التأنيث لا يكون وسطا ولا يكون ما قبلها ساكنا وفعتل ايضا ابنيتهم
قوله ولا يجوز تعريف المثنى بان يعبر عنه بمفردين قوله معرفة لانهما وضعها للتأ
كيد ولا يؤكد بالتأكيد المعنوي الا المعارف قوله قيل انه الخ اي قيل في الفرق
بين حال اضافة كلا وكلتا الى المضمر وبين حال اضافتهما الى المظهر قوله فالاغلب
كونه جاريا على المثنى تأكيدا له نحو جاءني الرجلان كلاهما وجئتما كلاكما وجئنا كلا
نا وان جاز ان يقول كلاهما جائني بعد ذكر شخصين فلا يكون تأكيدا قوله معنى و
لفظا واما معنى فلكونه مثنى المعنى واما لفظا فلكون آخره الف ولا ينفك عن الاضافة
حتى يتميز عنه بالتجرد عن النون قوله واصل المثنى ان يكون فيه بالالف الاصل في
الاسماء الاعراب كما عرفت قوله فالاولى جعله آه فلذا اتوا بالياء وفي جعل
الثلاثة التي اعربت المثنى بها قوله فانه لا يجري على المثنى لانه لا يكون تأكيدا

BOLGAR ISLAMIC ACADEMY

فهو مفرد منصرف فيكون اعرابه بالحركات الثلث الا انه لما كان منقوصا جعل
اعرابه تقديريا قوله او لم يستعمل مفرده فلا يكون مثنى مع ان اعرابه المثنى في
شمس العلوم المذروان بكسر الميم والذال المعجمة والراء المهملة طرفا الاليتان وليس
لها واحد وفي الصحاح ولا واحد لهما لانه لو كان واحدهما مذرى على ما زعم ابو
عبيدة فقالوا في التثنية مذريان لان المفرد المنقوص اذا كان على اربعة احرف
يثنى لان مفرده وان لم يكن مستعملا لكنه ثابت في التقدير اذ كانه كان مذرى
معناه طرف الالية ثم يثنى بطرفي الاليتين قوله لم يمكنه يعني ان ثنايان بكسر الثاء
المثلثة والنون والياء التحتانية معناهما طرفا الحبل قوله المثنى اي المعطوف
احد طرفيه بالآخر ولم يستعمل له مفرد مع انه معرب باعراب التثنية فكان على المص
ده ان يذكره فيما الحق بالمثنى ولا يمكن للمصدر ان يقدر مفرده ثنى كما قدر في مذر
وان لانه لو فرض استعمال ثنى كان معناه احد طرفي الحبل وليس في الطرف
الواحد معنى المثنى لانه في اللغة العطف ثنيته اي عطفته ولا عطف في احدهما فلا
يمكن اشتقاق ثنى منه وتقديره مفرد الثنايين وفيه بحث لان معنى التثني عارض
للطرف الواحد من الحبل وان يكن ذلك اصلا فيه وذلك كاف لاعتبار اشتقاقه
منه في الصحاح الثناء بالمد عقال البعير ونحوه من حبل مثنى وكل واحد من ثنييه
فهو ثنى لو افرد تقول عقلت بثنايين اذا عقلت يديه جميعا بحبل او بطرفي حبل
وانما لم يظهر لانه لفظ جاء مثنى لا يفرد واحده فيقال ثنى فترك الياء على الاصل
لانه من ثنيت ولو فرد واحده وقيل ثنائين ثناءان بالهمزة كما تقول كساء

ان

BOLGAR ISLAMIC ACADEMY

ان ورد ان انتهى فان قوله لا يفرد واحده فيقال ثنا آه يشعر بان له واحدا مفردا

لكنه لم يفرد في الاستعمال قوله اذ ليس في المفرد معنى الثني اي صيرورة الشيء ثانيا

يقال ثناه اي صار له ثانيا وهذا كلام حق لا شبهة فيه قوله فالثنايان اي

ثا اذا لم يكن له مفرد فالثنايان لفظ مفرد معناه طرف الحبل المثنى فيكون الثنى

في مجموع الحبل حيث جعل الثنى صفة له لا في كل واحد من طرفيه وفيهما واما انه

مما يجوز ان يقال للحبل انه مثنى باعتبار اشتماله على الثني يقال لكل واحد من طرفيه انه

مثنى على الآخر اي معطوف به والثني على وزن فعل من ثنيته اذا عطفته قوله

لوجوب ان يكون مفرده من لفظه وقال المصنف جمع المذكر السالم كل اسم ثبت

مفرده ثم الحق بذلك المفرد واو ونون دالة على ما فوق الاثنين قوله اجاد واورده

باسقاط النون اشارة الى انه لازم الاضافة كمفرده قوله لانه جمع آه بخلاف حضرمين

لانتفاع الارين فيه قوله كما هو مقتضى الجمع تشبيه بالنفي لا بالمنفي قوله قال

الشيخ الرضي جلبت الالف آه في هذا النقل بيان وجوه ما يصلح للاعراب فيهما

وتعيين ذلك اي جلبت الالف قبل الاعراب لتحصيل باب الجمع لان الالف

لكونه خفيفا يناسب قلة عدد المثنى فان القلة يوجب الخفة وكذا الواو لكونه

ثقيلا يناسب كثرة الجمع لكونه الكثرة موجبا للثقل قوله وهذا الحكم اي جعل الالف

علامة التثنية والواو علامة الجمع مطرد في جميع المثنى والمجموع سواء كانا مظهرين او

مضمرين مستترين او بارزين مرفوعين او منصوبين او مجرورين قوله

لان كلا من المثنى والجمع متعدد آه لتقدم الموصوف على الصفة فيكون الالف

والواو لكونهما علامة التثنية او الجمع متقدمين على الاعراب والجر اولى بهما
اي الجر احق بالياء لكونها حاصلة من اشباع الكسرة التي هي الاصل في الجر
قوله فاتبع الجر على صيغة بناء المجهول ونصب الجر اي جعل النصب تابعا للجر قوله
قال الشيخ الرضي آه اشارة الى وجه آخر للفرق بين المثنى والمجموع بفتح ما قبل الياء وكسر
ها قوله اتباعا على الحركة الثانية آه فان الالف لما جلبت علامة التثنية والالف
يقتضي فتحة ما قبلها وان كانت الفتحة ثابتة قبل اعراب المثنى ما بقي على ما
كان عليه لعدم المغير واما الضم الذي اقتضته الواو التي جلبت علامة للجمع فقلب
كسرا فيلزم قلب الواو ياء لاستثقال الضم قبل الياء الساكنة لو ابقيت
الياء على حالها ولزوم التباس حال الرفع بحال النصب والجر اذا قطع عن العامل النظر
وبطلان السعي في قلب واو الجمع بالياء اولا لو قلبت الياء بالواو لضمة ما قبلها قوله
مع ان تغير الحركة وهي الضم الى الكسرة اولى من تغير الحرف اي الياء الى الواو لاجل
الضم قوله ان حذف نونهما بالاضافة بذلك اشارة الى دفع ما يتوهم من
ان رفع الالتباس حاصل بكسر النون في المثنى وفتحها في الجمع فلا حاجة الى
الفرق بفتح ما قبل الآخر وكسره قوله كسر النون عطف على قوله ترك فتحة
آه قوله لكونه تنوينا ساكنا في الاصل يعني انه لما الحق في آخر المفرد المنصرف
الذي هو الاصل في الاسماء الالف التي هي علامة التثنية او الواو التي
هي علامة الجمع اجتمع ساكنان الالف او الواو والتنوين فحرك التنوين بالكسر في التثنية
لانه الاصل في تحريك الساكن على ما بين في التعريف وكون المثنى اسبق من

الجمع وبالفتح في الجمع للفرق وهذا على مذهب الكوفيين حيث قالوا ان نون
المثنى والمجموع تنوين حركة للساكنين والتحقيق انه كالتنوين في كونه علامة التمام
قوله واما اليا آه دفع لما يتوهم من ان اليا مشتركة بين المثنى والمجموع فلم يحصل
الاعتدال بالفتح في المثنى وبالكسر في المجموع حالتي النصب والجر وحاصل الدفع
ان اليا طارية للاعراب والطاري لا يعتبر بخلاف الالف والواو فانهما لتحصيل
البناء قوله تعميم الاختلاف آه انقسام الاختلاف اليهما انما هو باعتبار انقسام
ما به الاختلاف اليهما قوله وانما قال ذلك اى قوله الذين آه مع ان الظاهر تركه
قوله ليصح تغيير قوله آه يعنى ان الشارح اراد ان يغير قول التقديرى واللفظى
الموفان بلام العهد لانه الاصل ولعدم صحة الاستغراق اذ ليس كل تقدير فيما
تعذر كتقدير العامل والمعمول والحمل على الجنس والعهد الذهنى يوجب جهالة
الحكم والشارح اراد ان يفسرهما بتقدير الاعراب والاعراب الملفوظة بعينه فيما
سيأتى فلا بد من سبق ذكرهما لتحقق معنى العهد فزاد ههنا قوله الذين يشير
اليهما فيما سبق يعنى ان الشارح اراد ان يفسر قوله التقديرى واللفظى الموف
باللام العهد الخارجى المستدعى لتقدم الذكر بتقدير الاعراب والاعراب
الملفوظ فزاد الذين مع الى التفسير لا تعمية اليهما بيانا لتقدم ذكرهما ليصح ذلك
التغيير قوله كما بين في بعض النسخ وفي بعضها بصيغة المضارع فالماضى با
النظر الى تقدم بيان الشارح على ما كان تحرير المحشى والمستقبل با
لنظر الى اراد الشارح وكلمة ما مصدرية اى ارادة مماثلة اللبتين

BOLGAR ISLAMIC ACADEMY

او موصولة اى حال كون ما اراده مماثلا لما بينه وانما لم يقل ليصح تفسيره بما بينه لان ما
الباحث عنه زيادة قوله الذين اراده ذلك التفسير لا نفيه قوله وليتصل لاحق
الكلام بسابقه فان سابق الكلام اعنى قوله فالمفرد المنصرف الى ههنا كان لبيان محال
الاعراب بالحركة والحروف وهذا الكلام لبيان محال الاعراب التقديرى واللفظى
فيتصل الكلامان حق الاتصال ويكون مجموعهما تفصيلا للمجمل المفهوم من قوله وانواعه
رفع ونصب وجر قوله كما قيل فى بعض الشروح لما فرغ من تقسيم الاعراب الى
الحركات والحروف شرع فى تقسيم آخر للاعراب باعتبار ظهوره ولا ظهوره قوله
اسهل الضبط آه اشار الى ان العلة سبب للتقديم باعتبار لاوجه وهو كلولة الضبط
قوله لان من حق العلامة الظهور فاللفظى اصل فى الاعراب حقيق بالتقديم نظرا الى
ذاته قوله ان لم يقدر الوقت آه وان قدر الوقت اى جعل المصدر حينيا يكون فى معنا
ها وعلى التقادير ضمير الفاعل راجع الى الاعراب لا الى المعرب حتى يحتاج الى تقدير
المضاف فيه اى حينه تعذر تلفظ اعرابه على ما فى الحواشى الهندية قوله فى الامثلة
اى فى قوله كعصا وغلامى وفى قوله كقاض ونحو مسلمى قوله لما سبق من بيان محال
الاعراب من قوله فالمفرد المنصرف الى قوله التقديرى قوله ولا يخفى فساده آه اذ الاعراب
اللفظى ليس لاجل ما يغاير التعذر والاستثقال بل للعامل وانتفاء التعذر والاستثقال
قوله ولك ان تقول واليه ذهب الشارح الرضى وتركه الشارح ره لان حذف الفضلة
اهون من حذف العمدة قوله اى فى موضع آخر آه هذان الوجهان مبنيان على ان لا تذكر كلمة
فى النظر تركها لانها ممنوعة من الحركة مطلقا بخلاف ياء القاضى فانها ممنوعة من الحركتين

بالحركة

ولذا

BOGAR ISLAMIC ACADEMY

ولذا يسمى الكلمة المشتملة عليه ما منقوصا لانه نقص حركتين قوله لتحققه في نحو غلامي
فانه ممنوع من اي كان ثابو اجب قوله ولخفاء امر هذا القسم اي لخفاء تعذر الاعراب
فيما حذف منه الالف لسقوط الالف الذي هو سبب التعذر وظهور التعذر فيما
وجد فيه الالف المقصورة مثل المصنف بالاول تقريبا للفهم وترك الثاني رعاية للاختصار
لكونه معلوما بالطريق الاولى قوله وان جعلت الكاف اسمية بخلاف ما اذا جعلت حرفية
فانه لا يجوز ابدال الحرف من الاسم ولا بيانه به قوله لتعذره في زمان ما اي مطلقا اي
الى تقييد بكونه في زمان الرفع او النصب او الجر وهذا على تقدير كونه ظرفا قوله
او تعذرا مطلقا غير مقيد بحال كونه مرفوعا او منصوبا او مجرورا وهذا على تقدير كونه صفة
للتعذر المحذوف قوله حال من قوله كعصا وغلامي اي من الكاف الاسمية وهو مفعول
من حيث المعنى بعامل الظرف الذي المستقر لكونه بدلا من كاف قوله فيما تعذر او بيان
له والعامل فيه ما هو عامل في الظرف المستقر ليتحد عامل الحال وصاحبه قوله او ظرف
لذلك العامل عطف على قوله حال قوله ما دامت الفا قيد بذلك لان الالف اذا انقلب
همزة يقبل الحركة كما في قائل وبائع قوله ليدخل فيه الجمع المكسر نحو مسلماي وعباداي
فان الاعراب فيهما اي فيه متعذر الاستعمال ما قبل الياء بالكسرة قوله ولو قيل آه يعني ان
مثل عصاي داخل فيما ذكره الشارح لانه اسم معرب بالحركة مضافا الى ياء المتكلم مع
ان تعذر اعرابه ليس لاجل الاضافة بل لكونه مقصورا فلو قيد الحركة باللفظية ليخرج عنه لكان
اولى قوله فان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة لا بعدها حتى يكون من قبيل غلامي
وانما كان التعذر فيه قبل الاضافة لان الاعلال مقدم على الاضافة لما قالوا ان

الاعرابية اليه انه لا يسمى
مقصورا وانما قال اولى اذ لا
اطراد الالقاب مستحسن
وليس

الواضع اعتبر في الكلمات الحالات التي تقتضي الاعلال فيها بحسب كل تركيب واعلها قبل الوقوع
في التركيب ليسهل على المتكلم تركيبه ولا يتوقف له مثلا علم ان عصوا اذا وقع في التركيب يتحرك واوه
فينقلب الفا لغرضها متحركا وقبله الفا وكذا علم ان قاض اذا وقع في التركيب يتحرك بالضم
في حال الرفع والكسر في حال الجر ويلزم الثقل بحركة بالضم والكسر ثم حذفها كذا في بعض
الشروح وحينئذ يكون ظاهر فساد ما قيل ان عصاي وعصوي فانقلب بالالف بعذر الاعراب
بالاضافة الى ياء المتكلم ولا يكون تعذر الاعراب قبل الاضافة ويشهد على ذلك قول المصنف ره
في بحث الاضافة الى ياء المتكلم فان آخره الف تثبت وكذا فساد ما قيل ان التقييد باللفظية
يخرج منه نحو قاضي مضافا الى ياء المتكلم مع انه قد اخل فيه لان الاعراب في الناقص المضاف
الى ياء المتكلم متعذر لان المحذوف من آخره حركة الكسرة التي اقتضتها الياء لا حركة الاعراب
حتى يكون تقديريا للاستثقال لو ناد ثم ان الاعراب في الناقص المضاف الى ياء المتكلم
متعذر لانه عند الاضافة يعود الياء الساكنة نعم لو كان العايد بعد الاضافة الياء المتحركة
لكان الاعراب فيه متعذر لاشتغال ما قبل الياء بالحركة التي لاجل الياء يدل على ذلك
ما سيأتي في بحث الاضافة الى ياء المتكلم من قوله وان كان في آخره ياء ادغمت وفتحت
الياء للساكنين اي لزوم التقاء الساكنين على تقدير السكون قوله واعلم ان اكثر النحاة
اه اشتهر بين النحاة ان المضاف الى ياء المتكلم مبني على الكسرة لاضافته ياء المتكلم للمبني
كذا في اللباب لان غلاماي معرب لثبوت الالف في حالة الرفع وقبلها ياء في
حالتي النصب والجر فالاضافة الى ياء المتكلم لو كانت سببا للبناء مطلقا لما تخلف
الحكم عنها كذا في اللباب لكن الخصم يقول علة البناء هو المجموع المركب من ثلثة
اجزاء الاضافة

BOLGAR ISLAMIC ACADEMY

اجزاء الاضافة الى المبنى و اتصال الضمير وسكون حرف العلة فلا يرد غلامه هذا او غلام
ولا غلامك ولا غلامي كذا في غاية التحقيق قوله الا بشرط سيذكر خلاصته ان
مع ظهور الاضافة تترجح جانب الاسمية لاختصاصها بالاسماء انما يجب البناء
اذا كانت كلا اضافة ولم يبدل عن المضاف اليه شيء كالاضافة الى الجملة
او الاضافة في الحقيقة الى مصادرها او كان المضاف اليه محذوفا فاشبه الحروف
في الاحتياج الى اعتبار ضميمة ولما ابدل في بعض وكل التنوين عن المضاف اليه
لم يبنيا اذ المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله قوله وهو هيهنا مضاف
الى الياء اذ المقصود بالنسبة الغلام الى المتكلم لا مطلق الغلام ثم نسبته الى المتكلم
قوله تفريع على المقدمة الاستثنائية لا كلية لما لما كانت لو لوقوع امر آخر كانت
دالة على المقدمتين الشرطية وهو تعليق وقوع امر لوقوع امر آخر والاستثنائية
اي باستثناء المقدم فكانه قيل ان اشتغل ما قبل الياء بالكسرة قبل دخول العا حل
امتنع ان يدخل عليه حركة آخرى لكنه اشتغل نحو غلامي بالكسرة قبل دخول
العامل فامتنع ان يدخل عليه حركة آخرى فيكون اعرابه تقديريا مطلقا
واذا كان ما قبله مشغولا بالكسرة قبل العامل كما ذهب اليه البعض غير مر
ضي لامتناع ان يكون المتقدم عين المتاخر فالتفريع المذكور لكنه مبنيا على امتنا
ع ان يكون المتقدم عين المتاخر متفرع على تحقق الاشتغال بالحركة لا على الملا
زمة بين الاشتغال بالحركة وبين امتناع دخول حركة آخرى كما لا يخفى توضيحه
اي توضيح التفريع على المقدمة الاستثنائية ان قلت لم لا يجوز يعني ان ما ذكرتم

BOLGAR ISLAMIC ACADEMY

انما يدل على امتناع ان يكون كسرة الملائمة كسرة الاعراب وهذا لا يدل على امتناع كون
الاعراب لفظيا حالة الجر لجواز ان كسرة الملائمة بعروض الثانية بعد دخول
العامل قوله لا وجه لزوال السابق آه يعني ان سببه وهو الياء باق فالقول بالزوال
قول بلا دليل فلا يعتبر مع ان اصل آه يعني مع انه لا دليل عليه لانه خلاف الاصل قوله
وان الغيائية آه اي مع ان الواقعة بكسر الملائمة اكثر من كثرة الاعراب لكونها متعلقة
بنفس الكلمة لان الياء لشدة اتصالها صارة كالجزء بما قبله بخلاف كسرة الاعراب
فانه عارضة لاجل العامل خصوصا فالم يفوت آه بخلاف ما اذا قيل بزوال
كسرة الملائمة فانه يفوت جانب رعاية الياء بالكلية قوله ان قلت لم لا يجوز
آه يعني ما ذكرتم ايدل على انها ليست كسرة اعراب يعني لم لا يجوز ان يجعل كسرة
ما قبل الياء قبل دخول العامل لمجرد الدلالة على التثنية والجمع وبعد دخول
العامل حروف الاعراب الخفية قوله وكما يستحيل توارد آه اشتراك العلة بينهما
وهو لزوم الاحتياج والاستغناء بالنسبة الى شئ نوعا ما واحد من جهة وحدة و
لكفاية كل واحد منها في وجود الاثر الحقيقي او الاصطلاحي قوله لا يخفى تحققها
في ما نحن فيه فان الياء والعامل كل واحد مؤثر مستقل في الكسرة اصطلاحا وان
كان المؤثر حقيقة تلفظ المتكلم قوله دون صورة التثنية والجمع لان المؤثر
وكونه علامة اعراب بالعامل وهو مؤثر اصطلاحي والمؤثر كونه علامة للتثنية
والجمع قصد المتكلم وهو مؤثر حقيقي واجتماع المؤثرين المختلفين جائز لانه في
الحقيقة يفيد احدهما الاثر وجودا اعتباريا اصطلاحيا والآخر وجودا حقيقيا
مثلا

مثلا قصد المتكلم فلا وجود نفس للعلامة الدالة على معنى التثنية والجمع وما لحقها

بالمفرد والعامل اذا كونها دالة على الفاعلية والمفعولية والاضافة قوله مستندة

الى العامل لذ به يتقوم المقتضي للاعراب قوله مستندة لا قصد المتكلم فان المتكلم

قصد بايرادها الدالة على المعنى المذكور قوله وقت مرفوعية ومجرورية على ان

يكون رفعا وجرا المصدر المجهول قوله او وقت رفع العامل آه على تقدير كون رفعا

وجر المصدر المعلوم قوله وذلك ان تجعل مصدر اي مفعولا مطلقا الاستقبال

المقدر كاستقبال قاضي استقبال رفع وجر قوله او حالا مما ضيف آه

اي لكونه فلا علة للاستقبال المقدر الى غير ذلك من الاحتمالات آه احدها

ان يكون حالا من مدخول الكاف والعامل فيه معنى التمثيل والتقدير

والاستقبال المفهوم مما تقدم وذلك على تقدير كون قوله كقاض خبر مبتدأ

محذوف وثانيها ان يكون حالا من قوله كقاض وذلك على تقدير ان يكون الكاف

اسمية بدلا وبيانا لما فيه قوله فيما استقبال والعامل فيه عامل الظرف المستقر

وثالثها ان يكون ظرف العامل قوله مرفوعا او منصوبا يحتمل ان يكون المعنى

حال كونه كقاض مرفوعا بان يكون خبر المبتدأ المحذوف وان يكون منصوبا

بان يكون صفة المصدر المحذوف ويحتمل ان يكون المعنى حال كونه نحو مرفوعا

او منصوبا على وفق المعطوف عليه فان قلت فما فائدة زيادة لفظ نحو وترك

العطف على قاض بدونه كما في قوله كعصا ونجلاء مطلقا مع انه اخصر قلت

فائدته ما اشار اليه بقوله يعني تقدير الاعراب للاستقبال قد يكون بالحركة آه وهو انه نبه بعدم

في

BOLGAR ISLAMIC ACADEMY

ادخلهما تحت حرف واحد على كونهما متباينين اشتراكا في مجرد الاستثقال بخلاف
عصا وعلامي فانهما مندرجان تحت نوع واحد فلذا جعلهما مدخول حرف واحد قوله
لم يحتج ايضا الى ذكرهما كما لم يحتج الى ذكره على التقدير الاول الا انه غير مستدرك
لكونه تصريحا بما علم ضمنا من ذكر التمثيلات بخلاف الاول قوله ونحوهما اى
نحو الكاف وهو ما يفيد معناه من لفظ المثل ونحو وشبه ونظير قوله الفا
ضل الهندي الخ حاصله بيان الفرق بين عصا ومسلمي في جعل اعراب ا
حدهما متعذرا واعراب الآخر مستثقلا قوله متعذر لامتناع التلفظ
بالواو بعد انقلابه ياء وقبله اى قبل الاعلال مستثقل لان الواو موجودا
لانه بسبب اجتماعه مع الياء صار التلفظ به ثقيلا قوله كما في عصا فانه بعد
الاعلال متعذر لامتناع الالف من قبول الحركة وقبل الاعلال مستثقل لان
الواو موجود الا ان التلفظ بالحركة ثقيل قوله لكن المؤثر في التقدير
آه فالمعتبر في عصا حالة بعد الاعلال وفي مسلمي حالة قبل الاعلال قوله
لان اعرابه بالواو اى لان اعراب مسلمي بالواو وثقلا ذلك الاعراب لا
جتماعه مع ياء المتكلم يوجب قلب الواو ياء وهو تقدير الواو فالاستثقال
صار موجبا للتقدير الواو بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة وثقل الحركة على
الواو وتحرك ما قبلها يوجب ابدال الواو بالالف وذا ليس تقدير الحركة
بل قدر الحركة بعد الابدال لامتناع الالف عن قبول الحركة حتى لو فر
ضنا قبول الالف الحركة جعلنا الاعراب لفظيا فيكون التعذر موجبا
للتقدير

للتقدير في عصا قوله لا الاسكان الخ اى ليس ثقل اعراب عصا موجبا
لاسكان الواو وتقدير الحركة حتى يكون اعرابه تقديريا للاستثقال كما في
قاض فان استثقال الضمة والكسرة على اليا يوجب اسكانها وهو تقدير
للحركتين فالاعراب فيه تقديري للاستثقال وبهذا تبين انه لا اشتباه
بين عصا وقاض لانه بعد الاعلال محل الاعراب في عصا وهو الواو غير باق
على حاله فاعرابه متعذر وفي قاض الاعلال محل الاعراب وهو اليا باق
الا انه يضعفه بثقل تلفظ بالحركة انما الاشتباه بين عصا ومسلمي لبقاء
الواو فيهما قبل الاعلال وعدم بقائه بعد الاعلال فمن تعذر لبيان
الفرق بين عصا وقاض لم يابشئ فيما كان اعرابه بالحروف آه متعلقا
يكون بعد تقييد بقوله في الاحوال الثلث او بعضها اى يكون الاعراب
بحروف تقديريا في اسم كان آه سواء كان ذلك الاسم مفردا او مثنى
او مجموعا فانه اذا لاقى مدة آخر ساكنا بعدها فسقط تلك المدة لالتقاء
الساكنين ودلالة حركة ما قبلها عليها فيصير الاعراب تقديريا اما في احوال
الثلث كما في الاسماء الستة والجمع المذكر السالم او في بعض الاحوال
كما في المثنى حالة الرفع بخلاف ما اذا لم يكن في آخره مدة كالمثنى حالتي
النصب والجر فانه تحرك بحركة موافقة لها ولا تحذف لعدم الدلالة عليها
فيكون الاعراب لفظيا لئلا ينتقض آه فانه معرب بالحرف ولاقى آخره
ساكنا بعده مع ان اعرابه لفظي فاذ انه يدلفظا المدة خرج عن القاعدة

BOLGAR ISLAMIC ACADEMY

بعدم كون آخره مدة قوله ولعله انما لم يعده المصنف ره اي لم يعد المصنف ره هذا الموضع
في مواضع الاعراب التقديري مع انه في صدد ضبط مواضع التقديري في
واللفظي المعرف ثم تتبع كلام العرب اعراب الكلمات الواقعة في كلامهم
ويتلفظ بها على وقف حما واكلم ولذا اورد الامثلة المتعددة من المتعدد
والمستثقل اشارة الى كل نوع من الكلمات التي يكون الاعراب فيها
تقديريا فمن ان ليس المقصود هنا الحصر بين المجرد التمثيل فلا ينافي
وجود موضع آخر للاعراب التقديري وان الضمير في قوله واللفظي فيما
عداه راجع الى الموصولة ويجوز افراد الضمير الراجع الى الاسمين المعطو
فين بكلمة او واي اللفظي فيما عدا المتعدد والمستثقل لم يات بشيء
لانه لاح لا ينضبط مواضع الاعراب التقديري ما لم ينضبط مواقع
المتعدد والمستثقل فلو لم يكن المقصد من الامثلة حصر المواضع
يفوت غرض المصنف ره [illegible] عن هذا الكلام ولذا ارجع
الشارح ضمير فيما عداه الى الامثلة بتاويل المذكور وغيره والمه الموا
فقط لا باعتبار عارض وفيما نحن فيه تقدير الاعراب انما هو
باعتبار عارض التقاء الساكنين قوله وكان الياء في مثل
غلامي آه اشارة الى دفع ما يرد من غلامي ومسلمي من ان تقدير
الاعراب بواسطة عارض وهو ملاقاة ياء المتكلم فلا يصح بصدد
بيان الاعراب التقديري الاسم في ذاته ووجه الدفع ظاهر لشدة
الامتزاج

سوّد القرطاس عبد الله بن ادرمان الطلابي

BOLGAR ISLAMIC ACADEMY